Dossier de Presse

Le CMA et les Nations Unies

Photo : de gche a dte Mohamed Gaya et Faroudja Moussaoui du CMA, Mabrouk Ferkal de Tamazgha

Le CMA est une ONG de défense des droits du peuple amazigh, créée le 04/09/1995 ;Publiée au JJ.OO. de la République Française le 18/10/1995 p. 4174; Inscrite à la Préfecture de Police de Paris sous le n° : W 751122239. Tél: 00.212.614.155.155 / Tél: 00 213.773.048.783 /Tél: 00.212.662.799.744 Fax: 00.212.537.727.283 Mail: c.m.amazigh@gmail.com Web: www.cmamazigh.com

Le porte-parole du gouvernement :

La question amazighe est érigée en cause nationale et ne peut être sujet à des surenchères

LA question amazighe est érigée en cause nationale et elle jouit, à ce titre, de l'intérêt requis et ne peut être sujet à des surenchères de quelque nature que ce soit, a affirmé jeudi le ministre de la communication, porte-parole du gouvernement, M. Khalid Naciri.

Commentant des informations selon lesquelles le Congrès mondial amazigh (CMA) aurait saisi l'Union Européenne pour solliciter l'abrogation du Statut avancé accordé au Royaume, M. Naciri a indiqué qu'il s'agit là d'une "position politique anachronique qui porte atteinte aux intérêts suprêmes de la Nation".

Il s'est dit "étonné" que cette position, "que nous récusons", puisse émaner d'un citoyen marocain.

Selon le ministre, qui s'exprimait lors d'un point de presse à l'issue du conseil de gouvernement, la question amazighe jouit de tout l'intérêt requis et à différents niveaux.

M. Naciri a, à cet égard, rappelé le discours royal d'Ajdir, la création de l'Institut Royal de la Culture Amazigh au Maroc (IRCAM), le lancement dans les mois à venir de la chaîne de télévision amazighe ainsi que plusieurs autres projets visant la promotion de la culture et de la langue amazighes.

مكتب الأمم المتحدة بجنيف يستدعي الدغرني ورخا

□ محمد الطائع

علمت «الجريدة الأولى» من مصدر موثوق، أن مكتب الأمم المتحدة بجنيف وجه نهاية الأسبوع الفارط دعوة استدعاء لكل من الناشطين الأمازيغيين أحمد الدغرني، رئيس الحزب الأمازيغي المستقل، ورشيد رخا، رئيس الفيدرالية العالمية الأمازيغية «مجموعة تيري وزو» لحضور أشغال مناقشة التقرير المغربي حول المرأة العنصري.

وأوضحت المصادر ذاتها أن اجتماع اللجنة الأممية المزمع عقده يوم 17 أبريل الجاري بالعاصمة السويسرية جنيف سيخصص لمناقشة مدى تطبيق الاتفاقية الدولية لمحاربة أشكال المرأة العنصري.

يشار أن المغرب سبق أن تقدم للجنة الأممية بتقرير مفصل حول تطبيق الاتفاقيات الدولية لمحاربة كافة أشكال المرأة، في وقت تقدم فيه الدغرني ورخا بتقرير مضاد يتهم الدولة المغربية بالعنصرية وتهميش وإقصاء المكون الأمازيغي.

الدغرني أكد، في تصريح لـ«الجريدة الأولى»، أنه توصل برسالة من مكتب الأمم المتحدة برفقة رشيد رخا وسيلبي دعوة المكتب الأممي.

وأضاف «مشاركتنا في اجتماع جنيف اعتراف دولي بحقوق الأمازيغ في المغرب وانتصار معنوي لكل الجرائد الأمازيغية المغربية، وسيكون هذا الاجتماع فرصة مهمة لإسماع صوتنا، إذا لم تمنعنا السلطات المغربية من الحضور».

وأكدت مصادر مطلعة أن المغرب سيحضر اجتماع المناقشة بجنيف بوفد «خاص» للدفاع عن التقرير الذي سبق أن تقدم به، ومن المنتظر أن يمثل الوفد الرسمي من وزراء وبرلمانيين و أحمد عوزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فضلا عن العديد من الفاعلين وممثلي المجتمع المدني.

■ رشيد رخا

الناصري ينفي وجود ميز ضد الأمازيغ

الرباط
عادل نجدي

لم يمر تدويب الكونغريس الأمازيغي والحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي المنحل يوم الثلاثاء الناصري، تقريرا إلى المؤتمر العام لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، يتهمان فيه المغرب بممارسة العنصرية، دون أن يثير استغراب واستهجان الحكومة المغربية.

وترأس خالد الناصري، مدير الاتصال بالناطق الرسمي باسم الحكومة، والمسؤول الأول الموجه إلى الدائرة الدبلوماسية المغربية، ثمانية ممثلين عن الأمانة السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، يتهمهم «الساس أنوا من لوكب خارج المجموعة الشمسية أو أنهم لا يعيشون بين ظهرانينا»، وقال الناصري «حينما أسمع الهيئات الدولية المغربة بممارسة الميز العنصري ضد الأمازيغ يثور داخلي تساؤلات وشكوك حول التوازن العقلي لمصدريها» مؤكدا عاقل على رجه البسيطة يمكنه أن يزعم أن الدولة المغربية تمارس الميز العنصري ضد السود والأمازيغ واليهود، في حين أن المغرب هو دولة إخاء ومجتمع متفاهم، والاختلافات الموجودة بين المغاربة مرتبطة بالواقع السياسية أساسا ولا تتعلق بالعرق أو الدين».

واتهم التقرير المضاد، للتقريرين المغربيين 17 و18 حول إعمال المغرب للاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميز العنصري، الدولة المغربية بارتكاب جريمة الميز العنصري من خلال منعها للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي وحرمانه من الدعم المالي واستعمال وسائل الإعلام العمومية خلال مدة تقارب 5 سنوات، مشيرا إلى أن «الوثائق الرسمية للأحزاب المغربية تعتبر الاستقلال ترتكز رسميا على أسس دينية وأسامي عربية، ومع ذلك تزويدها الدولة وتزودها بالدعم المالي».

واعتبر التقرير أن الرئاسة تحرير رسوم المولدات والوفيات ووضع وثائق الحالة المدنية باللغة العربية والحرف العربي، سواء في المغرب أو الرسوم، تشريعي للميز العنصري ضد مدروس بتطابع واللغة الأمازيغية واللغة العربية.

من جانبه، رفض رشيد رجا رئيس الكونغريس الأمازيغي المغربي الناطق الرسمي باسم الحكومة، وقال لـ«المساء»، مرفض كل الهجمات باستهداف الدولة المغربية أو الإساءة إليها، مقلل أنها مستعد في الأيام القليلة لمن الطريق مع الجزائر لا تمارسه من ميز في حق الأمازيغ، وما تزكره من انتهاكات في حقهم وصفه إلى حد الاحتلال.

وقال رجا «مستغرب موقف الوزير الراقض الاعتراف بوجود ميز عنصري ضد الأمازيغ وهذا عنواضح تؤكده تلك من قبيل عدم اعتراف الدستور المغربي بالأمازيغية، واستمرار الأحياء الأمازيغية المتنوعة وتطبيقها حتى على الأمازيغ خارج المغرب، وكذا التأهيل غير الميز لإطلاق الفضاء الأمازيغية وسياسة العنف والقمع التي تواجه بها المظاهرات في المناطق الأمازيغية».

المساء
العدد: 777 السبت 11 - الأحد 12 أبريل 2009

الاتحاد المغربي
03
العدد: 3679
السبت 14/الأحد 15 مارس 2009

لقطات

أمازيغية

قال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري، الخميس، أن القضية الأمازيغية في المغرب قضية وطنية ولا يمكن أن تكون عرضة لمزايدات بأي شكل من الأشكال. وقال الناصري، في تعليق على معلومات تحدثت عن أن الكونغرس الأمازيغي العالمي قد يكون طالب من الاتحاد الأوربي إعادة النظر في الوضع المتقدم الذي منحه للمغرب، إن الأمر يتعلق بـ «موقف سياسي شاذ مستغرب له ونستهجنه لأنه يحاول المساس بالمصالح العليا للأمة». وعبر الوزير، خلال لقاء صحفي عقب اجتماع مجلس الحكومة، عن «اندهاشه» لأن يكون هذا الموقف «الذي نرفضه» صادر عن مواطن مغربي، «علما أن القضية الأمازيغية تحظى بعناية كاملة وفي مختلف المستويات».

خالد الناصري

جواهر

البيدة الدولي
الكونغريس الأمازيغي
03/12/2005

عبر الكونغريس العالمي الأمازيغي عن تضامنه مع ضحايا ومعتقلي أحداث تفجيرات وعلالاتهم، وكذا نشطاء مدنيين في مريرت، مطالبا بالإفراج الفوري عن معتقلي الأحداث إلى جانب معتقلي أحداث مخاض السياسيين الذين ما يزالون رهن الاعتقال إثر إدانتهم. حسب بيان صدر عن التجمع العالمي الأمازيغي وبينما طالب التجمع الأمازيغي في بيان له بحمل توقيع رئيس رئاسة رئيس الكونغريس، بفتح تحقيق جدي للوقوف على ما جرى بتفجيرات ومتابعة المسؤولين على قمع المسيرة السلمية للطلاب، آنذاك البيان نفسه الذي تضمنت الجريدة الأولى نسخة منه ما أسماه العنف الشديد والترهيبي الممارس من قبل قائد قلعة الصمام بمريرت ضد نشطاء مدنيين بالمنطقة.

هل يوجد ميز ضد الأمازيغ بالمغرب؟

إلى السيد الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة

* أحمد عصيد

(2/1)

أثار تقرير الكونغريس العالمي الأمازيغي إلى المفوضية الأممية لحقوق الإنسان حول الميز العنصري ضد الأمازيغ بالمغرب «استغراب» و«اندهاش» الحكومة المغربية حسب ما ذكرته بعض الصحف، والاستغراب والاندهاش يرجعان إلى فهم الحكومة لمعنى الميز العنصري، حيث اعتقدت أنه «التمييز بالعرق والنسب» كما عبر عن ذلك الناطق الرسمي باسم الحكومة، والحال أن تقرير الكونغريس بني على نظرة شمولية إلى ظاهرة التمييز كما تتحدد في الاتفاقيات الدولية، حيث تشمل بجانب التمييز باللون أو العرق أو النسب التمييز بالجهة والتمييز باللغة والثقافة، وهو ما يسمى بـ «الميز اللغوي والثقافي» أو «التمييز الإثني»، وإن لم تكن الحكومة تعرفه فإن خبراء حقوق الإنسان في العالم يعرفون بوجود بلدان لا يهان فيها الإنسان بسبب كونه عنصرا بشريا ذا نسب أولون أو أصل مغاير، أو ينتمي إلى فصيلة دم معينة، ولكنه يهان ويحتقر من حيث هو منتمي إلى جهة ما، أو ناطق بلغة ما، أو لديه ثقافة خصوصية يتم حرمانه منها في التعليم والتلفزيون والإدارة والمحاكم وغيرها من القطاعات، وتفرض عليه ثقافة المركز المهيمنة.

ومعنى هذا أن هذه البلدان التي تتبنى منهج التذويب والاستيعاب في تدبير تنوعها الثقافي ترحب كل الترحاب بكل عضو من أعضائها ينخرط في خدمة ثقافتها الرسمية ويستعمل لغتها الدستورية أو أية لغة أجنبية قوية، لكي تسمح له بأن يتولى أعلى المناصب شرط أن يتنصل من لغته الأصلية ولا يبدي أي ارتباط بها أو ميل إلى الحفاظ عليها، وهي لذلك تمارس التضييق والتهميش والميز ضد من يصرّ على استعمال لغته ويطالب بحمايتها قانونيا وبالحصول على خدمات الدولة بتلك اللغة سواء في الإعلام أو التعليم أو غيرهما من المرافق.

وإذا نحن انطلقنا من هذا التحديد الدولي لمعنى العنصرية فسيكون مفيدا لنا أن نتفحص مدى وجود هذا النوع من التمييز بالمغرب، دون أن ننسى أن نلقي بإطلالة سريعة على بعض مظاهر التمييز ضد اليهود والسود المغاربة، ما دام السيد وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة قد ذكر ذلك بقوله: «هل هناك عاقل على وجه البسيطة يمكن أن يزعم بأن الدولة المغربية تمارس الميز العنصري ضد السود الأمازيغ واليهود؟».

لا شك أن سبب غضب الحكومة من التقارير الأمازيغية هو اعتبارها بأن المغرب قد خطا بعض خطوات في طريق حل مشكلة الميز اللغوي والثقافي الذي كان يستهدف الأمازيغية هوية ولغة وثقافة، غير أنه من باب النزاهة الفكرية والسياسية أن نقف عند بعض المعطيات والظواهر التي تسمح لنا بالوصول إلى الجواب الأقرب إلى الواقع، فمن غير المعقول إنكار كل تقدم في هذا الباب، ولكن بالمقابل ، مما لا يقبله العقل ومنطق الأشياء أن نعتقد بأن مشاكل بنيوية ذات صلة بنهج سياسي وبذهنية مستحكمة قد تم حلها بشكل نهائي ولم يعد لها وجود البتة.

الجريدة 2009/4/9

الجريدة

□ رئيس التحرير
علي أنوزلا

□ سكرتير التحرير
عمر جاري

□ هيئة التحرير
أحمد نجيم
إسماعيل بلا وعلي
يونس الخراشي
هشام رمرام
حميد زيد
مريم جراف
بشرى الضو
وداد بنموسى
ياسين عمري
إسماعيل روحي
محمد بلعودي
محمد الجرفي

□ التصوير
خنيفة عبد الحق
الحبيب
ايس بريس

□ الكاريكاتير
احمد البهلولي

□ مراجعة النصوص
احمد سيباية
كريم شبيه
محمد المجني

□ المدير الفني
بوشعيب خلدون

□ القسم التقني
شريفة امين
نزهة لبرة
نادية اكريويل
مينة خامس
سعيد الباعقيلي

□ السكرتارية
زينب وكيل
ابتسام لبيض

الإدارة

□ المدير الإداري والمالي
خليد التهامي

□ مساعدة الإدارة
سعاد اغنيوة

□ القسم التجاري
فاطمة الزهراء عدي
مديحة عكي
عادل بلحسن

□ قسم التوزيع
صالح رودان
محمد أحمدو
عبد الباسط بدقي

الطبع: مطبعة الأحداث التوزيع: سبريس
طبع من عدد أمس 28000 نسخة

المركب
مكتب
الدار ال
ها
1592-
1477-
فا

الإبدا

www.aljarida.ma

خرجات إعلامية «مثيرة» لأعضاء من المعهد الملكي للأمازيغية تتهم الحكومة بـ«احتقار» الأمازيغ

«أمازيغيو القصر» يستعرضون أشكال «الميز العنصري» بالمغرب!

فاس
لحسن والتيعام

انضم أعضاء من مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى قائمة الغاضبين إثر التصريحات الأخيرة لوزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة، وذلك في معرض رده على تقرير مضاد للتقرير الرسمي المغربي وجه إلى المفوضية الأممية لحقوق الإنسان. وكان جل أعضاء هذه المؤسسة، التي أحدثها الملك محمد السادس بجنبه لرعاية الأمازيغية والنهوض بها، يفضلون «الانغماس في البحث الأكاديمي» ويبتعدون عن «السياسة»، وذلك تماشيا مع طبيعة هذه المؤسسة وحساسية عملها.

محمد الشامي، عضو مجلس إدارة هذا المعهد، أكد في تصريح لـ«المساء»، وجود ما سماه بـ«الميز العنصري» في المغرب، داعيا إلى تكثيف الجهود لمحاربة كل أشكال هذا «الميز» لـ«تحقيق التكافؤ والتكافل والانسجام الاجتماعي».

واعتبر محمد الشامي ـ الذي يرأس كذلك كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب، وهي تنسيقية تجمع العشرات من الجمعيات الأمازيغية بمنطقة الريف ـ أن «العنف المعجمي الذي استعمله الناطق، لمزا وسخرية واحتقارا في حق بعض التنظيمات الأمازيغية الداعية إلى المساواة والمواطنة، هو نفسه مظهر من مظاهر الميز العنصري وإذكاء للمشاعر العنصرية في المغرب.»

وكان وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة قد سبق له أن قال إنه حينما يسمع اتهامات للدولة المغربية بممارسة الميز العنصري ضد الأمازيغ تثور بداخله تساؤلات وشكوك حول التوازن العقلي لمصدريها، قبل أن يستطرد قائلا إنه يبدو أن اصطحاب مثل هذه الاتهامات «أناس أتوا من كوكب خارج المجموعة الشمسية».

وأورد الشامي، وهو كذلك أستاذ جامعي كان مقربا في فترات نضاله السابقة من حزب الاتحاد الاشتراكي، أن منع الأسماء الشخصية الأمازيغية، في إشارة إلى لائحة وزارة الداخلية، يعد من أشكال ما يسميه بـ«الميز العنصري» بالمغرب. كما ذهب إلى أن الأشكال الأخرى للميز تتجلى في حرمان اللغة الأمازيغية من الدسترة ومن إصدار قوانين تضمن إدراج الأمازيغية في الحياة العامة، وحرمان اللغة الأمازيغية من التقاضي بها. وقال إن الأمازيغ «يساقون أمام المحاكم كالأجانب لا كمواطنين ويحكم عليهم بالمواد المتعلقة بالأجانب».

وفي السياق ذاته، أكد أن ما دعاه بـ«إقصاء وتهميش بعض الجهات الأمازيغية في المغرب» يدخل في إطار «الميز الجهوي». وتحدث المسؤول ذاته عن «محاصرة منطقة الريف تاريخيا ومنعها من ممارسة صلاحيات جهوية واسعة في إطار الحكم الذاتي الذي طالبت به قبل مشروع الحكم الذاتي في المناطق الجنوبية». وأشار إلى أن وزارة التعليم تمنع الأطفال في بعض «الجهات الأمازيغية» من التسجيل في المدارس المغربية لأن آباءهم تزوجوا عرفيا. كما اعتبر أن عدم العمل بالتقويم الأمازيغي مع السماح بالتقويم الميلادي يندرج ضمن ما يسميه بـ«الميز العنصري» بالمغرب، وذلك إلى جانب «حرمان الجمعيات الأمازيغية من تسليمها توصيل الإيداع».

وجاءت هذه «الخرجة» بعد بيان سابق وقعته أمينة بن الشيخ، عضو مجلس إدارة مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك بصفتها رئيسة للجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون. وتحدث البيان عن وجود ذات «الميز العنصري»، خصوصا في المجال الإعلامي، وهو ما سبق لكل من المحامي أحمد الدغرني، الأمين العام للحزب الديمقراطي الأمازيغي المنحل، ورشيد راخا، رئيس منظمة الكونغريس العالمي الأمازيغي، أن تحدثا عنه في تقرير مضاد لتقرير الستينات تطرق إلى ما يعتبرانه «تجليات الميز العنصري» وطالبا بأن هذا الميز لا يستهدف فقط الأمازيغ وإنما يطال أيضا السود واليهود بالمغرب.

المساء 26/3/2009

قالا إنه أشبه بخطاب انتخابي

الدغرني والرخا يردان على تقرير المغرب حول الميز العنصري

■ امحمد خيي ■

رفع الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي المحظور ومنظمة الكونغريس العالمي الامازيغي نسخة تيزي وزو يوم 17 مارس الجاري، إلى المفوضية الأممية تقريرا مشتركا وقعه أحمد الدغرني ورشيد راخا، ويقع في حوالي 50 صفحة يردان فيه على «تقرير الدولة المغربية 17 و18 حول الميز العنصري في المغرب» الذي قدمه المغرب إلى المؤسسة الأممية ذاتها يقدم فيه توضيحات حول الملاحظات التي توصل بها من طرف المغرب في أوقات سابقة.

واستهل الأمازيغيون ردهم الذي توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه بـ«نقد لمنهجية التقرير» حيث جاء في تقرير أحمد الدغرني ورشيد راخا أنه «كان من المفروض من الناحية المنهجية أن يكون تقرير المغرب مبنيا على تقسيم يخضع لمحور وحيد وليس عدة محاور لكنه كتب بشكل عشوائي قصد تغليط القارئ وتعويمه في مواضيع لا حصر لها، ولابد من أجل التغلب على هذه الصعوبات المقصودة من طرف الدولة المغربية من أن نحاول إلزام المغرب على الانضباط إلى الموضوع المدرج للمناقشة ألا وهو العنصرية».

وانتقد التقرير ذاته ما أسماه «تأخر المغرب في تقديم جواب إلى اللجنة الأممية منذ سنة 2003 إلى 2009»، حيث يرى كل من الدغرني ورشيد راخا أنه « كان مفروضا أن يشمل المدة الممتدة من مارس 2003 إلى آخر سنة 2008؛ لكنه تجاوز ذلك وامتد إلى مراجعة كل السياسة المغربية خلال 50 سنة بعد الاستقلال 1956»، كما أن «التقرير نص على أن الاشتغال استغرق سنة واحدة، أي أنه لا يمتد إلى السنوات التي أتت بعد مارس 2003 ولذلك ليس فيه ترتيب فيما يخص السنوات من 2003 إلى 2008»، كما ذهب الامازيغيون الى اعتبار التقرير يكتسي صبغة سياسية في كثير من الفقرات ولا يقتصر على الجانب الحقوقي، كما «يتسم بتركيزه على إيديولوجية الدولة ومعتقداتها والدفاع عن سياسة الحكومة وكأنه برنامج انتخابي» ليتهم «الزعيمان الأمازيغيان» اللذان يثيران الجدل «الدولة المغربية بادعاء اشراك الجمعيات والنقابات في صياغة التقرير» حيث كشفا في ردهما «أن المشاركين لا يتجاوز عددهم حوالي 50 جمعية من بين 34000 جمعية التي يتكون منها الهيكل الجمعوي المغربي، أي أن الذين قد يكونون شاركوا رغم عدم نشر لائحتهم خضعوا للانتقاء بواسطة التقنيين والسياسيين الذين هيئوا التقريرين، ولم يثبت وجود أية وثائق كتابية قدمتها الأطراف المشاركة فيما سمته الدولة بالمنهجية التشاركية» ليقول الدغرني أن هذا الأمر يعتبر ميزا عنصريا في نظر حزبه والكونغرس الامازيغي.

واعتبر الأمازيغيون أن تقرير المغرب تسيطر عليه «توجيهات مستشاري الملك»، الذين يسيرون قطاعات مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتقرير 50 سنة من التنمية البشرية والوكالات الثلاثة للتنمية الجهوية والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمجلس الاستشاري لشؤون الصحراء والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الأعلى للمغاربة القاطنين بالخارج وكثير من «المؤسسات الخاضعة للمحيط الملكي مثل ما يعرف في المغرب بالمؤسسات التي تحتكر كثيرا من العمل الاجتماعي».

التقرير الامازيغي الذي سربه أحد المقربين من الدغرني لـ«أخبار اليوم»، يتابع أولا بأول وفقرة بفقرة تقرير المغرب الذي يتكون من 267 فقرة، تتضمن إجابات عن ملاحظات المفوضية الأممية حول مواضيع المرأة وتعزيز الإصلاح الديمقراطي والأمازيغية والأديان بالمغرب والهجرة السرية وتكافؤ الفرص ومنع الأسماء الامازيغية وغيرها من المواضيع، حيث يعتبر الأمازيغيون أن المغرب «يدعي رفض التحفظات على مجموعة من المواثيق الدولية» ودليلهم على ذلك أن «المرأة بالمغرب محرومة من مهنة العدول، وتغيب المساواة في الإرث بينها وبين الرجل، حيث أن المغرب يطبق قوانين دينية مشرقية»، كما عرج ثانية على موضوع «حرمان الأمازيغيات من محاكمات قضائية بلغتهن» واعتبر كذلك «ماضي الانتهاكات الجسمية لحقوق الأمازيغيين» لم يتم الوقوف عليه لأن الدولة أقرت خلال الفترة الممتدة ما بين 1965 إلى الآن «سياسة التعريب أي أنها تشتغل رسميا من أجل محو الأمازيغيين ولغتهم وتحويلهم إلى عرب».

أخبار اليوم 26/3/2009

بتعاون مع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات والكونغريس العالمي الأمازيغي، نظمت جريدة العالم الأمازيغي ندوة صحفية الشهر المنصرم بنادي المحامين، وذلك على ضوء التقرير الاممي بشأن التمييز العنصري وهذا بعض ما جاء فيها.

إعداد: رشيدة إمرزيك

تقرير اللجنة الأممية وصمة عار على جبين الحكومة المغربية

* أمينة ابن الشيخ مديرة العالم الأمازيغي:

مرحبا بكم في ضيافة جريدة «العالم الامازيغي» والتي تحاول كعادتها منذ سنوات مضت أن تجمع شمل الحركة الأمازيغية وذلك من خلال مناقشة العديد من القضايا المرتبطة أساسا بالشأن الامازيغي، وهذا نابع من دورها الإعلامي المتمثل في مد جسر التواصل بين الحركة الأمازيغية والمنابر الإعلامية، ملتزمة الأمانة في نقل الرسائل إلى القراء.

ومن خلال هذه الندوة التي تنظمها «العالم الامازيغي» بشراكة مع المرصد الامازيغي للحقوق والحريات وكونفيدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب والتي نقدم لكم اعتذار ممثلها الأستاذ محمد الشامي لعدم حضوره نظرا لظروفه الصحية وبهذه المناسبة يبلغ لكم تحياته الحارة.

والآن نترك الكلمة للأساتذة لتنوير الرأي العام بخصوص القضايا ذات الصلة بالشأن الامازيغي وأعطي الكلمة للأستاذ أحمد عصيد بأسم المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات ليطلعنا على السياق العام لتنظيم هذه الندوة وسيتناول من بعده الكلمة الأستاذ رشيد راخا عضو الكونكريس العالمي الامازيغي ليقدم نظرة عن التقرير الأممي الأخير وقراءة في التوصيات الأخيرة للجنة التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة بخصوص وضعية الأمازيغية بالمغرب، ثم ننتقل إلى السيد عبد الله حيتوس الكاتب العام للمرصد الامازيغي للحقوق والحريات ليتحدث عن التراجعات التي عرفتها عملية إدراج الأمازيغية في التعليم وفي الأخير نعطي الكلمة للأستاذة مريم الدمناتي لإعطاء نظرة حول ما وصل إليه ملف تعليم الأمازيغية.

* احمد عصيد عضو المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات:

أزول فلاون

تحية إلى الأخوات والإخوة الإعلاميين

يأتي تنظيم هذه الندوة الصحفية في سياق ما تعرفه الساحة الحقوقية من معطيات لها علاقة بموضوع الأمازيغية في المغرب، فأول معطى في هذا الصدد هو التقرير الأممي الصادر في نهاية غشت المنصرم وهو تقرير متميز عما سبقه من خلال العديد من العناصر التي تضمنها حول الأمازيغية والتي سيتطرق إليها الإخوان ومتميز أيضا بالملاحظات والتوصيات الواردة فيه خاصة حين يحمل الدولة المغربية مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بملف الأمازيغية، وقد تزامن إصدار هدا التقرير مع الدخول المدرسي خلال الموسم الحالي الذي عرف تراجعا خطيرا في ما يخص تدريس الأمازيغية و هنا يمكن الإقرار بوجود خطاب مزدوج، بمعنى انه لا وجود لمسؤول في التعليم يمكن أن ينكر وجود الأمازيغية في المدرسة فجميع المسؤولون يؤكدون ذلك بمبرر وجود قرار ملكي في هدا الشأن، ولكن عمليا تم تشطيب الأمازيغية من موقع الوزارة وفي عدد من المدارس التي كانت تدرس فيها هذه اللغة في السابق كما أن عدد من المدرسين الذين كانوا يدرسونها تم توجيههم لتدريس مواد أخرى، ولا تشتمل الأنشطة الرئيسة وبرامج وزارة التربية الوطنية في هذا الموسم الأمازيغية، مما جعل القضية مثيرة للتساؤلات ويمكن اعتبارها خطيرة بالنسبة للفاعل الامازيغي الذي بدل جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة من اجل إدراج هذه اللغة داخل المنظومة التربوية ، بالإضافة إلى هذا هناك استمرار مجموعة من الخروقات قالت عنها السلطة إنها لم تبق ولم تعد مستمرة، مما يوضح التناقض الكبير بين الخطاب الرسمي وبين واقع الأمازيغية. بالإضافة إلى أن الفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية وخاصة الأحزاب في البرلمان تقترح قوانين مضادة لخطاب السلطة في قضية الأمازيغية وعلى سبيل المثال مقترح «تعريب الحياة العامة» الذي قدمه الفريق الاستقلالي والذي يؤكد التجاهل الكلي للامازيغية بالمغرب، فهم يطالبون بلغة واحدة في الفضاء العام وداخل القاعات العمومية واللافتات وفي واجهة المحلات، فالحياة كلها يجب أن تكون بلغة واحدة هي العربية ويتجاهلون كليا قرار الدولة الخاص بالامازيغية منذ 2001. وهذا ما نعتبره تراجعا لأن الطرف الذي تقدم بهذا المقترح هو الحزب الحاكم الذي يقود الحكومة حاليا. إذا هذا هو السياق العام لتنظيم هذه الندوة بالإضافة إلى وضعية المشهد السمعي البصري، وفي هدا السياق وإن استثنينا إطلاق القناة الأمازيغية فإننا نلاحظ تراجعات كبيرة خاصة في القناتين الأولى والثانية خصوصا فيما التزمت به في دفاتر تحملاتهما سابقا، فوجود القناة الأمازيغية لا يعفي القنوات الأخرى، والتي يساهم الامازيغ والشعب المغرب ككل في أداء ضرائبها، من الإيفاء بوعودهما ودفاتر تحملاتهما التي التزمت بها منذ سنة 2006.

وهذه المعطيات كلها تجعلنا نطرح أسئلة كبيرة حول مستقبل الأمازيغية في ظل السياسة الحالية وحول السياسة الفعلية للدولة وعن ماهو معلن وماهو بين السطور أو عن ما يقع في الكواليس لأننا في الوقت الذي نجد فيه خطاب تبشيري بالأمازيغية هناك تراجعات ملموسة على الصعيد العملي، فالغرض من هذه الندوة هو كشف هذه التراجعات والخروقات وأيضا تحميل المسؤولية للحكومة المغربية على ضوء التقرير الأممي الذي أشار إلى هذه الأمور كلها وسجل حولها ملاحظات جديرة بالاهتمام والمتابعة .

* رشيد الراخا الرئيس السابق للكونغريس العالمي الأمازيغي:

التقرير الأممي أبان عن عنصرية الدولة المغربية تجاه الامازيغ فضلا عن ممارستها لسياسة التمييز ضد الامازيغ، كما تطرق التقرير إلى المنع الذي يطال الأسماء الأمازيغية وقضية تدريس هذا اللغة. وقد سبق لنا أن طالبنا منذ سنة 2003 بتسجيل المواليد بالأسماء الامازيغية واستعمالها في كل مناحي الحياة، ولكن الدولة المغربية تجاهلت هذه المطالب.

وهناك بعض الأمثلة التي تدل بشكل قاطع على أن السياسة العنصرية التي لازالت تمارسها الدولة المغربية تجاه الامازيغ وعلى سبيل المثال ما عرفته منطقة انفكو في العام الماضي من ارتفاع كبير في وفيات الأطفال والرضع في الوقت الذي لم نر فيه أي تدخل للدولة في هذه القضية حيث أن الوزارة الوصية على قطاع الصحة لم تكلف نفسها عناء إصدار بيان في هذا الإطار. وبشكل عام فإن معظم الأمازيغ القاطنين في مثل هذه المناطق يعانون من التهميش والإقصاء، وهذا فعلا ما أدركته ووعت به هيئة الأمم المتحدة مما دفعها إلى إصدار تقرير طالبت فيه الدولة المغربية بالاعتراف باللغة والثقافة الامازيغيتين.

* مريم الدمناتي باحثة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:

إن ماجاء في هذا التقرير الأممي يعتبر هاما حدا ويجب على الدولة ان تتعامل معه بنوع من الرزانة والاهمية. ولكن جميع تقارير الأمم المتحدة حول القضية الأمازيغية لا تؤخد بعين الإعتبار فمنذ 2001 ونحن نسمع الكثير عن التعايش الاجتماعي والتنوع العرقي واللغوي والثقافي وقد مرت عشرة سنوات على هذه الخطابات دون جدوى.

و هدا يدل ن هناك خلل فيما يخص تدبير ملف الأمازيغية بالمغرب وهذا يبدو جليا على مستوى العرقلة التي يعرفها ملف تدريس الأمازيغية بحيث لم يتم إدراجها في مختلف أنشطة وبرامج وزارة التربية الوطنية. كما أن الوزارة المعنية تبرر دلك بانعدام الموارد البشرية ونحن نقول العكس فالموارد البشرية لتدريس الامازيغية متوفرة وموجودة فهناك خريجي مسالك الدراسات الأمازيغية بوجدة وأكادير وأقول أننا الآن أمام عطالة هؤلاء، كما نرى أن الامازيغية في الإعلام منعدمة في اغلب الاذاعات الخاصة بحيث نجد فقط اللغة العربية والفرنسية والامازيغية لا وجود لها في هذه القنوات.

بالإضافة إلى دلك هناك مشكل منع الأسماء الامازيغية ونسمع كل يوم عن منع اسم امازيغي في منطقة معينة. كما انه هناك تكريس لكل ماهو عربي واستعمال ترسانة من المفاهيم السياسية الإقصائية في الخطابات الرسمية، والتي تختزل المغرب في بعده العربي، وذلك مثل «المغرب العربي» و«الوطن العربي» و«العروبة والإسلام» إلخ.. مما يخلق لدى المواطنين المغاربة الأمازيغيين نوعا من الشعور بالدونية أو بالإغتراب والتهميش في وطنهم كما لو ان هذه الامور لا تهم المغاربة الامازيغ.

* عبد الله حيتوس الكاتب العام للمرصد الأمازيغية للحقوق والحريات:

أولا انوه بالعمل القيم الذي قامت به الجمعيات الأمازيغية والتي رفعت تقاريرها للجنة الأممية لمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري وانوه بمجهودات جمعية تامايونت وجمعية الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة ومجهودات المرصد الامازيغي للحقوق والحريات والعديد من الجمعيات الوطنية التي قامت بهذا العمل كما لا ننسى كذلك مجهودات الكونغريس العالمي الامازيغي وجمعية تمازغا أيضا.

وأؤكد أن هذه التقارير هي التي جعلت خبراء اللجنة يرفعون توصيات إلى الدولة المغربية بعد مناقشة التقريرين 17و18 ونعتبر هذه التوصيات ايجابية حدا وتعتبر مرجعا في مجال اشتغالنا على تدبير الدولة للملف الأمازيغي. وكنا نتمنى ألا تكون نحن من ينظم هذه الندوة الصحافية ولكن كان يجب أن تكون الدولة المغربية ممثلة لأن هذا دورها وفي التقرير المشار إليه فقرة تحث فيها اللجنة الدولة المغربية إعلام العموم بمضمون التقرير وقد مرت لحدود الآن أكثر من شهرين على ذلك ولم تقم الدولة المغربية بعملها بحيث لم تعمل على نشر هذه التوصيات ولم تخبر العموم بمضمونها. وبالنسبة لنا نعتبر هذا احتقار لنا بصفتنا امازيغ واحتقار لتوصيات الجنة الأممية، واعتقد انه لأول مرة يكون هناك تعتيم بهذا الشكل،

وكان بودنا لو أن الحكومة المغربية هي من تتخذ مبادرة تنظيم هذه الندوة ونحن كسلطة مضادة وكمجتمع مدني نقوم بندوات في الموضوع من اجل توضيح بعض الأمور التي يلزمها التوضيح.

وهناك بعض الأمور الأخرى في التقرير والتي نعتبرها وصمة عار في جبين الحكومة المغربية أولا الحكومة المغربية لم تقدم معطيات دقيقة على التنوع الاثني الموجود بالمغرب

والإحصاء العام للسكان والسكنى جاء بمعطيات دقيقة بالنسبة للمتكلمين بالامازيغية والدارجة كما أن المندوبية السامية للتخطيط أكدت أن نسبة السكان المتكلمين الامازيغية في المغرب تقدر ب 28 بالمائة، فالدولة المغربية تتوفر على معطيات ولكنها ترفض تقديمها للخبراء فالحكومة المغربية تقر بان هناك 12 مليون مغربي يتكلمون الامازيغية.

وهناك ملاحظة أخرى مهمة والتي أود أن أشير إليها في هذه الندوة وهي انه كنا نتمنى أن يكون تفاعل الحكومة المغربية مع التوصيات وما حدث هو العكس فمن بعد توصيات اللجنة الأممية لاحضنا مجموعة من التراجعات، وفي التوصيات أشارت اللجنة إلى التعليم والإعلام والدسترة وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الامازيغية ولكن على نقيض من التوصيات هناك تراجع كبير، فعلى مستوى التعليم فقد سبق للإخوان أن تكلموا عنه ونشير إلى أننا في المرصد الامازيغي توصلنا بعدة تقارير في الموضوع كما توصلنا بعدة اتصالات من مجموعة من المدرسين بتنغير أكدوا أن هناك تشطيب كامل للأمازيغية بالمنطقة وقيس على ذلك.

وبالنسبة للامازيغية في الحياة العامة هناك منع تسمية المواليد بأسماء امازيغية وقد سبق للمرصد الامازيغي أن تقدم بمذكرة في 9 ابريل 2010 والتي تم تعميمها على العديد من الفاعلين المدنيين والمنابر الإعلامية والتي نشرت في عدد من الصحف المغربية ورغم هذه المذكرة فمنع الأسماء الامازيغية لازال مستمرا وفي البلاغ الصحافي ستجدون أن هناك اسم امازيغي في ميسور تم منع تسجيله في كناش الحالة المدنية رغم بلوغه عمر ست سنوات.

وهناك أيضا مسألة الغموض الذي يلف عملية تدبير الدولة لملف الأمازيغية خصوصا في الشق المؤسساتي المتعلق بتفعيل الدولة المغربية للاتفاقيات التي صادقت عليها في الإعلام والتعليم.

وهذه مجموعة من الملاحضات نود أن نتقاسمها معكم ونريد مجددا أن نؤكد أن توصيات اللجنة الأممية هي نتجة لمجهودات الفاعلين والجمعيات الأمازيغية التي حضرت في مناقشة الخبراء للتقرير المغرب والذي سبق أن تحدثت عنها في بداية مداخلتي وهي تامايونت والشبكة الامازيغية من أجل المواطنة والكونغريس العالمي الامازيغي والمرصد الامازيغي وجمعية تامازغا وأتمنى أن تكون هناك متابعة لهذه التوصيات من طرف كل فئات المجتمع المدني ورجال الإعلام لان دورهم يتمثل في المطالبة بتفعيل هذه التوصيات، كما نتمنى أن تكون هناك لجن للمتابعة والتتبع للضغط على الدولة المغربية خصوص وأنها ملزمة لان اللجنة الأممية تنتظر من المغرب ان يزودها في اجل سنة بمعلومات حول مدى تطبيقه لتوصيات الواردة أعلاه ونتمنى ان يتم ترسيم اللغة الأمازيغية طبقا لما جاء في إحدى توصيات اللجنة الأممية في السنة المقبلة.

* أمينة بن الشيخ

الغريب في الأمر هو أنه ليس هناك فقط تراجع عن المكتسبات التي تحققت، بل هناك تحوير و تعويم للنقاش، فعوض الحديث عن توصيات اللجنة الأممية ومناقشتها وتفعيلها تم إلصاق تهم خطيرة بمناضلي الحركة الأمازيغية من قبيل الصهيونية والعمالة لاسرائيل، فعوض مناقشة الأمور التي تجعل من مناضلي الحركة الأمازيغية في موقع المدافع عن الذات، للأسف فان الكثير من رجال الإعلام ذهبوا في اتجاه مناقشة علاقة الامازيغ بإسرائيل، وهذه فرصة لطرح الأسئلة وفتح النقاش دون التحفظ من أي موضوع.

* أحمد عصيد:

أولا في ما يتعلق بالإحصائيات التي أشارت إليها الدولة المغربية فإنها في الحقيقة تثير الضحك، فهل يعقل ان منطقة سوس تضم 26 في المائة من الناطقين بالامازيغية والريف 5 في المائة، ورغم أن هذه الإحصائيات لا علاقة لها بالواقع اعتبرت

الدولة المغربية ان عدد الناطقين بالأمازيغية يبلغون 26 في المائة والحقيقة ان هذه النسبة اكبر من ذلك، ونحن نطالب الدولة باحترام النزاهة في هذا الموضوع وتصرح للشعب المغربي وللمنتظم الدولي بالمعطيات الحقيقية فيما يتعلق بالخريطة اللغوية بالمغرب، ونتساءل لماذا اللغة المغربية تتملص من مسؤوليتها في الموضوع؟ فالدولة تتهرب من مسؤوليتها، فان اعترف المغرب بان 50 في المائة مثلا من المغاربة يتكلمون الامازيغية فان المنتظم الدولي سيشدد نقده للدولة المغربية.

فالتهرب من المسؤولية هو السبب الرئيسي الذي يجعل الدولة المغربية تخفي النسبة الحقيقية للغات بالمغرب، ولا ننس انه في وقت قريب كان البحث للبياني يعتبر بمثابة طابو بحيث يتضلب انجاز بحث العديد من التراخيص، فالدولة المغربية حولت المعرفة إلى شيء محرم حتى أن وزارة الداخلية تتعامل مع المعلومات على أنها من أسرار الدولة ولا يجب اضلاع العموم عليها وهذا يدل على أن المغرب لم يصل بعد الى حياة سياسية طبيعة.

* رشيد الراخا

في الحقيقة الدولة المغربية تتوفر على إحصائيات توضح نسبة الامازيغ بالمغرب ولكن عندما طلبتها منها الأمم المتحدة رفضت وهذا دليل على أن الدولة لم تتعامل بجدية مع الموضوع.

كما أن الصحافة المغربية لم تعط أهمية للتقرير الصادر عن اللجنة لأن بعض المنابر الإعلامية اتجهت إلى مناقشة إسرائيل والامازيغ على أساس أن إسرائيل تدعم الامازيغ بالمغرب. والعجيب في الأمر أن المسؤولين في هذه الجرائد سبق وأن سافروا إلى انجلترا واستفادوا من دورة في موضوع التعددية الثقافية ولكن هذه الدورة كانت بالنسبة إليهم مجرد نزهة فقط.

* عبد الله حيتوس

طبقا للمقاربة الحقوقية فانه يجب أن يكون للجميع الحق في الإعلام والتعليم ومحاربة الأمية باللغة الأم وبالتالي فليست النسبة هي ما يحدد استفادة الامازيغ من حقوقهم فالدولة المغربية لم تجب اللجنة الأممية رغم أنها تتوفر على إحصائيات ومعطيات فيما يخص موضوع الامازيغ، في الوقت الذي نجدها قد منحت هذه المعطيات للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان سنة 2006 حيث تمت الإشارة إلى أن عدد الامازيغ بالمغرب هو 12 مليون وهنا نرى ان المغرب يتواصل مع اللجنة الإفريقية لحقوق الانسان في الوقت الذي نجده يرفض هذا التواصل مع اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري.

بالنسبة للحركة الأمازيغية وتنظيماتها فقد عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 1967 تاريخ إنشاء أول جمعية أمازيغية وهي الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي. وهذه الدينامية تحسب لصالح المكون الامازيغي لأن هناك اهتمام كبير من طرف الشباب والأكاديميين الامازيغيين بلغتهم وثقافتهم وحضارتهم وبالحقوق المرتبطة بهويتهم وبالتالي فإننا نعتبر العمل الذي تقوم به هذه الجمعيات هاما جدا، فلولا عمل هؤلاء لما وصلنا إلى إقناع خبراء اللجنة الأممية بإصدار توصيات لفائدة الأمازيغية وكذا الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للامازيغ ونحن نعتبر هذه الحقوق بمثابة نجاح عمل هذه الجمعيات، ولولاها لما كان هناك نقاش لموضوع الأمازيغية في المغرب ولما كانت هناك هذه النقلة النوعية التي عرفتها الأمازيغية في 2001 خصوص مع خطاب اجدير وأحداث المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، والدولة المغربية الآن ملزمة بتقديم تقاريرها عن ما عرفته الأمازيغية من تقدم على المستوى الوطني وفي المجالات التي وردت في الدفتر المطلبي للحركة الأمازيغية.

* أحمد عصيد

إضافة إلى ما أشار اليها عبدالله حيتوس أقول إن الجمعيات كانت تشتغل على الصعيد الوطني وتقوم بنوع من التوعية والتحسيس بوجود الأمازيغية وبأهميتها في الشخصية المغربية والوعي بالذات ومنذ 1993 بدأت الخطوة الأولى للجمعيات الأمازيغية نحو الخارج وسيبدأ دخول الفاعلين الامازيغين إلى اللجان الأممية وستبدأ دينامية دولية، ستعطي تأسيس الكونغريس العالمي الأمازيغي 1996 بعد ذلك أثرت هذه الجمعيات في الخطاب الحقوقي الدولي مثل الفيدراليات الدولية لحقوق الإنسان ثم لجان الأمم المتحدة ومنها لجنة الشعوب الأصلية والميز العنصري.

وقد اشتغلت الجمعيات الأمازيغية على عدة مستويات على المستوى الوطني اشتغلت على بناء الخطاب الذي يدافع عن التعددية اللغوية والثقافية والهوية كخطاب ديمقراطي، واشتغلت على الصعيد الحركي في إشعاعها مع السكان بحيث اشتغلت في الوسط الحضاري والقروي في بداية التسعينات على علاقة التنمية باللغة وعلاقة اللغة بالأرض وبالهوية واستطاعت ان تنتج خطابا تتداخل فيه هذه العناصر مجتمعة واستطاعت أن تربط قضية الأمازيغية بموضوع التنمية وحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى شكلت ضغطا مدنيا في القطاعات سواء التعليم او الإعلام او ما يتعلق بالقضايا السياسية مثل الدستور ثم في الحملات الانتخابية حيث تقوم بالتحسيس لكون الدستور الذي ينظم الانتخابات التشريعية والجماعية بالمغرب لا يعترف بالامازيغي ولا توجد فيه أي اشارة لوجود الامازيغ بالمغرب ورغم ذلك تطالبهم السلطة بالمشاركة في الانتخابات وبالتصويت. فعمل الجمعيات ككل أعطى ثماره داخليا وذلك باعتراف نسبي في 2001 لازال دون حماية قانونية ودستورية لحد الآن، واعتراف دولي بالحقوق الأمازيغية الذي يشكل ضغطا على الحكومة المغربية من الخارج.

الراخا:

الحديث عن تطور الجمعيات الأمازيغية يدفعنا إلى الحديث عن ميثاق أكادير في 1991 وحاليا المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية استقبل 600 طلب من قبل الجمعيات دون احتساب الجمعيات المعارضة للمعهد، ونفس الشيء في المهجر بحيث هناك دول تأسست بها جمعيات امازيغية من قبل أجانب والغريب أن الدولة المغربية لا تصغي لهؤلاء الجمعيات كمجتمع مدني. والغريب كذلك هو التصريح الأخير وزير المكلف بالهجرة على انه يجب تعليم اللغة العربية لأبناء المهاجرين، كما لو أنها المحدد الوحيد للهوية المغربية متناسيا الأمازيغية.

أما فيما يتعلق بالسؤال الأول، هناك مسؤول في الدولة يقول إن تبرير إخفاء واقع المعطيات والإحصائيات هو الحفاظ على التركيبة السكانية والانسجام وهذا مجرد كلام خاص بأناس مايزالون يعيشون النموذج التقليدي للدولة الوطنية المركزية الذي هو الآن يصدد تجاوز للمشروع الديمقراطي وهذا النموذج اقصائي فهو يبني قوته على حساب إبادة مكونات الشعب المغربي. الدولة الآن اعترفت أن الأمازيغية موجودة وبتعدد المكونات اللغوية والثقافية، فلا ينبغي تجاهل الواقع بل يجب تدبيره بعقلانية.

فيما يتعلق بالتقرير الذي قلتم عنه إن المعهد ساهم فيه مع الحكومة. فتقرير المعهد الملكي يعطي فقط ما حققه المعهد وهو تقرير موضوعي بمعنى أن الحكومة تطلب من المعهد تقديم حصيلة ما حققته وما أنجز فيما يتعلق بالأمازيغية فالمعهد يقدم حصيلة عمله ولكن ما أنجزته الحكومة ليس من مسؤوليته.

والخروقات التي نتحدث عنها لا تتعلق بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لان المعهد هو مؤسسة محدودة الصلاحيات بالنظر للقانون المنظم للمعهد والذي يقول انه ينبغي تحقيق النهوض بالأمازيغية بتعاون بين المعهد الملكي والمؤسسات الحكومية وإذا لم تتعاون المؤسسات الحكومية وهذا ما وقع فالمعهد سيبقى معزولا. وإن اصدر المعهد 150 كتاب إلى الآن إلا أنها تعاني من مشكل التوزيع فالكتاب المدرسي يؤلفه المعهد ولكن التوزيع من مسؤولية الوزارة الوصية.

واعتقد أن تقرير الحكومة لا يتعرض للخروقات ولا يعكس واقع المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالعمل في هذا المجال وهذا ما جعل المنتظم الدولي واللجنة الأممية المتحدة تحمل الدولة المغربية مسؤولية هذه الخروقات لأنه ميدانيا يظهر أن العمل الذي يقال في الخطابات لا يعكس الواقع.

أما فيما يتعلق سؤال المتعلق بكيف يمكن تتبع هذا التقرير فاعتقد أن اللغة الأمازيغية كما وردت في الخطاب الرسمي وفي خطاب الحركة الأمازيغية هي مسؤولية وطنية، فالفاعل الامازيغي بعمله وضغطة لوحده لا يكفي، فالفاعلون الديمقراطيون والقوى الحية في البلاد والأحزاب السياسية كلها يجب أن تتحمل مسؤوليتها اتجاه الأمازيغية في الضغط من اجل تحقيق هذه التوصيات والملاحظات لأنها تدخل في إطار المشروع الديمقراطي الوطني الشامل، فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في بلد بدون هوية وبدون مكونات، فالمشروع الديمقراطي لا يقوم إلا على الأسس الوطنية كاملة وهذا ما سيحقق صلابة البنيان المغربي ويجعل المغاربة يشعرون بالانتماء إلى القيم المشتركة في التعليم وفي الإعلام و في الدستور.

* رشيد الراخا:

لحدود الآن هناك ثلاثة أطراف سياسية تدافع عن مقترح تعريب الحياة العامة الطرف الأول هو حزب الاستقلال والثاني هو العدالة والتنمية والثالث هو الأصالة والمعاصرة ويصرون على«تعريب الحياة العامة» في تجاهل تام لقرارات الدولة بشأن الأمازيغية منذ 2001، ويدعو هذا المقترح إلى تعريب مطلق للإدارة و للقضاء العمومي ويحظر على المغاربة استعمال لغة أخرى و حروف أخرى غير العربية في المؤسسات العمومية و الشبه عمومية والخاصة وفي الجمعيات وواجهات المحلات و الشركات ونرى أن تقديم هذا المقترح أتى فقط ضدا على الانتشار الواسع الذي عرفته حروف تيفيناغ بحيث أن العديد من الامازيغ أصبحوا يكتبون أسماء محلاتهم بحروف تيفيناغ.

أحمد عصيد:

سبق أن تم تقديم مقترح قانون لتعريب الحياة العامة منذ 1965-1964 وقوبل بالرفض من طرف الغرفة الدستورية ثم أعيد تقديمه من طرف حزب الاستقلال في سنة 1998 وفي مرحلة ولاية محمد السادس أعيد طرح نفس النسخة التي قدمت في سنة 1998 والغريب أن هذا القانون لم يأخذ بعين الاعتبار أن هناك قرار في 2001 متعلق بالامازيغية فنفس النسخة قدمت في 2005/ 2006 وتتكلم عن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمغاربة وهنا يظهر ان الهدف ليس اللغة الفرنسية لأنهم كما يقال وجدوا حل للغة الفرنسية واللغة الأمازيغية هي من ستدفع الثمن.

وفيما يتعلق بالاسم الامازيغي ايور فهو مسجل في الحالة المدنية وسيحصلون على نسخ عقد الازدياد وقتما احتاجوا إليها وإلى حدود الدخول المدرسي لأول مرة يرفض منحه عقد ازدياد بحجة أن هذا الاسم غير موجود وهو اسم ممنوع وذهب الأب إلى العون القضائي وتم تسجيله بقرار للمحكمة الادارية، كما وقع مع اسم سيفاو في مكناس والذي تم تسجيله بقرار من المحكمة الادارية ضد وزارة الداخلية حيث أن حكم المحكمة الادارية يعتبر أن القانون الذي تصادق عليه وزارة الداخلية واللجنة العليا لا يتعلق بالأسماء الأمازيغية بمعنى أن منع هذه الأسماء يتم بقرار لا يتعلق بالأسماء وهذا نوع من التأويل كشفته المحكمة الإدارية ورغم المذكرة التي رفعت في هذا الإطار فان موظفي الحالة المدنية لازالا يتمادون في سلوكهم.

واسم تيليلا في القنيطرة فقد رفض تسجيله رغم أنه مسجل في مراكش وفي مدن أخرى وقمنا بالاتصالات للاستفسار عن رفض الضابط تسجيل هذا الاسم برر ذلك بكونه لا يعرف معنى الكلمة.

ومن هنا نرى أن هناك أمرين الغموض من الناحية القانونية ويجب على الحكومة أن تحسم فيه بشكل نهائي. ومن جهة أخرى هناك عنصرية فردية شخصية لبعض موظفين الحالة المدنية والتي نتجت عن العقليات القديمة.

وهي فرصة للتأكيد أن حزب التقدم والاشتراكية اقترح في البرلمان مقترح قانون لإلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية والتي تشكل عائق ويقترح تعديل في هذا القانون لتسهيل على الآباء عملية تسجيل أبنائهم بأسماء امازيغية.

وأنا متأكد بأن هذا الكلام الغريب الذي صدر من سوريا هو توصية لأخواننا المغاربة لأن الحالة التي تمت الاشارة اليها في بيانهم لا تتعلق إلا بالأمازيغية وفي اعتقاد هؤلاء أنهم يحمون اللغة العربية بحيث ذهبوا لسوريا لكي يصدروا بيانهم مؤكدين أن الخطر ليس هو اللغات الأجنبية بل صعود اللهجات والتي وضعت لها معاجم وأصبحت في طريق التوحيد وأرى أن الأمازيغية هي المقصودة من هذا البيان لكونها أصبحت تتوفر على معاجم إلى غير ذلك.

وأشير إلى انه لما تم تأسيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية قمت بنشر مقال أذكر فيه الجمعية بمعطى هو انه في الجزائر هناك شخص اسمه عثمان سعدي أسس جمعية سماها جمعية الدفاع عن اللغة العربية وفشلت فشلا ذريعا، لكونه أسسها ضد الفرنكوفونية والفرنسية وفي الأخير وجد نفسه في صراع مع الأمازيغ بحيث يهاجم الأمازيغ ويرجع الصراع كله منصب على الأمازيغ، وقمت بتحذير هذه الجمعية أقول لهم أنه إذا كان سبب تأسيس هذه الجمعية هو ضد النهوض بالأمازيغية فمآلكم الفشل الذريع، وان كنتم تصارعون اللغات الأجنبية فان الفاعل الأمازيغي محايد. فلا يحق لأحد أن يدافع عن اللغة العربية ضد اللغات الوطنية فهذه لا محالة معركة خاسرة وهذا فعلا ما وقعوا فيه بحيث أنهم لجأوا إلى دمشق لإصدار بلاغ يقومون فيه بالدعاية لنظام المخابراتي العسكري القمعي الذي ملأ السجون السورية بالمعتقلين السياسيين، ويظنون أنهم قاموا بعمل بار لصالح اللغة العربية ويدعون لاتحاد الجمعيات حماية اللغة العربية مقرها في دمشق بمعنى تحت وصاية النظام السوري وهذا نوع من العمالة.

فالمغاربة عليهم أن يقوموا بتدبير شؤونهم بأنفسهم وداخل الوطن بشكل ديمقراطي وعقلاني، فنحن لا نقبل الوصاية من أحد لا من سوريا ولا من العراق ولا حتى من السعودية ولا من ليبيا ولا من أي نظام آخر، فنحن مغاربة حصلنا على الاستقلال وحاربنا للستعمر ويجب ان نكون مستقلين فعلا وليس أن نخرج من وصاية لندخل تحت وصاية أخرى. ونعتبر بان الخطاب الذي يروج حول اللغات بالمغرب هو خطاب ديمقراطي تعددي يحدد وظائف اللغات ويعطي لكل لغة مكانتها لا في الدستور ولا في العمل ولا في المؤسسات ولا في الحياة العامة وهذا المنظور الديمقراطي هو الذي ندافع عنه كفاعلين أمازيغيين بينما المنظور الآخر يتباهى بأنه يعارض اللغات الأجنبية ويحرص على تعلمها وينفق الأموال من اجل الحفاظ عليها وفي نفس الوقت يحارب في الواقع التعدد اللغوي الداخلي وهذا سلوك ووعي غير ديمقراطي.

ونعتبر أن هذا البيان الصادر من دمشق يكشف على أن هؤلاء يفكرون بشكل منحرف ضدا على الخصوصيات الوطنية لبلدانهم لأن هؤلاء عرب ويعتبرون أنفسهم عرب واجتمعوا كلهم في دمشق لتفكير في لغتهم العربية ولكن ضد الخصوصيات الوطنية لبلدانهم، وهذا خطاب حربي وعنصري نرى ان الحل هو الخطاب الديمقراطي التعددي الذي يحافظ على التنوع على أنه غنى.

التقرير الأممي يبرز مدى تعثر عملية إنصاف الأمازيغية

أعلنت جريدة العالم الأمازيغي والمرصد الأمازيغي للحقوق و الحريات وكنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب في قندة الصحفية التي نظمتها بالرباط يوم 13 أكتوبر الماضي، حول موضوع «وضعية الأمازيغية على ضوء التقرير الأممي الأخير» الدولة بين التراجع عن المكتسبات والإلتزام بالتعهدات»، لرأي العام الوطني والدولي في بيان صادر عنها توصلت الجريدة بنسخة منه، أن التقرير الأممي الصادر عن اللجنة المكلفة بالقضاء على كافة أنواع التمييز العنصري في 27 غشت 2010، بعد وثيقة على قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى ما تضمنته من توصيات وملاحظات وما حمله من اشكالات بالظواهر التي اعتبرت إستمرارا للسياسات العنصرية في الدولة المغربية.

وأكد البيان على أن عدم قيام الحكومة المغربية بإعلام الرأي العام الوطني، بمضامين هذا التقرير وتعريفه بمحتوياته كما يدعو إلى ذلك التقرير الأممي نفسه، يعد خرقا لحق من حقوق المواطن المغربي الذي من حقه الإطلاع على الخبر والمعرفة بما يقوله تقرير أممي عن بلده.

وأضاف أن قراءة التقرير الأممي على ضوء واقع الأمازيغية في المغرب يبرز إلى حد بعيد مدى تعثر عملية إنصاف الأمازيغية في كل القطاعات، حيث جعلت السلطة من «النهوض بالأمازيغية» أحد شعارات العقد الأخير التجديد شرعيتها دون أن توفر الإمكانيات المادية والقانونية لتجسيد ذلك على أرض الواقع، بل إنها بدل الإلتزام بالتعهدات سجل صم وجود أي تقدم في بعض الجوانب كما سجلت الكثير من التراجعات في مجالات أخرى، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

وجاء في البيان أن استمرار تجاهل الوثيقة الدستورية المغربية لوجود الأمازيغيين وهويتهم ولغتهم، حتى في إطار ما سمي بـ«العهد الجديد»، نتج عنه انعدام الحماية القانونية المطلوبة لكل القرارات المتعلقة بإدراج الأمازيغية في التعليم والإعلام والحاكم وغيرها، بل أكثر من ذلك حيث أن السلطة استمرت في تنظيم الإنتخابات التشريعية والجماعية دون أن تبادر بإجراء التعديلات المطلوبة على نص دستوري ما فتئت كافة القوى الحية بالبلاد، بما فيها الحركة الأمازيغية، تطالب بتعديله حتى يتوفر على مواصفات الدستور الديمقراطي، وأكد البيان على أن التقرير الأممي أشار إلى ضرورة تنصيص الدستور المغربي على الأمازيغية كلغة رسمية.

وأشار البيان إلى المعيقات والعراقيل التي تعرقل عملية تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، حيث عرفت هذه العملية الكثير من التراجعات في الآونة الأخيرة، إذ لم يتم إدراج الأمازيغية في مختلف أسلاك ومراحل التربية الوطنية، كما تم توجيه مدرسي الأمازيغية لتدريس مواد أخرى، بل وبدأ التشكيك في مبادئ تدريس الأمازيغية وفي الإختيارات السياسية الكبرى التي تم تبنيها لإدراج الأمازيغية في التعليم منذ سنة 2002، مما أصبح يهدد بإجهاض هذه العملية من أساسها، مع ما يترتب عن ذلك من تهديد للسلم الإجتماعي وإعادة لصراع الهوية إلى سابق عهده بعد أن بدأ يقترب من الحل الديمقراطي . و قد تعرض التقرير الأممي لضرورة تعليم الأمازيغية للبرسلة المفيدة.

وأكد البيان على أن القنوات الأولى والثانية قد تراجعتا عن تنفيذ دفاتر تحملاتهما بخصوص إنتاج برامج بالأمازيغية، حيث ظلت تتعامل مع ما تبقى من مواد أمازيغية بكثير من الميز، إذ تبث في التاسعة صباحا وتمنع من البث الليلي وفترات الذروة، مع الإقتصار على البرامج الفلكية والروبورتاج دون غيرها. هذا مع إلزام القناة الأمازيغية الثامنة بتنفيذ محتوى دفتر تحملاتها بخصوص إنتاج 30 في المائة من البرامج بالعربية.

وفي جانب آخر تطرق البيان إلى قضية استمرار منع تسجيل الأسماء الأمازيغية ببعض مكاتب الحالة المدنية، رغم وجود المذكرة التي أصدرتها وزارة الداخلية بتاريخ 09 أبريل 2010، والتي تشير إلى عدم وجود أسماء أمازيغية ممنوعة، بل حصل خلال شهر شتنبر الماضي بميسور الإمتناع عن منح عقد الإزدياد لطفل يبلغ من العمر ست سنوات، مسجل منذ ولادته باسم آمور، وقد لاحظ التقرير الأممي إستمرار هذه الوضعية وأكد على ضرورة تسجيل الأسماء الأمازيغية ورفع الحظر عنها.

وسجل البيان تمادي الدولة المغربية في إستعمال ترسانة من المفاهيم السياسية الإقصائية في الخطابات الرسمية، والتي تختزل المغرب في بعده العربي، وتلك مثل «المغرب العربي» و«الوطن العربي» و«العروبة والإسلام» إلخ.. مما يخلق لدى المواطنين المغاربة الأمازيغيين نوعا من الشعور بالدونية أو بالإغتراب والتهميش وفي مقابل ذلك، بالإضافة على عدم توفر الشفافية الكافية في خطاب السلطة فيما يخص التربية اللغوية للمغرب، وعدد المناطقين بالأمازيغية، حيث لا تقدم المعطيات الصحيحة للمنتظم الدولي، وتكتفي الحكومة المغربية بترداد الحديث عن «التمازيغ» العرقي والوهمي الذي كان المغرب مسرحا له عبر تاريخه، مع العلم أن هذا «التمازيغ» لا يعني السلطة من حماية الإرث الرمزي للمشاركة المغاربة قاطبة، ومن تنمية كافة المنتوج العادل للخبرات المادية والرمزية، وتدعدا التقرير الأممي إلى ضرورة توضيح الحكومة المغربية للمعطيات المسافة الذكر، والتي بناء عليها ينبغي تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب.

وأشارت إطارات المنظمة المذكورة في بيانها إلى أن أعضاء من الفريق البرلماني لحزب الإستقلال، الحزب الذي يتزعم الحكومة المغربية، يصرون على تقديم مقترح قانون لـ«تعريب الحياة العامة»، في تجاهل تام لقرارات الدولة بشأن الأمازيغية منذ 2001، و يدعو هذا المقترح إلى تعريب مطلق للإدارة و للقضاء العمومي ويحظر على المغاربة استعمال لغة أخرى و حروف أخرى غير العربية في المؤسسات العمومية و الشبه عمومية والخاصة وفي الجمعيات وواجهات المحلات و الشركات.

منظمات أمازيغية تناقش التقرير الأممي حول التمييز

المشاركون في مناقشة التقرير الأممي حول التمييز

لا تفارق الحيرة محيا الطفل «أيور»، في سن السادسة لا يزال ينتظر أن يحمل تسمية ترجمتها بالعربية «قمر». مصالح الحالة المدنية بمدينة ميسور رفضت في شهر شتنبر المنصرم تسجيله باسم اختاره له أبواه.

ليس الطفل «أيور» الحالة الوحيدة. من المواليد الذين يرفض تسجيل اسمائهم من طرف ضباط الحالة المدنية. العديد من المغاربة المقيمين بمدن وقرى المملكة وفي خارج الوطن والذين اختاروا أسماء أمازيغية لمواليدهم، ووجهوا برفض تسجيل تلك الأسماء. تكرار الحالات دفع الكثير من المنظمات الحقوقية إلى استنكار التمييز تجاه الأسماء الأمازيغية.

في «مدينة التيه» جنيف السويسرية، كانت حالة «أيور» ومثيلاتها على طاولة المنتظم الأممي. الحكومة المغربية طلب منها تقديم إجابات عن ما سجلته اللجنة الأممية المكلفة بالقضاء على كافة أنواع التمييز العنصري من استمرار منع تسجيل الأسماء الأمازيغية ببعض مكاتب الحالة المدنية، رغم وجود المذكرة التي أصدرتها وزارة الداخلية بتاريخ 09 أبريل المنصرم، والتي تشير إلى عدم وجود اسماء أمازيغية ممنوعة. اللجنة طالبت في تقريرها بضرورة تسجيل الأسماء الأمازيغية ورفع الحظر عن منع تسميته بـ «أيور».

لم يحرم «أيور» من التسمية فقط، بل أيضا من مشاهدة برامج تلفزية بلغته. شأنه شأن أفراد أسرته ظل محروما من إعلام يتكلم لغته الأم، حتى بعض من البرامج الفنية والروبورتاجات دون غيرها التي تبث على القناتين الأولى والثانية لا تبث سوى في التاسعة صباحا وتمنع من البث الليلي وفترات الذروة. تلك القنوات لا تحترم دفتر التحملات بخصوص إنتاج برامج بالأمازيغية، وهو وضع اعتبر «تمييزا رغم إحداث قناة ناطقة بالأمازيغية».

حين سيلج «أيور» المدرسة قد لا يحظى بتدريس لغته الأم الأمازيغية. كان ممكنا ذلك لو أن وزارة التربية الوطنية استمرت في مشروع تعميم التدريس على صعيد كل التراب الوطني. الوزارة تراجعت عن إدراج الأمازيغية في مختلف أنشطة وبرامج وزارة التربية الوطنية، وتم توجيه مدرسي الأمازيغية لتدريس موادّ أخرى. هنا بدأ التشكيك في مبادئ تدريس الأمازيغية وفي الاختيارات السياسية الكبرى التي تم تبنيها لإدراج الأمازيغية في التعليم منذ سنة 2002.

ذلك سيحرم «أيور» وأقرانه من الناطقين بالأمازيغية من الاستفادة من تعلم لغتهم في المدرسة العمومية.

«إن الدولة تراجعت عن تعهداتها» يقول المشاركون في اللقاء الدراسي، والسبب في نظرهم هو أن «الأمازيغية بلا حماية قانونية». ودليلهم في ذلك «أن استمرار تجاهل الوثيقة الدستورية المغربية لوجود الأمازيغيين وهويتهم ولغتهم نتج عنه انعدام الحماية القانونية لكل القرارات المتعلقة بإدراج الأمازيغية في التعليم والإعلام والمحاكم وغيرها». ذاك ما دفع التقرير الأممي الصادر عن اللجنة المكلفة بالقضاء على كافة أنواع التمييز العنصري في 27 غشت المنصرم للدعوة إلى «ضرورة تنصيص الدستور المغربي على الأمازيغية كلغة رسمية».

«الاستياء» والتخوف على مصير الأوراش التي فتحت لإعادة الاعتبار للأمازيغية» شعور عام لدى الحاضرين. كثير منهم اعتبر بامتعاض «تجاهل قرارات الدولة بشأن الأمازيغية منذ 2001 و إصرار أعضاء من الفريق البرلماني لحزب الاستقلال، على تقديم مقترح قانون لتعريب الحياة العامة إجراء قد يقصي الأمازيغية». قانون التعريب «سيحظر على المغاربة استعمال لغة اخرى وحروف اخرى غير العربية في المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة وفي الجمعيات وواجهات المحلات والشركات». تطبيق ذاك القانون لن يعني في نظرهم سوى «استمرار إقصاء الأمازيغية من الفضاء العام».

في مقر هيئة المحامين بالرباط، التأمت المنظمات الأمازيغية التي استضافتها جريدة «العالم الأمازيغي» وهي المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات وكونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب. الهم الأساسي لأولئك كيف نضمن حق «أيور» وأقرانه من الأمازيغيين في التسمية بأسماء أمازيغية وفي إعلام ناطق بلغتهم ومدرسة يتعلمون فيها لغتهم الأم. المنظمون أبدوا حرصهم على ضرورة التزام الدولة المغربية بتوصيات تقرير الأمم المتحدة. «استمرار وضعية الإقصاء في نظرهم يمس بصورة بلدنا وبمصالحه في المنتظم الدولي» يقول أحد المتدخلين بأسف كبير. تلك وضعية لن تخرج «أيور» وغيره من الحيرة والإحباط ولن تأتيه ببشرى قبول أن تحمل أوراق هويته اسم «أيور».

■ أوسي موح لحسن

العدد 4176 الثلاثاء 19 أكتوبر 2010
Mardi 19 Octobre 2010
40
المساء المغربية

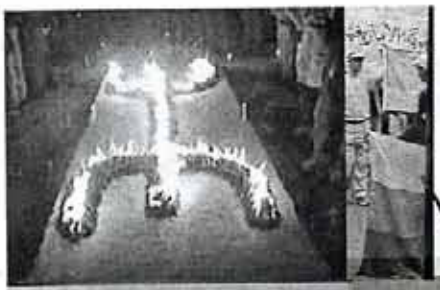

المنعطف
الأمازيغي

في ندوة صحفية للعالم الأمازيغي بالرباط:

إطارات أمازيغية تبرز تراجع ملف تدبير الأمازيغية بالمغرب

■ ع.م

مع المرصد الامازيغي للحقوق و الحريات و كونفدرالية الجمعيات الامازيغية لشمال المغرب

تنظم جريدة العالم الامازيغي ندوة صحفية لتسليط الضوء ...

شأن التميز العنصري

أكد العديد من الفاعلين الأمازيغيين في ندوة صحفية مساء الأربعاء الماضي، على تراجع عرفه تدبير ملف الأمازيغية بالمغرب، إلى جانب التزامات تعهدت بها الحكومة ولم تف بها.

وفي تدخل لعبد الله حتوس، الكاتب التنفيذي للمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، في الندوة التي نظمتها جريدة العالم الأمازيغي، بشراكة مع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، وكنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال، أشار إلى أن هناك غموض في تدبير الحكومة للملف الأمازيغي، باعتبار ما شهد مؤخرا من عدم تفاعلها مع توصيات اللجنة الأممية من أجل القضاء على الميز العنصري.

وأضاف حتوس، أن الحكومة منذ البداية، حاولت تغليط اللجنة الأممية، بحيث لم تقدم لها معطيات صحيحة، عن الخريطة اللغوية بالمغرب، وعدد الناطقين بالأمازيغية، بل اكتفت بتكرار الحديث عن "التمازج" العرقي والإثني الذي كان المغرب مسرحا له عبر تاريخه، مما دفع التقرير الأممي إلى الدعوة لضرورة توضيح الحكومة المغربية للمعطيات السالفة الذكر، والتي بناء عليها ينبغي تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب.

زيادة على ذلك، قال الكاتب التنفيذي للمرصد الامازيغي للحقوق والحريات، أن الحكومة تتوفر على المعطيات المطلوبة لكنها رفضت إعطائها للجنة الأممية، زيادة على التعتيم الذي مارسته على هذا التقرير الأممي، بحيث لم تخبر به الرأي العام، مما يعد احتقار المواطن المغربي، والتوصيات الأممية معا.

من جهته، أكد الباحث الأمازيغي أحمد عصيد، أن الأمازيغية تعيش اليوم خروقات متعددة، خصوصا في ظل غياب الامكانيات المادية والقانونية لتجسيدها على أرض الواقع، مما يجعلنا نعيش تناقضا حادا بين الخطاب الرسمي في "النهوض بالأمازيغية"، وبين واقع الأمازيغية المتراجع! وأضاف عصيد، أن الجمعيات الأمازيغية بنضالها، هي التي عملت على اقناع اللجنة الأممية، بإصدار توصيات لفائدة الأمازيغية بالمغرب.وشدد في تدخله، على أن الحكومة لا تعمل على تدبير عقلاني للواقع والاختلاف الموجود فيه، بل تتجاهل هذا الواقع.

كما صرح أحمد عصيد، من جهة ثانية، على أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ذو صلاحيات محدودة، لا تمكنه من تدبير الشأن الأمازيغي لوحده، دون أن يجد تعاونا حقيقيا من المؤسسات الحكومية.

هذا واعتبر الباحث الأمازيغي، أن تحقيق توصيات اللجنة الأممية من أجل القضاء على الميز العنصري، تدخل في إطار المشروع الديمقراطي الوطني.

في حين انصبت التدخلات المقتضبة، لكل من رشيد رخا الرئيس السابق للكونكرس العالمي الأمازيغي، والفاعلة الأمازيغية مريم الدمناتي، حول سياسة الاقصاء، التي تسنها الحكومة تجاه الأمازيغية، إذ أجمعت التدخلات، على وجود خلل فيما يخص تدبير الأمازيغية ببلادنا، يتمظهر على مستوى العرقلة الذي يعرفه تدريس اللغة الأمازيغية، بحيث لم إدراجها في مختلف أنشطة وبرامج وزارة التربية الوطنية.

زيادة على التراجع التي عرفته الأمازيغية في المجال الاعلامي، بتراجع القناتين الأولى والثانية عن تنفيذ دفاتر تحملاتها فيما يخص انتاج برامج امازيغية. ثم استمرار منع تسجيل الأسماء الأمازيغية ببعض مكاتب الحالة المدنية، والتمادي في استعمال ترسانة من المفاهيم السياسية الاقصائية تجاه الأمازيغية.

يذكر أن الندوة الصحفية جاءت في موضوع " وضعية الأمازيغية على ضوء التقرير الأممي الأخير، الدولة بين التراجع عن المكتسبات والإلتزام بالتعهدات، وأجمع فيها المتدخلون، على أن استمرار الأمازيغية على هذه الوضعية، سيجعل من التراجع عن الإلتزامات جواب الحكومة على ملاحظات وتوصيات الأمم المتحدة، وهو من شأنه ن يمس بصورة بلدنا.

جمعيات غير مطمئنة لوضع الأمازيغية وتطالب القناتين الأولى والثانية بالالتزام بدفتر تحملاتهما

● اعتبرت جمعيات أمازيغية نظمت ندوة بالرباط بتاريخ 13 أكتوبر 2010، بمبادرة من جريدة «:العالم الأمازيغي» التقرير الأممي الصادر عن اللجنة المكلفة بالقضاء على كافة أنواع التمييز العنصري في 27 غشت 2010، وثيقة مهمة بالنظر في رأيي هذه الجمعيات إلى ما تضمنه من توصيات وملاحظات وما حمله من انشغالات خاصة ما يتعلق بوضعية الأمازيغية بالمغرب.

وأكد بلاغ صادر عن هذه الجمعيات حصلت «العلم» على نسخة منه أن قراءة التقرير الأممي على ضوء واقع الأمازيغية في المغرب يبرز تعثر عملية إنصاف الأمازيغية في كل القطاعات، دون توفير الإمكانيات المادية والقانونية لتجسيد ذلك على أرض الواقع، وسجلت عدم وجود أي تقدم في بعض الجوانب وتراجعات في مجالات أخرى.

وأضاف البلاغ أن هناك انعداما للحماية القانونية المطلوبة لكل القرارات المتعلقة بإدراج الأمازيغية في التعليم والإعلام والمحاكم وغيرها، من غير إجراء التعديلات المطلوبة بهذا الخصوص، موضحا أن التقرير الأممي أشار إلى ضرورة تنصيص الدستور المغربي على الامازيغية كلغة رسمية.

وذكر البلاغ ذاته وجود عرقلة فيما يتعلق بتعميم تدريس اللغة الأمازيغية، مؤكدا على عدم إدراج الأمازيغية في مختلف أنشطة وبرامج وزارة التربية الوطنية، كما تم توجيه مدرسي الأمازيغية لتدريس موادَ أخرى، وبدأ التشكيك في مبادئ تدريس الأمازيغية وفي الإختيارات السياسية الكبرى التي تم تبنيها لإدراج الأمازيغية في التعليم منذ سنة 2002، مما أصبح يهدّد حسب البلاغ دائما بإجهاض هذه العملية من أساسها، و قد تعرض التقرير الأممي لضرورة تعليم الأمازيغية في المدرسة المغربية.

وأشار البلاغ المذكور إلى تراجع القناتين الأولى والثانية عن تنفيذ دفاتر تحملاتهما بخصوص إنتاج برامج بالأمازيغية، موضحا أنها تتعامل مع ما تبقى من موادَ أمازيغية بكثير من الميز، إذ تبث في التاسعة صباحا وتمنع من البث الليلي وفترات الذروة، مع الإقتصار على البرامج الفنية والروبورتاج دون غيرها. هذا مع إلزام القناة الأمازيغية الثامنة بتنفيذ محتوى دفتر تحملاتها بخصوص إنتاج 30 في المائة من البرامج بالعربية.

وتطرق إلى منع تسجيل الأسماء الأمازيغية ببعض مكاتب الحالة المدنية، مذكرا بوجود المذكرة التي أصدرتها وزارة الداخلية بتاريخ 09 أبريل 2010، والتي تشير إلى عدم وجود أسماء أمازيغية ممنوعة، وذكر استعمال مفاهيم قال إنها تخلق لدى المواطنين المغاربة الأمازيغ نوعا من الشعور بالدونية أو بالإغتراب والتهميش، وأكد على عدم توفر الشفافية الكافية فيما يخصّ الخريطة اللغوية للمغرب، وعدد الناطقين بالأمازيغية، حيث لا يتم تقدم المعطيات الصحيحة للمنتظم الدولي، ويكتفي بالحديث عن «التمازج» العرقي والإثني الذي كان المغرب مسرحا له عبر تاريخه. ودعا البلاغ إلى تنمية كافة المناطق عبر التوزيع العادل للخيرات المادية والرمزية.

مصدر في حزب الاستقلال: ما قيل عن مقترح القانون غير صحيح وله أبعاد سياسية

نشطاء أمازيغ يتهمون السلطات المغربية باتباع سياسة التمييز.. وينتقدون قانونا للتعريب

الرباط: سهام أشطو

اتهم نشطاء أمازيغ الحكومة المغربية بالتمادي في «خروقات وسياسات تمييزية متعمدة ضد الأمازيغ، وتجاهلها توصيات اللجنة الأممية من أجل القضاء على التمييز العنصري»، واعتبروا مقترح قانون لتعريب الإدارة والحياة العامة، تقدم به في وقت سابق حزب الاستقلال، الذي يقود الائتلاف الحكومي، موجها ضد اللغة الأمازيغية.

لكن مصدرا في حزب الاستقلال قال لـ«الشرق الأوسط»، إن «ما يقال كلام غير صحيح وله أبعاد سياسية»، مشيرا إلى أن الحزب يضم أعضاء ينتمون لجميع مكونات الشعب المغربي وجميع أنحاء المغرب. وقال إن صحيفة «العلم» الناطقة باسم الحزب تخصص صفحة كاملة تهتم باللغة والثقافة الأمازيغية.

وكانت اللجنة الأممية من أجل القضاء على التمييز العنصري، قدمت توصيات، على ضوء التقرير الذي قدمه المغرب، عبرت فيها عن «انشغالها لكون الدستور المغربي لا ينص على الأمازيغية كلغة رسمية، وبكون الأمازيغ ما زالوا يعانون من تمييز عنصري».

وأوصت اللجنة المغرب بتكثيف جهوده لتشجيع اللغة والثقافة الأمازيغية من خلالها تعليمها، واتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان عدم تعرض الأمازيغ لأي شكل من أشكال التمييز. وتشجع اللجنة المغرب على النظر بالنص في الدستور على الأمازيغية كلغة رسمية.

كما طالبت اللجنة المغرب بتقديم معلومات حول تشكيلة السكان واستعمال اللغات الأم واللغات المستعملة ومؤشرات أخرى تهم التنوع الإثني وكذا كل معلومة صادرة عن دراسات سوسيو - اقتصادية محددة في احترام تام للحياة الخاصة وسرية الأشخاص المعنيين، حتى تتمكن من تقييم وضعية السكان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ودعت اللجنة المغرب كذلك إلى ضمان التطبيق الكامل لمذكرة وزير الداخلية المتعلقة باختيار الأسماء الأمازيغية وتنفيذها بالكامل من طرف ضباط الحالة المدنية، كما طالبت بضمان ترجمة بالنسبة لمن لا يتكلمون اللغة العربية في كل مراحل التقاضي بهدف عدم تعرض حقوق المعنيين للخرق وضمان المعاملة المتساوية والحماية الفعلية أمام المحاكم.

وأبدت اللجنة قلقها «لاستمرار بعض المظاهر العنصرية الجاهزة والنظرة السلبية ضد بعض الفئات»، مطالبة المغرب بمضاعفة جهود التكوين في مجال حقوق الإنسان وخاصة مكافحة التمييز العنصري وكذا جهوده من أجل التسامح والتفاهم بين الأجناس والأعراق والثقافات.

ودعت اللجنة المغرب إلى نشر هذه التوصيات، وتزويدها في غضون سنة بمعلومات حول ما تم تطبيقه من هذه التوصيات.

وقال أحمد عصيد، وهو عضو بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وباحث أمازيغي، إن «هذا التقرير متميز بعدد العناصر والملاحظات التي وردت فيه حول الأمازيغية، وتحميله المسؤولية للحكومة المغربية».

وأضاف عصيد، الذي كان يتحدث الليلة الماضية، في ندوة بالرباط حول وضعية الأمازيغية على ضوء التقرير الأممي الأخير، أن «الدولة تفرض تكتما حول الإحصائيات الحقيقية للسكان الأمازيغ للتملص من التزاماتها لأنها إن اعترفت بالأرقام الواقعية، سيشدد المنتظم الدولي انتقاداته لها»، وقال إن المندوبية السامية للتخطيط وضعت إحصاءات غير دقيقة، على حد تعبيره، تقول إن 28 في المائة فقط من المغاربة يتحدثون الأمازيغية، و26 في المائة من سكان سوس (جنوب المغرب) التي يقطنها الأمازيغ يتحدثون الأمازيغية. وأضاف أن السلطات ترفض الإفصاح حتى عن الأرقام التي تضعها هي.

وأوضح عصيد «أن يقول مسؤول إن تقرير الأمم المتحدة يستهدف التركيبة السكانية والانسجام السكاني للمغاربة فهذا يبين أن سياسية الدولة الوطنية المركزية ما زالت سائدة بينما يجب أن تكون متجاوزة لأننا اليوم في عصر الانتقال الديمقراطي، وليس في زمن الأنظمة الإقصائية. فالتعدد لا يمكن أن يمس بتركيبة السكان». وقال عصيد: «إن هناك فرقا شاسعا وتناقضا بين الخطاب الرسمي فيما يخص القضية الأمازيغية وواقعها». وأضاف أنه في الآونة الأخيرة تم رصد مجموعة من الخروقات والتراجعات منها عرقلة تعميم اللغة الأمازيغية خلال الدخول المدرسي الحالي إذ لم يتم إدراجها في مختلف أنشطة وبرامج وزارة التعليم كما تم توجيه مدرسي الأمازيغية لتدريس مواد أخرى، بالإضافة إلى تراجع القناتين التلفزيونيتين المغربيتين الأولى والثانية عن إنتاج برامج بالأمازيغية. وانتقد عصيد بشدة مشروع قانون يتعلق بتعريب الإدارة، معتبرا إياه تراجعا كبيرا لأنه وضع من طرف حزب يقود الحكومة، وقال إن فيه تهميشا للغة الأمازيغية. ووافق على هذا المشروع حزبان آخران هما: الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية الإسلامي (معارضة برلمانية).

وينص مشروع القانون على أن يتم اعتماد اللغة العربية في الإدارات والمجالس والمؤسسات الحكومية والشركات والجمعيات والهيئات المختلفة والأفراد في تعاملها وجعلها وافية بأغراضها، مع استعمال اللغة الأجنبية إلى جانب العربية في بعض الحالات، ولم يشر القانون في أي مادة من مواده إلى اللغة الأمازيغية.

كما انتقد عصيد بشدة السياسة التي تنهجها السلطات فيما يخص تسمية المواليد بأسماء أمازيغية، وقال إن هناك غموضا من الناحية القانونية فيما يخص إجراءات تسمية المواليد، حيث تمنع الأسماء الأمازيغية بالاستناد على قانون ليس خاصا بها. وأشار إلى أن حزب التقدم والاشتراكية اقترح إلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية، التي هي السبب في تعقيد مسألة تسمية المواليد، على حد قوله.

وأضاف عصيد أن التعقيدات التي تواجهها الأسماء الأمازيغية ليست فقط بسبب رفض الحكومة لها، بل بسبب ما سماه «عقليات متأثرة بعهود قديمة». وزاد قائلا: «إن على وزارة الداخلية التدخل والقيام بواجبها عندما يرفض موظفو الحالة المدنية تسجيل اسم لأنه أمازيغي، وعرض في هذا السياق، حالة طفل مسجل منذ ست سنوات باسم أيور (وتعني القمر بالأمازيغية)، وعندما أراد والده إلحاقه بالمدرسة لم يتمكن من استخراج شهادة ميلاد له بسبب اسمه».

وفي تعقيبه على بيان سوري صدر مؤخرا، ويقول إن توثيق وتعجيم وتداول اللهجات العامية يهدد اللغة العربية، قال عصيد إن «المغاربة كانوا وراء إصدار هذا البيان»، وقال: «هذا البيان يستهدف الأمازيغية لأنها اللغة الوحيدة الآن التي صارت توضع لها معاجم». وزاد «المغاربة ذهبوا لسورية ليقولوا إن ما يهدد العربية هي اللغات واللهجات العامية وليس اللغات الأجنبية لكن المغرب لا يحتاج لوصاية أحد».

وأضاف أن الحوار حول اللغات يحتاج خطابا تعدديا ديمقراطيا وليس خطابا يقوم على إقصاء الآخر، في إشارة إلى الأرمن والأكراد والأمازيغ.

من جهته، قال عبد الله حيتوس، الأمين العام للمرصد الأمازيغي، «إنه كان يتمنى لو نظمت هذه الندوة من طرف الحكومة المغربية لنشر هذه التوصيات كما ينص على ذلك تقرير اللجنة الأممية لكن مر شهران على صدور التوصيات من دون أن تكلف السلطات المغربية نفسها عناء إخبار الرأي العام بها»، واعتبر ذلك «تحقيرا لالتزاماتها كحكومة وللأمم المتحدة». وزاد قائلا: «كنا نتوقع تفاعلا من طرف السلطات مع هذا التقرير لكن الأمر زاد سوءا وارتكبت خروقات أكثر على مستوى الإعلام والتعليم والأسماء الأمازيغية».

وقال حيتوس إن «عمل الحركة الأمازيغية تطور من جمعيات وطنية كانت تسعى لتنوير الرأي العام وتوعية المواطنين بأبعاد هويتهم وبالقضية الأمازيغية، إلى جمعيات دولية صارت تشكل لوبيا للضغط على الحكومة المغربية».

واعتبر حيتوس أن هناك غموضا يلف طريقة تدبير الحكومة للملف الأمازيغي، واستغرب كيف أن الأمازيغ مغيبون في الدستور فيما تتم مطالبتهم بالمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، وطالب بتطبيق توصيات اللجنة الأممية، وقال: «نتمنى أن تصير لغتنا يوما ما رسمية».

وقالت أمينة بن الشيخ، مديرة صحيفة «العالم الأمازيغي»، إن «أغرب ما في الموضوع ليس فقط تجاهل مطالب الأمازيغ وتوصيات اللجان الأممية، بل (تحوير وتعويم النقاش) فبدل الحديث حول هذه التوصيات أصبح يتم اتهام النشطاء الأمازيغ بمحاباة إسرائيل».

من جهتها، قالت مريم دمناتي، المتخصصة في ملف التعليم الأمازيغي، إن «كل تقارير الأمم المتحدة حول القضية الأمازيغية لا تؤخذ بعين الاعتبار». وأضافت أنه «منذ 2001 نسمع خطابات حول التعايش الاجتماعي والتنوع العرقي واللغوي والثقافي، ومرت 10 سنوات على هذه الخطابات».

وذكرت بن الشيخ أن «الأمازيغية في التعليم، عرفت تراجعا كبيرا وعندما يطرح الأمر على وزارة التعليم ترد بالقول إن هناك نقصا في الموارد البشرية بينما هناك مدرسون أمازيغ يعانون البطالة». وقالت إن هناك دائما وعودا واهية وتماطلا وتأخيرا للملف، مشيرة إلى أن «ما أفاض الكأس هو قانون التعريب».

لجنة أممية توصي المغرب بالاهتمام بالأمازيغية

أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة المغرب بأعتبار مبدأ سمو المعاهدات الدولية على التشريع الداخلي، وتكثيف الجهود للنهوض باللغة والثقافة الأمازيغية.

وجاءت هذه التوصيات على تقديم المغرب للتقرير الدوري حول الإجراءات التي قام بها في مجال محاربة التمييز العنصري.

وأوصت اللجنة المغرب ببذل المزيد من المجهودات في مجال حماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء، والتكوين والتحسيس بحقوق الإنسان.

ويعد لجنة القضاء على التمييز العنصري أول هيئة أسستها منظمة الأمم المتحدة من أجل مراقبة تطبيق أية دولية في مجال حقوق الإنسان.

وتعقد اللجنة، التي تتكون من 18 خبيرا مستقلين من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية حول القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، دورتين في السنة تخصصان لدراسة التقارير الدورية التي يتعين على الدول الـ 173 الأطراف في الاتفاقية رفعها كل سنتين حول الإجراءات التي اتخذتها لتفعيل مقتضيات هذه الآلية.

الصحراء المغربية 30/8/2010

اللجنة الأممية للتمييز تطالب الداخلية بحماية الأسماء من تعسف ضباط الحالة المدنية

أبدت قلقها بشأن تقرير المغرب حول التمييز العنصري

• ربيعة سير الشرقاوي •

أحبار اليوم 30/08/2010

2

الأمازيغ بين التقرير الأممي والدراسة الإسرائيلية

■ أحمد عصيد

هل كان من قبيل الصدفة أن تثار زوبعة فنجانية حول دراسة إسرائيلية تتحدث عن إمكان التقارب بين أمازيغ شمال إفريقيا وإسرائيل، وهي دراسة فارغة من حيث المعطيات ولا تتعدّى مستوى التخمين، في الوقت الذي صدر فيه تقرير أممي على قدر كبير من الأهمية، عن لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري، وهو التقرير الذي لم يلتفت إليه أحد، ولم تعطه الأهمية التي يستحق ؟

إن السعي إلى إغراق المطالب الديمقراطية للحركة الأمازيغية في انشغالات ثانوية كمثل مخططات إسرائيل هو لعبة قديمة ما فتئ يعمد إليها دعاة التعريب المطلق والأسلمة الشاملة، فأفضل وسيلة لصرف النظر عن الصومعة التي سقطت هي تعليق «الحجام» على رأي المثل السائر، غير أن التقرير الأممي أعاد الأمر إلى نصابه بقوة، فالحكومة المغربية متهمة دوليا بالعنصرية، و بممارسة الميز ضدّ الأمازيغ رغم كل الخطابات التي كرستها في السنوات الأخيرة، والتي لم تكن تطابق في المستوى المطلوب واقع الحال، وهي تهمة من شأنها أن تضعف موقع بلدنا وتمس بمصداقيته في المنتظم الدولي، لأنه ضمن البلدان الموقعة على الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري 1969، وهو ملزم بتنفيذ مقتضياتها.

لاحظت اللجنة الأممية على المغرب عدم قيامه بالمتعين فيما يخصّ الإعتراف بالأمازيغية في الدستور، حيث ما زال القانون الأسمى للبلاد يتجاهل كليا وجود الأمازيغيين، ويعاملهم كما لو أنهم لا لسان ولا ثقافة ولا هوية لهم، وذلك منذ أن بنيت إيديولوجيا الدولة المركزية بعد الإستقلال على استيعاب الأمازيغ وتذويبهم في النسيج العربي باستعمال الدين الإسلامي الذي لا يؤخذ كعقيدة فقط بل كوسيلة تعريب و تحويل للهوية أيضا. ولهذا لم يكتب النجاح لكل التدابير التي تمّ الإعلان عنها منذ سنة 2001 من أجل «النهوض بالأمازيغية»، لأنها تدابير كانت تفتقر إلى الإطار القانوني وإلى الحماية الدستورية، مما أدّى بالعديد من المسؤولين إلى اعتبارها مجرد تدابير «اختيارية» غير ملزمة، وترك الباب مشرعا أمام السلوكات الإنتقامية لذوي العقليات القديمة التي صنعتها سياسة الإقصاء على مدى خمسين سنة.

وأوصت اللجنة بضرورة الإدراج الفعلي للأمازيغية في النظام التربوي المغربي، وهي العملية التي تزعم الحكومة المغربية أنها تسير على ما يرام في الوقت الذي تعرف فيه تراجعات خطيرة تنذر بالأسوإ في حالة ما إذا أقرّ المجلس الأعلى للتعليم ما من شأنه أن يؤدي إلى التراجع عن إلزامية اللغة الأمازيغية وتعميمها وتوحيدها و كتابتها بحرفها الأصلي تيفيناغ.

وسجلت اللجنة كذلك استمرار منع الأسماء الأمازيغية في مكاتب الحالة المدنية المغربية، باعتبارها «أسماء غريبة» أو «غير مغربية»، وأوصت بضرورة القطع مع هذا السلوك العنصري الذي سبق وأن كان موضوع إدانة من المنظمة الدولية هيومن رايت واتش.

وأوصت اللجنة بضرورة إنجاز دراسة سيوسيواقتصادية موضوعية حول مكونات الشعب المغربي و تحديد الخريطة اللغوية للناطقين بمختلف اللغات، وهو مطلب إن كان لا ينسجم تماما مع مطالب الحركة الأمازيغية التي تعتبر الأمازيغية ملكا لكل المغاربة بدون تمييز إثني أو عرقي، إلا أنّ الدافع إليه معلوم ومفهوم وطلما نبهنا إليه ونبّدنا به، وهو إصرار الحكومة المغربية على استعمال ذريعة «التمازج بين العنصرين العربي والأمازيغي» من أجل الإلتفاف على حقوق الأمازيغ في لغتهم و ثقافتهم وهويتهم، والإنتهاء إلى فرض سياسة التعريب، حيث لا ينتج عن التمازج المذكور شعب مغربي موحد في تنوعه وتعدد مكوناته، بل «شعب عربي» ذي لغة واحدة ودين واحد وهوية واحدة، مما جعل واقع التمازج الإثني والعرقي الذي هو حقيقة تاريخية يتحول في إيديولوجيا السلطة وخطابها الرسمي إلى إحدى آليات التعريب المطلق، حيث يصنف المغرب نفسه رسميا ضمن «الدول العربية» وعضوا بـ«الجامعة العربية» وأحد بلدان «المغرب العربي» إلخ.. فالسياسة الإستيعابية الملينة بالطابوهات، والتي انتهجتها الدولة المغربية هي التي جعلت الأمازيغ يظهرون كأقلية إثنية مضطهدة في بلد عربي، رغم أنهم يمثلون في الواقع غالبية الشعب المغربي.

وأوصت اللجنة الأممية المغرب بأن يعمل على التنصيص في دستوره على سموّ التشريعات الدولية على القوانين الوطنية، وهو مطلب من مطالب الحركة الأمازيغية و الحركة الديمقراطية المغربية عموما، والتي ترمي من ورائها إلى ضمان الحدّ من استعمال ذريعة «الخصوصية الدينية» من أجل خرق الحقوق الأساسية للمواطنين .

ولم تنس اللجنة أن توصي الدولة المغربية بضرورة إصلاح قانونها الجنائي وتضمينه تدابير تسمح بتجريم المواقف والتصريحات والسلوكات التي تهدف إلى نشر أفكار أو مبادئ عنصرية، وهي التدابير والقوانين التي بسبب غيابها لم تكن العنصرية ضدّ الأمازيغ أو ضدّ لغتهم تعتبر عنصرية فعلية، حيث كان يلتمس لها العذر على أنها سلوكات «وطنية» نابعة من «الغيرة على وحدة البلاد» وعلى «لغة القرآن» وعلى القانون، كما كان يحدث وما يزال داخل المحاكم والإدارات والتلفزات والإذاعات والصحافة الحزبية المكتوبة وحتى في الأماكن العمومية.

وأوصت اللجنة كذلك بأن يعمل المغرب على النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين في مختلف القطاعات وعلى الحرص على عدم وقوع المواطنين الناطقين بالأمازيغية ضحية سلوكات تمييزية في الإدارة المغربية وخاصة في قطاع الصّحة والعدل والأمن.

وفوق هذا كله أوصت اللجنة الأممية المغرب في نهاية تقريرها بإبلاغ الرأي العام المغربي بمضامين التقرير والعمل على إطلاع المواطنين المغاربة على ما جاء فيه، والتحسيس بالملاحظات التي أبدتها اللجنة الأممية للدولة المغربية وهو ما لم تقم به الحكومة المغربية في وسائل إعلامها الرسمية، كما لم تقم به الصحافة المغربية الحزبية منها والمستقلة، بل إنهم لم يسكتوا فقط عن تقرير بهذه الأهمية، بل إنهم عمدوا إلى إشاعة تقرير ملفق وغير موضوعي ولا علاقة له بالسياق المغربي أو بالحركة الأمازيغية، وهو التقرير الإسرائيلي الذي قدم بشأنه تأويل سياسي مبالغ فيه، والهدف طبعا واضح: التعمية على التقرير الأممي والتشويش عليه من جهة، ومحاولة إلصاق الفشل العربي في موضوع فلسطين بالأمازيغ، وقد بلغت بعض الصّحف من الصفاقة وقلة الذوق أن نشرت عناوين في صدر صفحتها الأولى من مثل «إسرائيل تحاول اختراق المغرب عبر الحركة الأمازيغية»، وكأن إسرائيل لم تخترق المغرب عبر نظامه السياسي الذي خصص لها مكتبا بالرباط وأقام علاقات اقتصادية ومبادلات منذ عقود، وكأن آل الفاسي الفهري الحاكمين لم يستقبلوا وزيرة إسرائيلية بطنجة، وكأن بعض الأعضاء من مجلس النواب ومجلس المستشارين المنتمين لأحزاب «الحركة الوطنية» لم يقيموا المآدب في بيوتهم بالرباط لجنرالات وضباط في الجيش الإسرائيلي ولموظفين سامين في دولة إسرائيل، وكأن فنانين من أجواق الطرب الأندلسي والملحون لا يزورون إسرائيل عدة مرات في السنة، و كان عدد المغاربة من زوار إسرائيل لا يناهز سنويا 24 ألف مغربي.

أعتقد أنه قد آن الأوان للكشف عن حقيقة العلاقة بين المغاربة وإسرائيل بكل واقعية، خارج الهتاف الشعاراتي للقوميين والإسلاميين، ونحن لا نقول ذلك من أجل التشهير بأحد أو التحريض ضده، بل فقط من أجل أن يعلم الناس أن «التطبيع» إن وجد بالمغرب، فلن يكون شأنا أمازيغيا أو من اختصاص الأمازيغ.

التجديد

attajdid@attajdid.ma مدير النشر: مصطفى الخلفي www.attajdid.ma

الأربعاء 21 رمضان 1431 موافق فاتح شتنبر 2010 العدد: 2461 الثمن : 3 دراهم

المغرب أمام ضغوط أممية لاعتماد التقسيم العرقي!

■ تدعوه لتقديم تقرير مفصل في ظرف سنة.. ■ التجربة البلجيكية تقدم خلاصة ما يمكن أن ينتهي إليه الخلط بين الجغرافيا واللغة وهي التقسيم

■ بلاجي: التوصيات الأممية تحيي "هدفا استعماريا قديما"

يثير التقرير الأخير للجنة القضاء على التمييز العنصري بالأمم المتحدة، والمعلن عنه قبل أسبوع، ثلاثة إشكالات كبرى تطرح تحديا حقيقيا على المغرب فيما يخص كيفية الاستجابة لها. ويتعلق الأمر بثلاثة انتقادات تضمنها التقرير: الأولى تتعلق بغياب خريطة مفصلة حول ساكنته، وتنوعها اللغوي والعرقي والديني، والثانية تحث المغرب على اعتماد مبدأ سمو المعاهدات الدولية على التشريع الوطني بمبرر تمكين الأفراد من حق التقاضي أمام المحاكم المختصة، والثالثة توصيتها باعتماد الأساس الإثني في إقرار الجهوية الموسعة التي يعتزم المغرب الانخراط فيها.

هذا، واعتبر عبد السلام بلاجي، محلل سياسي، هذه التوصيات بمثابة "وقاحة" ضد المغرب، مؤكدا أن الهدف البعيد الذي يمكن أن تستغل لأجله أية خريطة إثنية لسكانه هو تمزيق وحدته وتقسيم نسيجه الاجتماعي. وأضاف بلاجي أن التوصيات المذكورة تحيي "هدفا استعماريا قديما"، يتداخل فيه ما هو "صليبي بما هو سياسي وبما هو اقتصادي"، والخطير اليوم أنه يستغل بمبادئ سامية مثل حقوق الإنسان.

ويحذر مراقبون من استجابة المغرب لهذه التوصيات لاعتبارات عدة، أولها انكشاف استراتيجيا للخارج، ولأن خريطته السكانية اليوم هي جزء أساسي من أمنه القومي، خاصة وأن التجربة البلجيكية تقدم خلاصة ما يمكن أن ينتهي إليه الخلط بين الجغرافيا واللغة، إذ أن ربط التنوع اللغوي بالسياسة الجهوية، بما يؤدي إلى الخلط بين المطالب اللغوية والمطالب السياسية، ويؤدي في النهاية إلى التقسيم والتجزئة، خصوصا في الحالات التي ترتكب فيه أخطاء سياسية تولد أحقادا وتنتج قابليات النزوع نحو تبني خطابات التطهير العرقي والنقاء اللغوي.

وقال بلاجي إن المخرج أمام المغرب هو سياسة داخلية تحقق مصالحه، وأكد أن الأمازيغية ملك لجميع المغاربة، وأن تنمية جهات المغرب لا يمكن أن تكون على أساس إثني أو لغوي، لأن ذلك مقدمة لمثل ما آلت إليه اليوم بلجيكا التي تهددها مخاطر الانقسام.

يذكر أن اللجنة أشادت في جوانب أخرى من التقرير بالمجهودات التي بذلها المغرب، خاصة على المستوى التشريعي، من أجل تشجيع الثقافة الأمازيغية، خاصة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية وتعزيز قدرات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكذا تبني عدة قوانين ترمي إلى محاربة

لسنة 1958، والذي يمكن المرأة المغربية من نقل جنسيتها إلى أبنائها، على قدم المساواة مع الرجال، وقانون الجمعيات الذي يمنع تأسيس الجمعيات على أساس عرقي، وينص على حل الجمعيات التي تشجع أي شكل من أشكال التمييز العنصري.

وأشارت كذلك إلى القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي يحظر تأسيس أي حزب سياسي على أساس تمييزي، وقانون الصحافة لسنة 2003، الذي تعاقب مقتضياته كل تحريض على التمييز العنصري أو الكراهية أو العنف العنصري، وكذا مقتضات قانون المسطرة الجنائية التي تنص على عدم جواز طلب الترحيل المبني على اعتبارات عنصرية. وأوصى التقرير كذلك بإدراج الأمازيغية لغة رسمية في الدستور، وعلى ضرورة أن يقدم هذا الأخير تقريرا في ظرف سنة، من صدور توصياتها، حول الكيفية التي سيستجيب بها لـ3 توصيات، اعتبرتها أساسية: الأولى: تتعلق بالاعتراف الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية، والثانية: تتعلق بوضع إطار قانوني للاجئين، والثالثة، تنص على توفير الحماية والضمانات القانونية للأجانب الذين لا يتوفرون على وثائق الإقامة، خاصة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

تقسيم المغرب إلى قبائل: مؤامرة كبرى عناصرها أممية يهودية تستغل الأمازيغية

■ الرباط-الأسبوع

ما كان يجري في الخفاء، سواء في سوس أو الريف، من تنسيق بين أطراف خارجية وجمعيات محلية، ظهر إلى العلن (...). حيث طلب التقرير الأخير للجنة القضاء على التمييز العنصري بالأمم المتحدة، والذي صدر منذ أسبوعين تقريبا، طلب من المغرب الكشف عن «خريطة مفصلة حول ساكنته، وتنوعها اللغوي والعرقي والديني، واعتماد الأساس الإثني في إقرار الجهوية الموسعة التي يعتزم المغرب الإنخراط فيها»، كما حث التقرير المغرب على «اعتماد مبدأ سمو المعاهدات الدولية على التشريع الوطني بمبرر تمكين الأفراد من حق التقاضي أمام المحاكم المختصة».

هذه التوصيات لا تترك مجالا للشك، في أن الأمر يتعلق بالإستجابة إلى المؤامرة الكبرى التي تعتبر الأممية اليهودية إحدى عناصرها، مستغلة القضية الامازيغية. وهو الأمر الذي تم الإعلان عنه أكثر من مرة، سواء في مناطق الريف أو سوس، من خلال إعلان بعض الجمعيات إقامة صداقة مع أطراف إسرائيلية، في محاولة لقطع المغرب عن جذوره العربية والإسلامية، خاصة لما يبديه المغاربة من تشبث ودفاع عن القضية الفلسطينية.

الأطراف المختصة في المجال تشير إلى أن استجابة المغرب لتوصيات اللجنة الأممية، والكشف عن الخريطة اللغوية، سيكون بمثابة إطلاق سراح فيل أعمى، سيدك في كل ما يعترضه في الطريق، كما يجري حاليا في بلجيكا التي أصبحت مهددة بالإنقسام بعدما تم الإستناد إلى اللغة لتحديد الجهات، والخلط بين الجغرافيا واللغة سيؤدي حتما إلى توترات، لأن ذلك سيؤدي إلى خلط المطالب اللغوية بالمطالب السياسية، وبالتالي إمكانية حصول أخطاء قاتلة.

تقرير اللجنة الأممية لم ينس التنويه بعدد من الخطوات والقوانين التي اتخذها المغرب لمسايرة التشريع الدولي، منها بالخصوص تشجيع الثقافة الأمازيغية، من خلال تدريس الأمازيغية وتعزيز قدرات المعهد الملكي.. وأوصت اللجنة بضرورة الإعتراف الدستوري بهذه اللغة، أي إدراجها لتصبح لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

وتم التنويه من جهة أخرى بتعديل قانون الجنسية الذي اصبح يسمح للمرأة بأن تمنح جنسيتها لأطفالها من رجل أجنبي. وكذا اعتماد قانون خاص بالأحزاب والجمعيات يمنع تاسيسها على أساس عرقي.

توصية أخرى اتخذتها اللجنة تطالب المغرب بتوفير الحماية والضمانات القانونية للأجانب الذي لا يتوفرون على وثائق الإقامة، خاصة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

ويظهر أن توصيات اللجنة المذكورة قد أعطت مفعولها (...)، حيث أن عددا من الجمعيات الأمازيغية خرجت لتعلن صراحة مساندتها لليهودي الإسرائيلي الذي رفع دعوى قضائية ضد ثلاثة أعضاء من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في الصويرة، يتهمهم بمعاداة السامية، وقد بدأت الشرطة فعلا التحقيق في حيثيات هذه القضية. ويتعلق الأمر بعدد من الشباب كانوا قد رفعوا شعارات مساندة لفلسطين أثناء مرورهم أمام مطعم يملكه رافع الشكاية في زنقة محمد المقري بالصويرة، في يوليوز الماضي. وقام المعني بتصوير مرددي الشعارات، واعتبر ذلك تحريضا ضد اليهود.

هذه الواقعة أثارت نقاشا في مواقع عدة في الإنترنيت، عبر من خلالها عدد من النشطاء الأمازيغيين عن دعمهم للمواطن اليهودي، مطالبين بضرورة دعم التطبيع مع إسرائيل، لذلك يحضرون لجمع التوقيعات على عرائض من أجل ذلك، في حين تولت مجموعة أخرى تطلق على نفسها إسم «الأمازيغيون التقدميون الديمقراطيون» مهمة الرد على المجموعة الأولى مؤكدين «براءة الحركة الأمازيغية التقدمية من هذه العريضة المشبوهة لعملاء الصهيونية ببلادنا».

التجديد 2010/08/22 العدد 2453

attajdid@attajdid.ma - www.attajdid.ma

ردا على اتهامات "المؤتمر العالمي للأمازيغ"

أوباري: لا يوجد أي تمييز عنصري رسمي ضد الأمازيغ في المغرب

كتب عبد الله أوباري، ناشط ومتخصص في قضايا الأمازيغية، ما جاء في رسالة المؤتمر العالمي للأمازيغ التي وجهها إلى اللجنة الأممية للقضاء على الميز العنصري مؤخرا، يتهم فيها السلطات المغربية بـ"ممارسة تمييز مؤسسي" ضد الأمازيغ. واتهمت المنظمة حسب ما جاء في وكالة (إفي) السلطات المغربية بتنفيذ "هذا الميز" من خلال وضع حرف "غ" بشكل غير مرئي في بطائق الهوية الإلكترونية الخاصة بالأمازيغ. وصرح رشيد رخا، نائب مدير المنظمة لنفس المصدر بأن هذا الأمر دليل على "تعرض الأمازيغ للتفرقة ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية".

وقال أوباري "بصفتي أمازيغي لم أجد أي حرف مميز في بطاقة هويتي الإلكترونية" وأضاف أن المسألة إن ثبتت صحتها، ستكون سابقة خطيرة ، مطالبا بفتح تحقيق في الموضوع.

وأكد أوباري، في اتصال لـ"التجديد"، بأنه لا يوجد تمييز عنصري ضد الأمازيغ في المغرب على المستوى الرسمي، مشددا على أن الحديث عن ذلك هو "محض افتراء". وقال بأن الواقع يؤكد على عدم صحة هذه الإدعاءات، مضيفا بأنه تم بذل "الكثير من الجهود وتحقيق عدد من الإنجازات" منذ خطاب أجدير سنة 2003. واعتبر بأن أهم ما تحقق، يتمثل في كتابة اللغة الأمازيغية التي لم تكن سابقا. وقال بأن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ساهم بالكثير في مجال إنماج الأمازيغية على المستوى البيداغوجي ودعم تأليف الكتب وتقعيد الأمازيغية.

وأفاد المتحدث نفسه إلى أن إنماج الأمازيغية في التعليم والإعلام من خلال القناة الأمازيغية، معطيان لا يمكن إغفالهما، مشيرا إلى أنه لا يجب الحديث عن مسألة الأمازيغية في المغرب "بنفس انهزامي". وأكد على أن أي انتقادات للتعامل الرسمي مع هذه المسألة مرتبط بجانب التطبيق، وموجه من أجل التحسين والتطوير. وقال بأن التميز في هذه القضية "ربما يكون حاضرا على المستوى الفردي" داخل المجتمع المغربي، إلا أنه أكد على أن هذه المسألة ليست بمستوى خطورة الميز المؤسساتي، وهي "قضية حاضرة في جميع المجتمعات المتعددة الإثنية".

وجاء هذا النقاش على إثر تقديم المغرب يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين بجنيف، تقريرين دوريين حول اتفاقية القضاء على التمييز العنصري حيث أشار عمر هلال، ممثل المغرب الدائم لدى اللجنة الأممية إلى "المجهودات الرسمية المبذولة" لإنماج الأمازيغية إلى جانب عدد من الأوراش التي قال بأنها تسعى إلى التأسيس "لدولة مغربية ديموقراطية" تحترم فيها حقوق الإنسان. وأكد التقرير على أن السياسة المغربية المرتبطة بسؤال الأمازيغية، تتعامل مع المسألة في ارتباط "بمشروع بناء مجتمع ديموقراطي ودولة عصرية مبنية على المساواة". وستقوم اللجنة الأممية بتقديم ملاحظاتها حول التقرير في 27 من هذا الشهر عند نهاية أعمالها.

خولة أجنان

أحمد عصيد : تم التشطيب على الأمازيغية في الدخول المدرسي الحالي

مريم الدمناتي: توصيات اللجنة الأممية لرفع كل أشكال تميز العنصري تدين المغرب

عقدت جريدة العالم الأمازيغي بمقر هيئة المحامين بالرباط أول مساء الأربعاء 13 أكتوبر الجاري، وبتنسيق مع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات وكونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب، ندوة صحفية تحت عنوان « وضعية الأمازيغية على ضوء التقرير الأممي الأخير، الدولة بين التراجع عن المكتسبات والالتزام بالتعهدات».

في هذا السياق، قال احمد عصيد عن مركز الأمازيغي للحقوق والحريات أن هذه الندوة « تأتي في ظرف يعرف مجموعة من المعطيات بالنسبة لموضوع الأمازيغية في المغرب»، فهناك، يشير « إلى التقرير الأممي الصادر عن اللجنة الأممية لمناهضة التمييز وهو تقرير متميز عن سابقه فيما يتعلق بالمنتظم الحقوقي الدولي وعمل الأمم المتحدة ولجانها مميزا بملاحظاته والتوصيات الواردة فيه والتي تتعلق بالأمازيغية في السياق المغربي والذي فيه تحميل مسؤولية للدولة المغربية فيما يتعلق بهذا الملف».

أما السياق الثاني، فيهم حسب عصيد « الدخول المدرسي الذي عرف تراجع خطير في موضوع تعليم الأمازيغية وبوجود خطاب مزدوج ليس هناك في الوزارة أي مسؤول يقول بأن الأمازيغية غير موجودة في التعليم، لأن هناك قرار ملكي»، لكنه أكد « عمليا تم تشطيب الأمازيغية في عدد كبير من المدارس، ليست في موقع الوزارة عدد المدرسين لها تم توجههم لتدريس مواد أخرى، الأنشطة الرئيسية وبرامج الوزارة لا نجد فيها الأمازيغية، والوضعية خطيرة بالنسبة للفاعل الأمازيغي الذي بدل مجهودا من اجل بناء هذه اللغة داخل المنظومة التربوية».

وأضاف « هناك خروقات فالفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية وخاصة في الأحزاب الحاكمة داخل البرلمان يقترحون قوانين مضادة لخطاب السلطة في مجال النهوض بالأمازيغية، مثلا مقترح تعريب الحياة العامة الذي قدمه الفريق الاستقلالي فيه تجاهل كلي لموضوع الأمازيغية في المغرب، يطالبون بلغة واحدة في الفضاء العام وفي القاعات العمومية وفي اللافتات والدعوات وفي واجهات المؤسسات الحياة كلها أن تكون بالعربية وينكرون ويجهلون وجود قرار الدولة في مجال النهوض بالأمازيغية لسنة 2001، الطرف الذي قدم المقترح هو حزب حاكم يقود الحكومة».

هذا، يضيف، عصيد « وجود تراجع في المشهد السمعي البصري، باستثناء قناة أمازيغية هناك تراجعات في القنوات الأخرى، فوجود تلك القناة لا يعفي القنوات الأخرى من تعهداتها ودفاتر تحملاتها، التي انخرطت فيه منذ سنة 2006».

وفي سياق أخر، أشار رشيد رخا عن الكونكريس الأمازيغي « إلى استمرار سياسة الميز العنصري للدولة المغربية ضد الأمازيغ رغم صدور توصيات عن اللجنة الأممية الخاصة لمناهضة بالميز العنصري، من قبيل دسترة الأمازيغية، وتعميم تدريس الأمازيغية ومحو الأمية بها». لكن يؤكد « أن عنصرية الدولة مستمرة تجاه الأمازيغ الأطفال يموتون من جديد في انفكو، عشرة منهم قضوا هذه السنة الجارية، الجمعيات في انفكو أكدت لنا 10 حالات من الوافيات دون أن يصدر أي إعلان من الوزارة». هذا يضيف « جعلنا نراسل مديرة المنظمة العالمية للصحة ماركري تشا، وهذا دليل أخر أن توصيات اللجنة الأممية تخترق».

ومن جهتها، قالت مريم الدمناتي عن المرصد « أن الدولة المغربية ملزمة بتعميم التقرير على المواطنين لكن هذا لم يعمل» وتزيد « منذ 2001 نسمع خطاب حول الأمازيغية هذا ليس في الواقع إلا در الرماد في العيون، منذ 10 سنوات لاحظنا في كل الميادين الأمازيغية لم تتقدم ولو بخطوة».

وأشارت أن « إدماج الأمازيغية نفسه ليس إلا درا للرماد في العيون، الأمازيغية لم تدمج إلا في بعض الحالات إلا في السنة الأولى والثانية، توقفت أوشطبت، الوزارة تتحدث عن غياب الموارد البشرية»، هذا تنتقد « هناك مسالك أمازيغية في وجدة وفاس واكادير، ولقد تخرج الفوج الأول برسم السنة الماضية، وهم الآن في بطالة لا شغل لهم». ولاحظت الدمناتي أن «ما يجري الآن محاولة لتمرير مقترح لتعريب الحياة العامة على الطاولة يناقش، هناك غياب أية إرادة سياسية لإدماج الأمازيغية».

وأشارت إلى تهميش الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري « القنوات الأخرى لا تهتم بالأمازيغية، وسائل البث الإذاعي متقادمة، ليس هناك أي التقاط إلا في البيضاء، والإذاعات الأخرى لا تبث غير العربية والفرنسية». وخلصت إلى استمرار مفاهيم « من قبيل المغرب العربي، الأمة العربية، الأمة الإسلامية، المراة العربية... وبهذا فالحديث عن الخطاب الثقافي التعددي لازال بعيد المنال».

وفي جانب أخر، قال عبد الله حيتوس، الكاتب العام للمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات أن « توصيات اللجنة الأممية لمناهضة الميز العنصري جد ايجابية وهي تشكل مرجعا للاشتغال بالنسبة للمرصد لمتابعة تدبير الدولة المغربية للملف الأمازيغي»، وأشار « أن هذه الندوة كان بالإمكان أن تقوم بها الحكومة المغربية بعدها تأتي ندوات المجتمع المدني كسلطة مضادة للتعقيب وهذا دورها لكنه لم يحصل».

وأوضح « أن هناك توصية من اللجنة الأممية توصي الحكومة المغربية بوضع تقارير رهن إشارات العموم بعد تقديمها ونشر الملاحظات النهائية حول هذه التقارير لم تقم بذلك ولم تخبر العموم، هذا احتقار للجنة الأممية وللتوصيات نفسها» . واعتبر « أن هذا التعتيم وصمة عار في جبين الحكومة المغربية، والدولة لم تعطي معطيات دقيقة حول التنوع الاثني في المغرب وهي تقر بالتمازج». وانتقد الحكومة المغربية التي « لم تقدم ولو المعطيات الرسمية التي لديها من كون سكان المغرب يمثلون 28 بالمائة لم تقدمها لخبراء اللجنة الأممية».

وقال « أن الحكومة المغربية لم تتفاعل مع تلك التوصيات العكس هو الذي وقع من بعد التوصيات الأممية ووقعت مجموعات من التراجعات»، علما يضيف « أن هناك توصيات جد ايجابية في الإعلام والتعليم والدسترة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية». وعلى النقيض يؤكد» أن المرصد توصل بمجموعة من التقارير في تنغير من مدرسين وفاعلين جمعويين انه تم التشطيب الكامل على الأمازيغية في تلك المنطقة».

وأكد « استمرار منع تسمية المواليد بالأسماء الأمازيغية ضدا على مذكرة الداخلية، في ميسور طفل في 6 سنوات منع من الحصول على عقد الازدياد من بعد صدور مذكرة الداخلية وصدور التوصيات الأممية». وخلص أن « هناك غموض في تدبير ملف الأمازيغية خاصة في الشق المؤسساتي لتنفيذ الاتفاقيات التي انخرطت فيها الحكومة المغربية لتدبير هذا الملف».

تقرير رسمي حافل وتقرير مدني ساخن وتوصيات أممية متباينة

تفاصيل انتقال معركة حقوق الأمازيغ بالمغرب إلى ردهات الأمم المتحدة

رفع الكونكريس العالمي الأمازيغي ، تقريرا موازيا للتقرير الرسمي، الذي رفعته الحكومة المغربية أمام اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري في دورتها 77 والمنعقدة بجنيف من 2 إلى 27 غشت المنصرم تنتقد فيها ما تسميه " انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب»، التقرير أثار الكثير من ردود الفعل المتباينة هنا وهناك. فما هو السياق العام لصدور هذا التقرير؟ وماهي أهم النقط التي تناولها؟ وكيف تلقته الجهات الرسمية ، والمهتمين بالشأن الأمازيغي بالمغرب؟

إبراهيم مطار
صحافي مغربي

قدمت بعض الفعاليات الأمازيغية تقريرا أسود حول وضعية حقوق الأمازيغ بالمغرب إلى اللجنة الأممية المكلفة بالتمييز العنصري.

التقرير الذي فاجأ مجموعة من المتتبعين، خصوصا على المستوى الرسمي، بالرغم من كونه يرفع هو الآخر وبشكل دوري، تقارير إلى منظمة الأمم المتحدة، كواجب يفرضه عليه الانضمام والتوقيع على تلك الاتفاقيات الدولية، أثار الكثير من ردود الفعل بين من يرى فيه، أنه ورقة جديدة لفضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في حق امازيغ المغرب، وبين من يعتبر الخطوة خدمة لمصالح شخصية خاصة في ظل قرب تجديد تعيين أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكذا مجرد «ورقة ضغط عودنا عليها النسيج الجمعوي المكون للحركة الأمازيغية، وأطرافها العالمي المتمثل في الكونكريس الأمازيغي، حسب بعض الآراء.

يأتي التقرير الذي رفعه الكونكريس العالمي ومنظمة تامينوت إلى اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة التمييز العنصري، والمنتظمة تحت إشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف، في خضم الحديث الدائر حاليا بالمغرب عن النتائج التي حققها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منذ إنشائه، بين متهم له، وبين منتقد لأداء المعهد الذي «تعوزه الاستقلالية في اتخاذ القرارات بحسب المنتقدين». فكيف كان التقرير الجمعوي الأخير؟

التقرير الأسود للكونغرس الأمازيغي

رفع الكونكريس العالمي الأمازيغي الذي يضم مجموعة من الجمعيات العاملة في ميدان النهوض بالأمازيغية، مذكرة إلى الأمم المتحدة، يتنقد فيها ما اسماه " انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب»، وندد التقرير الذي حصلت «الشروق الجديد» على نسخة منه، بضرورة اعتذار الدولة المغربية، عن «السياسات العنصرية اتجاه الشعب الأمازيغي في الماضي والحاضر والمستقبل».

كما استنكر التقرير، استمرار الدولة المغربية في إيديولوجيتها الرسمية التي تراوح فيها بين «العربية والإسلام»، وإقصاء العناصر الأخرى المكونة للهوية المغربية».

كما يذكر التقرير انه ، منذ سنة 2003 «ليس هناك اي تقدم ملحوظ» وان الحكومة الحالية للمغرب تبذل قصارى جهودها لإخفاء حقيقة وجود الشعب الأمازيغي في الماضي والحاضر واستمرار وجوده في المستقبل».

على حد تعبير التقرير.

من جهة أخرى ذكر التقرير ان «الدستور المغربي بصيغته الحالية، يبعد من المبادئ الأساسية التي تحول دون الرقي بالأمازيغية»، وان «عدم الاعتراف بالأمازيغية دستوريا يعتبر من أسس المثال التمييز العنصري».

وفي نفس الاتجاه، يرصد تقرير منظمة تامينوت أن قانون الأحزاب يعتبر كل تنظيم يؤسسه الأمازيغ عنصريا حتى وان كان هذا الحزب يناهض التمييز العنصري ولا يعمل إلا من أجل المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

كما يستنكر التقرير، إقدام الحكومة المغربية على منع الحزب الديمقراطي الأمازيغي، من التأسيس.

ووفق التقرير ذاته، فإنه " يمكن تسجيل مجموعة من الخروقات التي تعرضت لها الأمازيغية في السنوات الأخيرة، من بينها إصدار بطائق التعريف البيومترية، تنزع الثقة بين المواطنين المغاربة».

و يضيف التقرير، يلقى المواطن المغربي الأمازيغي، العديد من العراقيل بسبب اختيار الأسماء الأمازيغية».

وفي نفس السياق ، يرصد تقرير منظمة تامينوت انه " رغم تعديل قانون الحالة المدنية سنة 2002 ، فان استمرار التمييز ضد الأطفال

> ضرورة اعتذار الدولة المغربية، عن «السياسات العنصرية اتجاه الشعب الأمازيغي في الماضي والحاضر والمستقبل»

الذين يحملون أسماء أمازيغية لايزال مستمرا».

إضافة لهذا تكلم التقرير عن تمييزات أخرى تتعلق « بالحقوق الثقافية، وملكية الأراضي» واستمرار الاعتقالات في صفوف النشطاء في الحركة الأمازيغية»، والتي يغيب فيها حسب التقرير،ظروف المحاكمة العادلة». كما استنكر التقرير ، تواطؤ الدين كجواثر روحي، واستغلاله في التشهير بالحركة الأمازيغية، وانتهاجها بالتواطؤ مع الصهاينة».

وذيل الكونكريس العالمي الأمازيغي ومنظمة تامينوت تقريريهما بمجموعة من التوصيات، رفعوها إلى اللجنة الأممية ومنها:

- دعوة الدولة المغربية إلى الاعتذار عن السياسات العنصرية التي كرستها بالتعريب منذ استقلال المغرب.
- الاعتراف دستوريا بهوية المواطن الأمازيغي وبلغته الأمازيغية.
- تخصيص الميزانيات الضرورية والملائمة لإصلاح الأضرار.
- مراجعة قانون الأحزاب والجمعيات.
- إدخال الأمازيغية إلى الإدارة العمومية.
- تعميم تدريس الأمازيغية في جميع المستويات الدراسية.
- مراجعة الحالة المدنية.

الأمم المتحدة تبارك وتعاتب

توصيات اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري، التابعة للأمم المتحدة، لم تأت متأخرة، حيث ردت اللجنة الأممية على التقرير السابق بسرعة وأرسلت توصياتها إلى المغرب، بشد بعض فصولها "باحترام المغرب الفعال في احترامه لحقوق الإنسان ، وتنبهه في أخرى، بضرورة الاحتكام إلى الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والعمل على تطبيقها، كما أوصت الحكومة المغربية، بضرورة إدراج الأمازيغية في الدستور وجعلها لغة رسمية جنبا إلى جنب مع العربية.

توصيات اللجنة الأممية استهلت بالتنويه على جودة التقرير الذي رفعه المغرب إليها، لتشيد بعد ذلك بالإصلاحات المهمة التي انخرط فيها المغرب في السنوات الماضية، بداية بعمودة الطفل ، وقانون تنظيم المؤسسات السجنية.

كما استحسنت اللجنة التعديل الأخير للقانون الجنسية، واشارت التوصيات كذلك، إلى قانون الأحزاب والجمعيات، الذي تمنع فيه الدولة تأسيسها على أساس تمييزي، عرقي، لغوي، ديني وحتى إذا كانت تقوم على أساس المبز العنصري.

كما رحبت اللجنة، بالتعديل الأخير لقانون الصحافة، كما ثمنت اللجنة، مصادقة المغرب على مدونة الأسرة.

ورحبت اللجنة بارتياح، في عزم المغرب منذ سنة 2009، على اتخاذ خطوات جبارة، ووضع خطط وبرامج بهدف تعزيز والرقي بحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، وجهت اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري، توصيات للمغرب، ابرزها، ضرورة الاعتراف دستوريا باللغة الأمازيغية، وجعلها لغة رسمية للبلاد، جنبا إلى جنب مع العربية.

وفي نفس السياق دعت اللجنة الأممية المغرب، إلى ضرورة تكثيف الجهود والعمل على الرقي بالثقافة الأمازيغية، كما أوصت اللجنة، بمراعاة الخصوصيات الأمازيغية في مشروع الجهوية الموسعة المقبلة.

اللجنة الأممية أوصت المغرب كذلك بضرورة وضع إطار قانوني لحماية اللاجئين، ومن قبلها بسبب معاناة الأجانب وخاصة من جنوب الصحراء.

كما عبرت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار الجمعيات التي يواجهها الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة ولا يتكلمون اللغة العربية ، بما في ذلك بعض الأمازيغ ، والسود واللاجئين وطالبي اللجوء، ولذلك توصي المغرب، بضرورة توفير الترجمة الفورية لهم.

رشيد رخا:

نرحب بأي دولة أو جهة خارجية تؤيد أهدافنا كأمازيغ

● ما هي الأسباب الحقيقة التي أملت رفع تقريركم إلى اللجنة الأممية؟

●● منظمتنا حقوقية، وأهدافنا هي الدفاع عن حقوق الأمازيغ، كشعوب أو أفراد، وهذه الهيئات الدولية، نحن نرفع لهم التقارير المضادة للتقارير التي ترفعها الأجهزة الرسمية. رفعنا كذلك تقريرا في سنة 2003، حول العنصرية الممارسة في حق أمازيغ المغرب، هذا اللقاء، خرج بتوصيات، غير أن الدولة المغربية لم تقم بتنفيذ أي منها، وكذلك في أبريل 2009، كان هناك لقاء دولي في مدينة جنيف السويسرية، اللقاء كان حول العنصرية، حضرنا فيه، ونفس الشيء ما قمنا به نهاية الشهر المنصرم، فقد رفعنا تقريرنا الموازي للتقرير الرسمي، إلى اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري، والقضية الأمازيغية بشكل عام، ليس هناك أي تطور ملموس بل أكثر من ذلك، وقع تدهور خطير في هذه القضية.

● هناك أحاديث تقول أن الأمر يتعلق بخدمة أجندة خارجية، ما تعليقكم؟

●● كمنظمة للدفاع عن الأمازيغ، نحن تحركنا المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ونحن حركة حقوقية أو افتراضية بالمغرب، دائما ما نطالب بضرورة سمو القضاء الدولي على القضاء الوطني، ما يحركنا إذن هو الدفاع عن حقوقنا، فاجدادنا دافعوا وقاتلوا حين عرفت بلادنا الاستعمار، والآن نحن جيل جديد، يرى أن الحقوق اللغوية والثقافية هي حقوق جد مهمة مثلها مثل الحقوق الاقتصادية والسياسية، وهذه الحقوق لن نتخلى عنها ولن نقف مكتوفي الأيدي إذا رأينا أن حقوقنا لا يتم احترامها، وهذا ما يجعلنا نتحرك للدفاع عنها، نحن نستحضر دفاع أجدادنا عن حضارتنا، وما يحركنا هو نواتنا الواعية بتاريخنا وبحضارتنا وتضحيات أجدادنا في سبيل استقلال هذا الوطن، لذلك نحن لن نتخلى عن هويتنا وسنظل دائما مدافعين عنها، وإذا وجدت أي دولة تؤيدنا كامازيغ، وتؤيدنا في أهدافنا ونضالنا، فنحن نرحب بها، وباي جهة خارجية، نريد الوقوف في صفنا. ولكن ما حصل أننا نطالب فقط بتطبيق تشريعات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي حقوق كونية من حق كل من لم يتمتع بها، أن يطالب بها.

● كيف تلقيتم توصيات اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري؟

●● توصيات اللجنة الأممية كانت واضحة، وألقت الضوء على حلقة مفقودة، التي هي مصدر هذه العنصرية التي يعاني منها امازيغ المغرب، وهي القانون الأسمى للدولة المغربية، فالدستور المغربي لا يعترف البتة، بوجود الأمازيغ، كما لو أنهم لا يوجدون في هذه البلاد، بالرغم من كونهم غالبية السكان، ونحن نرحب بحرارة، بتوصيات اللجنة الأممية، وسعداء بوقوفها إلى جانبنا، بدعوتها الدولة المغربية بضرورة تعديل دستورها، ليعترف بالأمازيغية، كهوية وطنية، وباللغة الأمازيغية، لغة رسمية للبلاد، وهي اللغة الأصلية لبلادنا، لغة تتميز بحيويتها التي جعلتها تبقى حية منذ الآلاف السنين.

الرئيس السابق للكونكريس العالمي الأمازيغي.

أحمد بوكوس :

تقرير الكونغرس الأمازيغي مؤشر على تقدم المجتمع المغربي

● رفع الكونكرس العالمي الأمازيغي تقريرا عن وضعية حقوق الأمازيغ بالمغرب،كيف تقرؤون هذه الخطوة؟

●● خلال المناقشات الجارية داخل اللجن الأممية والمتعلقة بحقوق الإنسان و الميز العنصري و حقوق الأقليات وغيرها، تحضر بجانب الوفود الرسمية منظمات المجتمع المدني، وتساهم بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المغربية في هذه النقاشات، سواء عبر إعداد تقارير أو إبداء ملاحظات حول التقرير الرسمي الذي يقدم باسم الدولة المغربية.

يُقدم الوفد الرسمي المغربي تقاريره بناء على ملاحظات أو توصيات توجه له من طرف هذه اللجنة أو تلك وتكون مبنية على معطيات رسمية وغالبا ما تعكس المجهودات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات المرتبطة بتوسيع مجال الحقوق والحريات. ويعتبر تقارير بعض منظمات المجتمع المدني أو ملاحظاتها حول التقرير الرسمي عن دينامية المجتمع المغربي من جهة وأهمية هذه الجمعيات ودورها، و نعتبر هذه المشاركة إيجابية ومؤشرا على تقدم المجتمع المغربي في مسار بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي.

● هل يمكن اعتبار هذه الخطوة مثل حكم فشل على مقاربة الدولة للشان الأمازيغي؟

●● ابرز التقرير الأخير، الذي قدمه المغرب أمام اللجنة الأممية لمناهضة التمييز العنصري، التقدم الذي تحقق في مجال توسيع الحقوق والحريات الجماعية والفردية في مختلف المجالات وخاصة في مجال الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية، وقد سجلت اللجنة الأممية بإيجابية هذه الإنجازات خاصة فيما يتعلق بتدبير الشان الأمازيغي، وهذا يعني أن الدولة المغربية توفقت في معالجة مجموعة من القضايا المرتبطة بالشان الأمازيغي وخاصة مجال التعليم والإعلام حيث حقق المغرب منجزات مما يجعله يتميز على بلدان أخرى تعرف بدورها قضايا التعدد الثقافي واللغوي والثقافي.

● ما تعليقكم على توصيات اللجنة الأممية؟

●● اعتقد ان المغرب يتقدم بخطى ثابتة نحو المصالحة مع تاريخه وذاكرته وهويته، ويمكن أن نعتز بما حققناه وأنجزناه في هذا المجال، ويجب أن نقرأ بتمعن هذه الملاحظات الواردة في توصيات اللجنة الأممية، والتي تعبر عن المجهودات التي يقوم بها المغرب خاصة في السنوات الأخيرة، طبعا سجلت اللجنة ملاحظات أخرى وهذا أمر طبيعي وعادي وستقدم الدولة المغربية في تقاريرها المقبلة الاجوبة بشأنها.

عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

أحمد عصيد:

مكاسب الأمازيغ بالمغرب هشّة لأنها غير محمية دستوريا وقانونيا

● رفع الكونكرس العالمي الأمازيغي تقريرا عن وضعية حقوق الأمازيغ بالمغرب، في اي سياق تقرؤون هذه الخطوة ؟

●● هذه الخطوة تندرج في إطار عمل الكونغريس و مسؤولياته المسندة إليه منذ التاسيس، فالكونغريس عبارة عن منظمة دولية مستقلة هدفها الدفاع عن حقوق الأمازيغية لدى الهيئات الدولية و الضغط على حكومات شمال إفريقيا لتحقيق مطالب الأمازيغ في هويتهم و لغتهم و ثقافتهم و في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة و الشاملة، في إطار حقوق المواطنة و مبادئ المساواة و العدل كما هي متعارف عليها دوليا، و بعد الكونغريس تقريره سنويا يعرض فيه حالة الأمازيغية و يعارض التقارير و المواقف الحكومية التي تحاول تقديم الواقع في صورة إيجابية و تغفل العوائق و العراقيل و التراجعات.

● الكثير من المتتبعين لاحظوا أن هذا التقرير كان قاسيا في حق المغرب، ما تعليقكم؟

●● هذا امر طبيعي لأن الكونغريس تنظيم مدني مستقل و ليس ملزما باستعمال خطاب دبلوماسي او التحفظ كما هو شأن المؤسسات العمومية أو اللجان الأممية، و ارتفاع نبرة الخطاب الاحتجاجي سببها الرئيسي عدم تقدم وضعية الأمازيغية بل و تراجعها في بعض المجالات، و نظرا لتعنت المسؤولين و عدم اعترافهم بالانتقادات الموجهة إليهم فإن هذا يؤدي إلى تزايد العنف اللفظي لدى المنظمات المدنية في التظلم و الاحتجاج، غير أنه بالمقابل لا يفوتنا أن نشير إلى أن هذا العنف اللفظي ليس بالضرورة أمرا إيجابيا بالنظر إلى المعايير الدولية لوضع التقارير الحقوقية، فهو عنف لا يؤخذ بعين الإعتبار من طرف اللجان الأممية و الهيئات الحقوقية الدولية، و إنما تعتبر المعطيات الموضوعية و التي تقدم وفق المعايير المعتمدة، كما يتم الإهتمام بالتحاليل والتوصيات. و في حالة وجود معطيات غير سليمة و منافية لواقع الحال فإن ذلك يعد ضعفا في التقرير كما ينقص من قيمة و مصداقية التنظيم الذي تقدم به، و من هنا يجب الحرص على دقة المعطيات و على النظرة الموضوعية في التقارير التي تصاغ للجهات الدولية.

● الم في المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، هل فعلا أمازيغ المغرب ما زال تمارس عليهم العنصرية ويطالهم التهميش بالرغم من قيام الدولة المغربية بعدّة إصلاحات كان الهدف منها إعادة الاعتبار للأمازيغية كهوية وطنية ؟

●● بالفعل نحن في المرصد لا ننكر أن الأمازيغية اليوم ليست في نفس وضعية التهميش المطلق التي كانت عليها بالأمس، فقد تغيرت أمور كثيرة و تحققت الكثير من المكاسب، لكننا نعتبرها مكاسب هشة و غير مترسخة لأنها غير محمية دستوريا و قانونيا، و لهذا تحدث فيها تراجعات و ارتباكات لأنها متروكة لمزاج المسؤولين و نهبا للعنصرية الشخصية و السلوكات الإنتقامية الفردية، و هذا لن يسمح بفض النزاع في موضوع الأمازيغية، لقد جاء في خطاب أجدير بأن الأمازيغية مسؤولية وطنية، و هذا معناه أنها ليست مسؤولية طرف دون آخر، كما يعني أيضا أن الأمازيغية قد انتقلت من الهامش المنسي إلى إحدى اسس شرعية السلطة، مما يقتضي العمل على تحقيق ما تم الإلتزام به من طرف الدولة من اجل تجديد هذه الشرعية و إلا فالعكس هو الذي سيقع، حيث من شان التمادي في عرقلة اوراش الأمازيغية أن يهدد مستقبلا السلم الإجتماعي الذي هو اساس التنمية.

و من تم فالسلوكات التي يمكن اعتبارها «عنصرية» أي تتضمن انواعا من الميز ضد الأمازيغ ما زالت موجودة للأسف و نحن في المرصد نقوم عبر التقارير برصد هذه السلوكات و الإعلام بها و مراسلة المسؤولين بصددها، فمثلا في الدستور المغربي لا يوجد أي تنصيص على وجود الأمازيغ و لا على وجود هويتهم او لغتهم او ثقافتهم، كما أن في التلفزيون لا تقوم القناتان الأولى و الثانية بتنفيذ مقتضيات دفاتر تحملاتها بشان الأمازيغية رغم أنها وقعت عليها، و نمارس الكثير من الإحتقار ضد المواد الأمازيغية القليلة جدا التي تبثها في التاسعة صباحا او الحادية عشرة، حيث ترفض كليا

بث المواد الأمازيغية في وقت الذروة الذي هو حكر على العربية و البرامج المصرية و السورية و إنتاجات الأجانب، و هذا ميز صارخ و صريح، كما أنها تقصي الفنان الأمازيغي حيث تعرض في كل سهرة من السهرات الفنية فنانين عرب دون الإلتفات إلى الفنانين الأمازيغيين الذين تتذكر احدهم مرة في السنة او السنتين، بينما يفرض على القناة الأمازيغية فرضا برمجة فنان عربي في سهرة بجانب الفنانين الأمازيغيين بانتظام و بصرامة، كما تعرض القناة الأمازيغية رسوما متحركة بالعربية الفصحى رغم معارضة الجميع لها، و تقدم 30 في المائة من برامجها بالعربية حيث تسهر جهات معينة على تنفيذ ذلك بالحرف بينما لا احد يحاسب القنوات الأخرى على عنصريتها ضد الأمازيغية، وفي التعليم هناك اكاديميات لا تنفذ المذكرات الوزارية و تستخف بقرارات الدولة المتعلقة بتدريس الأمازيغية و تنظيم دورات تكوين لاساتذتها و لا يحاسبها أحد، و ما زالت الشهادة في المحاكم بالأمازيغية امرا يلقى الحظر و الممانعة من بعض القضاة رغم وجود قرار ملكي بتخصيص مترجمين بالأمازيغية في المحاكم منذ 2001، وما زالت الأسماء الأمازيغية تمنع في مكاتب الحالة المدنية رغم كل الخطابات البراقة المعلنة من طرف وزارة الداخلية، وما زال مسؤولو وزارة الداخلية يمنعون استعمال حرف تيفيناغ في اللافتات في بعض المناطق رغم انه الحرف الرسمي لتعليم الأمازيغية بقرار الدولة المغربية وبتوافق وطني منذ 10 فبراير 2003 إلخ إلخ...

وهذا كله يعني أن الميز والعنصرية ما زالا موجودين وان قرارات الدولة لا تعني بالضرورة تغير الحال بالشكل المطلوب وسبب ذلك هو عدم توفير كل الإمكانيات الضرورية لتنفيذ القرارات المذكورة، واستمرار العقليات القديمة في المقاومة وضعف تاطير المواطنين في مجال حقوق الإنسان.

● ما تعليقكم على توصيات اللجنة الأممية؟

●● توصيات اللجنة الأممية في محلها لأنها تستجيب لمطالب الحركة الأمازيغية سواء في الدستور أو التعليم او الإعلام او الحالة المدنية إلى غير ذلك من التوصيات التي ترمي إلى رفع الميز والقضاء على السلوكات العنصرية ضد الأمازيغ، غير أن لنا تحفظ على التوصية المتعلقة بمطالبة الدولة المغربية بتوضيح المكونات الإثنية للشعب المغربي، فالواقع أننا لم يسبق لنا أن طرحنا قضية الأمازيغ طرحا إثنيا، حيث نعتبر الأمازيغية مسؤولية وطنية و لغة المغاربة جميعا و ثقافتهم و إرثا مشتركا بينهم، و لا نرى أنها تخص فئة من الشعب دون أخرى، غير أن سبب هذه التوصية هي التلاعبات اللفظية التي تستعملها السلطة و الحكومة المغربية، عندما تتحدث عن «التمازج» العرقي و الإثني الذي حصل بين المغاربة عبر القرون، و ذلك لتبرير تذويب الأمازيغ في النسيج العربي، إذ لا تطابق سياسة الدولة نتيجة «التمازج» المذكور و التي تقتضي جعل الأمازيغية و العربية و كل مكونات الإرث الرمزي ملكا للمغاربة قاطبة عبر المؤسسات العمومية، فالميز الذي يعتمد ضد الأمازيغية يظهر ان الحديث عن «التمازج» يرمي في الواقع إلى عدم الإعتراف بوجود الأمازيغ في النهاية و تعريبهم و القول إنهم مندمجون في الثقافة المركزية، و هذا ليس حلا ديمقراطيا بل إنه لا يحل المشكل على الإطلاق، و يظهر هذا بوضوح عندما تتبنى الدولة المغربية في خطابها الرسمي ما يفيد أنها دولة عربية و جزء من «المغرب العربي» و«الوطن العربي» و الجامعة العربية إلخ.. بل إن الملكين الراحلين محمد الخامس و الحسن الثاني ينعتان بـ «قيدي العروبة و الإسلام» حتى اليوم، و كأنهما كانا ملكين على «عرب المغرب» وحدهم.

لكننا رغم ذلك لا نرى بان توصية اللجنة الأممية في محلها، فالمطلوب ان تقوم اللجنة بمطالبة الدولة المغربية بوضع سياسة تطابق واقع «التمازج» التاريخي، و هي السياسة التي تحقق عمليا مضمون شعار «الأمازيغية مسؤولية وطنية» و تراعي التنوع الثقافي و اللغوي و تحسن تدبيره.

باحث في الشؤون الأمازيغية.

حوارات : إبراهيم مطار
صحافي متدرب

العلم

العلم الأمازيغي

العدد: 21759- الأربعاء 21 من رمضان 1431 الموافق 1من شتنبر 2010

الاعتناء بالأمازيغية يروم ترسيخ موقع المغرب في مصاف الدول الديموقراطية

تقرير رسمي وجه لوجه مع تقارير موازية

الرباط: عزيز اجهبلي

● في الوقت الذي قدم فيه المغرب تقريره أمام الدورة ال 77 للجنة القضاء على التمييز العنصري بجنيف يوم الإثنين 2010/8/16، قدمت عدة جمعيات تشتغل في مجال الأمازيغية هي الأخرى تقارير اعتبرتها موازية للتقرير الذي تقدم به المغرب.

واعتبر التقرير الرسمي للمغرب تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أمرا يتعلق بإرادة سياسية حازمة تروم ترسيخ موقع المغرب في مصاف الدول الديمقراطية، وهو الأمر الذي تساهم فيه سلسلة من المبادرات القوية، لاسيما عزم الاتحاد الأوروبي منح العلاقات مع المغرب وضعا متقدما.

وتطرق التقرير ذاته إلى إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تماشيا مع مبادئ باريس، وتدعيم قدرات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وأكد أن المغرب دولة تعد مهد العديد من الحضارات، وبلد يعتبر ملتقى الطرق بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، ومكان تعايش العديد من الجاليات والثقافات والأديان، رسخ على مر السنين، ثقافة وطنية فريدة وهوية قوية غنية باعتبار أنها تتغذى من مشارب عديدة.

وسجل أنه انطلاقا من ذلك، تعتبر الوحدة الراسخة للأمة المغربية، معطى تاريخيا وحقيقة يومية ساطعة، مذكرا في السياق ذاته، بالعناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك للنهوض بالأمازيغية في إطار تفعيل مشروع المجتمع الديمقراطي والحداثي، القائم على تدعيم تثمين الشخصية المغربية ورموزها اللغوية، والثقافية والحضارية. وأبرز في هذا الصدد، حصيلة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجال النهوض باللغة والثقافة الامازيغية واعتبرها ايجابية، وكذا أوجه التقدم الملموس الذي تحقق في التعليم والحفاظ على الثقافة الأمازيغية كثروة وتراث مشترك ومبعث افتخار وطني. كما ذكر بإطلاق القناة الامازيغية (الثامنة) في مارس الماضي.

وأعلن أيضا أمام لجنة القضاء على التمييز العنصري، أن السلطات المغربية اتخذت مؤخرا الإجراءات الضرورية لتذليل الصعوبات المسجلة في تطبيق بعض النصوص المتعلقة بتسجيل الأسماء الشخصية لدى الحالة المدنية.

14 من الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز العنصري، والتي تقضي بضرورة إعلان الدولة الطرف في الاتفاقية اعترافها باختصاص اللجنة الأممية في استلام ودراسة الرسائل المقدمة من الأفراد والجماعات الذين يوجدون تحت سلطة هذه الدولة والذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية.

وأشارت هذه الجمعيات في تقاريرها إلى مسألة تاسيس أحزاب والجمعيات بمرجعية دينية وعرقية، كما سجلت بالمقابل عدم توصل بعض فروع للشبكة الأمازيغية بالوصل القانوني بكل من تنالت عمالة اشتوكن ايت باها ومراكش وتزنيت وتمارة والدار البيضاء.

وفيما يتعلق بتسجيل الأسماء الأمازيغية بسجلات الحالة المدنية، فقد أكدت الجمعيات أن الرفض في التسجيل لا تتم إلا بعد التعبير عن الاحتجاج أو رفع تظلمات لوزارة العدل والداخلية.

وفيما يخص الحق في الإعلام والتعليم واستعمال اللغة بالإدارات والمؤسسات العمومية، اعتبرت الجمعيات أن غياب الحماية الدستورية للغة الأمازيغية ، ساهم في تهميش هذه اللغة بهذه القطاعات، مؤكدة أن هناك خروقات مختلفة نتيجة فرض استعمال لغة غير لغتهم الأم التي يتقنونها بامتياز.

أما على مستوى التعليم، فقد قالت هذه الجمعيات إن تدريس اللغة الأمازيغية بالتعليم الابتدائي الذي دخل سنته الخامسة لم يحقق النتائج المتوخاة منه حيث لازال تدريس اللهجات أو التعابير الجهوية بدل تدريس اللغة الأمازيغية المعيارية والموحدة، ووصفت عملية التدريس التي يتم تنفيذها والتي أشار إليها تقرير المغرب، بكونها اختزالية ولا تتجاوز نسبة تغطيتها إلا حوالي 1200 مدرسة وفي حدود بعض الجهات فقط، مؤكدة أن هذا الأمر يجعل تدريس الأمازيغية لجميع المغاربة احتراما لمبدأ المساواة بين اللغات والثقافات مطلبا لم يتم بعد.

وحول المسألة المشار إليها والمتعلقة بالأسماء الشخصية التي كان المغرب قد تلقى بشأن منع تسجيل عدد منها بسجلات الحالة المدنية ملاحظات اللجنة الأممية لمناهضة التمييز، أفاد تقرير المغرب المقدم أمام لجنة مناهضة الميز العنصري أن أقسام الحالة المدنية بالجماعات والمقاطعات أصبحت تستجيب لطلبات تسمية الأسماء الأمازيغية، وفي حالة وجود أي خلاف يرفع الأمر إلى اللجنة العليا للحالة المدنية التي تتولى الفصل في الموضوع.

وأبرز أن هذه اللجنة تلقت عدة طلبات في هذا الصدد، وأنها من خلال إعمال مبدأ مغربية الاسم في إطار الاعتراف بالهوية المتنوعة للمجتمع المغربي وبالطابع متعدد الروافد للثقافة المغربية، قبلت العديد من الأسماء ذات الطابع الأمازيغي، منها: أمازيغ، أملال، أوس، إدير، تسنيم، تودلى، تيفاوت، ماسينيسا، ونوميديا.

وعلى مستوى آخر، نفى المغرب وجود أحزاب سياسية قائمة على التمييز، وأكد في هذا الصدد أن الأحزاب السياسية المغربية هي أحزاب تجمع في مكوناتها مختلف المغاربة أمازيغا وعربا مسلمين ومسيحيين ويهود، وعلى هذا الأساس قامت السلطات بمنع تأسيس أحد الأحزاب السياسية ممثلا في الحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي أصدر القضاء بشأنه حكما

Observatoire Amazigh des Droits et des Libertés

L'observatoire amazigh (Asadaf Amazigh) pour les droits et les libertés a tenu son assemblée constitutive le lundi 27 avril 2009 à Casablanca. Après approbation de la plate forme et du statut suite à un débat fructueux, les candidatures pour le secrétariat exécutif ont été ouvertes et élues.

Le secrétariat exécutif est constitué alors par les personnes suivantes :

Abdallah Hitous, secrétaire exécutif ; Adaoui Hanafi, secrétaire exécutif adjoint, chargé du dossier des droits et transgressions ; Elhassan Sayouti, trésorier chargé du dossier des droits sociaux, économiques et culturelles et du dossier de la formation ; Akdim Brahim, trésorier adjoint ; Meryam Demnati, chargée du dossier de l'enseignement ; Rokia Elouafi, chargée du dossier de la femme ; Ahmad Aassid, chargé du dossier de l'audio visuel et la presse écrite ; Mustapha Antra, chargé du dossier des droits et transgressions et Lhoucin Alihsayni, chargé de l'organisation.

Un conseil d'administration composé de 25 membres fondateurs a été constitué.

L'observatoire amazigh a pour objectif la contribution, aux cotés de toutes les forces vives au Maroc, à la valorisation et à la promotion des droits et des libertés en général et les droits amazighs en particulier. Le suivi rigoureux, l'analyse, la critique et la proposition des alternatives seront les outils de travail de base de l'observatoire. L'action sur le terrain et la publication des rapports et des publications enrichiront la boite à outils de l'observatoire, et ce pour plus de rationalisation des débats publics dans l'objectif de vulgariser les valeurs de la citoyenneté, de la tolérance et du respect de l'autre.

Pour plus d'information, voir :
M. Ahmad Aassid au 0661.30.15.16 et/ou M. Abdallah Hitous au 0661.69.54.70.

Durban II, les ONGs et la société civile du Maroc et d'Afrique du Nord

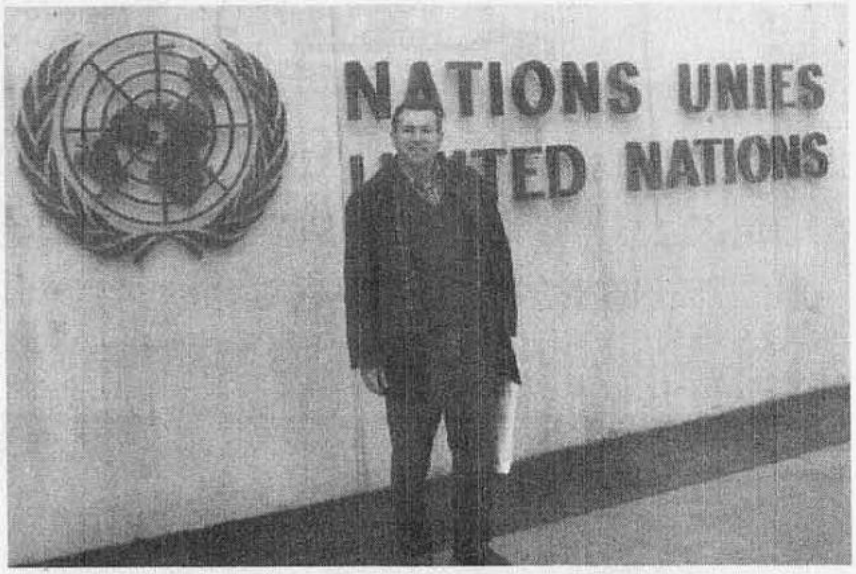

A la Conférence d'Examen de Durban, la deuxième conférence mondiale contre le racisme, la xénophobie et l'intolérance, et qui s'est déroulé au Palais des Nations de la capitale suisse du 15 au 24 avril, la présence d' ONGs d'Afrique du Nord était presque nulle. On dirait que ce fléau humain qu'est la haine raciale ne concerne pas vraiment les pays nordafricains, alors qu'en réalité le racisme et la xénophobie n'épargne aucun pays du monde.

Au Maroc par exemple, les exemples de victimes de ces injustices abondent, notamment envers les amazighs, juifs, noirs, les femmes, les travailleurs, les mineurs… En guise d'exemple, nous avons des enfants qui continuent à privés du registre civil parce qu'ils portent des prénoms amazighs ; des mineures exploitées en tant que bonnes et privées de scolarité, des subsahariens privés de droits en tant que migrants, …A Genève, j'ai eu le sentiment de subir un acte subtil de racisme lorsque la propre présidente du comité préparatoire de la dite conférence, la libyenne Najat Al Hajjaji, a refusé de se photographier avec moi lorsqu'elle a su que je suis amazigh; car les amazighs dans son pays ne devraient pas jouir de leurs droits linguistiques ni culturels.

En ce qui nous concerne en tant qu'ONG, nous avons réussi au moins à présenter à l'assemblée générale une de nos revendications essentielles, à travers notre compagnon de Tupac Aymara : demander aux nations occidentales, européennes et américaines, de reconnaitre leurs crimes contre l'humanité du fait colonial et demander pardon aux peuples autochtones des cinq continents.

Au fait, stoppons le racisme !!!

Rachid RAHA,
Président du Congrès Mondial Amazigh
Source : AU FAIT, Editorial du vendredi 24 avril 2009.

culture

MARRAKECH. La galerie marrakchia 127 - premier espace d'art totalement dédié à la photographie - présente, jusqu'au 15 septembre, les œuvres de plusieurs photographes parmi lesquels Michel Beine, Mourad Gharrach, Denis Dailleux, Bernard Descamps ou encore Diana Lui... Pour s'y rendre: 127, avenue Mohammed V - 2ème étage - Quartier Guéliz à Marrakech. Téléphone: 0524 43 26 67.

• COMITÉ POUR L'ELIMINATION DE LA DISCRIMINATION RACIALE

L'ONU invite le Maroc à inscrire l'amazigh comme langue officielle dans la Constitution

Du 2 au 27 août dernier s'est tenue à Genève la 77ème session du Comité pour l'Elimination de la Discrimination Raciale au cours de laquelle les rapports de plusieurs pays dont le Maroc ont été passés en revue conformément à l'article 9 de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale. Une réunion qui a abordé la question de l'amazigh au Maroc.

RAPPORT. Au cours de l'examen du rapport marocain, les 16 et 17 août derniers, l'ONU - par le biais du Haut commissaire aux droits humains - a mis en lumière les avancées positives de la loi marocaine en la matière (droit de la famille, code de la nationalité...), et également mis en exergue ses préoccupations et recommandations.
Dans ce volet figurent ainsi, aux tirets 11 et 12, les aspects relatifs à la place de la langue amazighe dans la société marocaine et aux conditions de vie des Amazighs dans le Royaume, notamment ceux ne parlant pas l'arabe.

Amazighs: des problèmes d'accès à l'emploi et aux services de santé

> "Le Comité est préoccupé par le fait que la langue amazighe n'est toujours pas reconnue comme langue officielle par la constitution de l'Etat partie, et de ce que certains Amazighs continuent d'être victimes de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé, surtout lorsqu'ils ne s'expriment pas en arabe."
> Le Rapport de l'ONU.

L'instance recommande ainsi l'inscription de la langue amazighe dans la constitution marocaine mais aussi "d'intensifier ses efforts de promotion de la langue et de la culture amazighes, notamment par son enseignement, et de prendre les mesures nécessaires pour s'assurer que des Amazighs ne soient victimes d'aucune forme de discrimination raciale", ainsi que de "mettre un accent particulier sur le développement des régions habitées par les Amazighs".

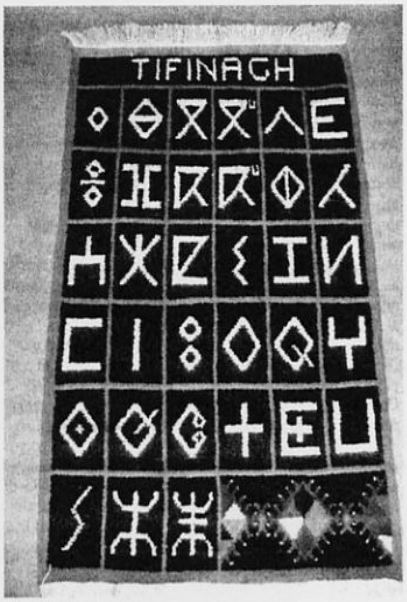

Un tapis représentant l'alphabet amazigh, ou "Tifinagh".

La question de l'attribution de prénoms amazighs

En prolongement direct avec cette première recommandation, le Comité s'est aussi interrogé sur "la signification et la portée de la notion de "prénom à caractère marocain" prévue à l'article 21 de la Loi No. 37-99 de 2002 relative à l'état civil et dont l'application par des officiers d'état civil continue d'empêcher l'enregistrement de certains prénoms, en particulier amazighs".
Car, s'il y a eu des avancées en la matière, "des cas de refus sont encore enregistrés au Maroc" commente Rachid Raha, Vice-président du Congrès mondial amazigh, qui précise qu'ils découlent de "la pratique de certains agents d'état civil qui font fi de la législation, notamment la circulaire du Ministère de l'Intérieur".
Le Comité a alors recommandé dans son rapport à l'Etat marocain de clarifier l'appellation de "prénom à caractère marocain" et de garantir pleinement l'application par les officiers d'état civil de la circulaire du Ministère de l'intérieur de mars 2010 relative aux choix des prénoms, afin d'assurer pour tous l'inscription de prénoms, en particulier des prénoms amazighs.

Des recommandations... Et après?

Le Maroc devra ainsi présenter dès 2011 au Comité pour l'Elimination de la Discrimination Raciale (CERD) ses 19ème, 20ème et 21ème rapports périodiques en un seul document afin d'informer des suites qu'il aura données à ces dernières recommandations du CERD.
Lorsqu'en 2003, l'ONU avait déjà recommandé la clarification de l'appellation de "prénom à caractère marocain", aucun changement n'avait été entrepris. De même concernant l'inscription de l'amazigh comme langue officielle, recommandation adressée par le Haut commissariat aux droits de l'Homme en 2006.
Qu'en sera-t-il cette fois ci? Si le GADEM, (Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants) -association de droit marocain créée en 2006- accueille avec satisfaction les recommandations du CERD, la question de l'application ou non reste entière.

> "L'Etat marocain doit faire des efforts. La politique et la société civile doivent travailler ensemble en ce sens car pour l'heure, les réformes ne peuvent se concrétiser tant que la Constitution n'est pas réformée afin de donner la primauté à tous les droits humains. Concernant la question amazighe, la discrimination raciale au Maroc vient de la Constitution elle-même."
> Rachid Raha, Vice-président du Congrès mondial amazigh

Pour consulter le texte intégral des observations finales concernant le Maroc :
www.ohchr.org/
« Muriel Tancrez

Encore quelques jours pour suivre les "Ramadaniat al baida attakafia"

CASABLANCA. Pour la quatrième année consécutive, la coalition Marocaine de la culture et des arts, l'arrondissement urbain de Sidi Belyout, le conseil de la ville de Casablanca, le ministère de la Culture et le théâtre national Mohammed V ont organisé depuis le 19 août et ce jusqu'au 5 septembre les "Ramadaniat al baida Attakafia", chaque soir à partir de 22h.

Au programme des évènements restants, figurent ce soir un concert organisé pour la jeune génération avec la chanteuse Nabila Maan et l'artiste gnaoua Mustapha Bakbou à Arsat Zerktouni (jardin Arsat Zerktouni dans l'ancienne médina).
Le 2 septembre sera également musical avec à l'affiche FZ Laaroussi, Nadia Mokhtar, Hatim Ammor, Ahmed Alaoui, Orchestra Casa toujours à Arsat Zerktouni.
Le théâtre sera au menu le 3 septembre, avec la pièce Nakir Lhassane du théâtre Tansiq de Meknès au complexe culturel Sidi Belyout.
Enfin, le 4 septembre, se tiendra une soirée chaâbi avec Louz Tagadda et l'orchestre Zahra à Arsat Zerktouni et le 5 septembre, la clôture du concours de tajouid du Coran au complexe culturel Sidi Belyout.
Si El Hassane Neffali - Président délégué de la Coalition marocaine de la culture et des arts - déclarait au quotidien L'Economiste que les organisateurs auraient souhaité que "la manifestation ait plus d'ampleur", mais que "cela n'a pas été possible, en raison des moyens limités", l'objectif d'animer les soirées ramadanesques casablancaises, lui, semble être plutôt réussi.
« M.T

Nabila Maan sera aux côtés de Mustapha Bakbou ce soir à 22h à Arsat Zerktouni pour un concert dans le cadre des "Ramadaniat al baida Attakafia".

EN BREF

BACS. Après Janna Janna, Elle et moi, Chahiat Laayani, le chanteur Mohamed Reda vient de sortir un nouveau single à l'occasion du ramadan intitulé Ya Allah, une chanson plutôt spirituelle. A écouter sur Youtube.
www.youtube.com/watch?v=GsmYQoctzGA.

RÉCOMPENSE. Soukaïna Oufkir a été primée début août durant la 4ème édition de "L'Ile aux livres", le salon du livre de l'Île de Ré organisé par l'Association "L'Encre et la pierre" est présidé par les écrivains Madeleine Chapsal - marraine du salon - et Patrick Poivre d'Arvor - parrain du salon -. Le Prix "Ile aux livres" récompense un roman ou document paru dans les douze derniers mois et le salon se tient chaque année depuis 2007.

CINÉMA. Le court métrage Goutte de soif du réalisateur Said Njima s'est vu attribuer, le week-end dernier à Errachidia, le grand prix de la 1ère édition de la "Rencontre du court-métrage et de la nouvelle" initiée en partenariat avec le conseil municipal, www.zizvalley.com et la délégation de la culture. Goutte de soif relate l'histoire de jeunes enfants d'un ksar contraints de chercher de l'eau à boire après un long match de football joué sous haute température.

SÉLECTION. La commission de sélection des films marocains de court métrage présidée par Ahmed Boughaba, candidats à la compétition officielle de la 8ème édition du Festival du court métrage méditerranéen de Tanger (4-9 octobre 2010) vient de sélectionner cinq films: Cicatrices de Mehdi Salmi, L'âme Perdue de Jihane Bahhar, Courte Vie de Adil Fadili, Midi de Mounir Abbar et Statue de Younes Reggab. Ces films ont été choisis par la commission qui a visionné 44 films de court métrage et tenu des réunions du 27 au 29 août courant.

CASABLANCA. Le Roi Mohammed VI a présidé, vendredi à Casablanca, la cérémonie de signature d'une convention relative à la mise à niveau urbaine de l'ancienne médina de Casablanca. Cette convention mobilise un investissement de 300 millions de Dh au titre de la première tranche du projet.

LE CONGRÈS MONDIAL AMAZIGH DÉNONCE LA POLITIQUE DE « DISCRIMINATION INSTITUTIONNALISÉE » D'APARTHEID ANTI-AMAZIGH DE L'ETAT MAROCAIN

Le Congrès Mondial Amazigh, représenté par sa présidente Faroudja Moussaoui et Mohamed Gaya, a présenté son rapport alternatif aux Nations Unies à propos de la Convention Internationale pour l'Elimination de toutes formes de Discrimination Raciale, au soixante-dix-septième session de Comité pour l'élimination de la discrimination raciale, qui s'est tenu à Genève, les 16 et 17 août derniers. Nous vous reproduisons ici le dit rapport, qui a été accompagné par le rapport de l'organisation Tamaynut, de Parti Démocrate Amazigh Marocain et celui des détenus politiques de la prison de Meknès.

Madame La Présidente Fatimata DAH,

Messieurs et Mesdames les experts et membres de CERD,

Votre comité de CERD aura à analyser les deux rapports périodiques, 17 et 18, relatifs à la mise en œuvre par le Royaume du Maroc de la Convention internationale relative à la lutte contres toutes les formes de discrimination raciale les 16 et 17 août 2010, qu'il vous a soumis.

Ce double rapport, écrit originellement en arabe de plus de 60 pages et de plus de 260 paragraphes, traite de la politique générale de l'Etat dans tous les domaines, au lieu de se concentrer uniquement à la politique de discrimination raciale. Comme vous devriez l'observer, ce rapport officiel se présente comme une circulaire – plaidoirie de défense de la politique de l'Etat devant votre instance internationale, et qui a pour but de défendre les fondements idéologiques et les croyances de l'Etat, niant toute avancée du gouvernement en ce qui concerne les discriminations envers les citoyens depuis 2003.

De vos dernières observations finales du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale de mars 2003, le Comité avait « invité l'Etat marocain à reconsidérer la situation des Amazighs à la lumière des accords internationaux relatifs aux droits de l'homme, en vue de garantir aux membres de cette communauté l'exercice de leurs droits à leur propre culture et à l'usage de leur langue maternelle, et de préserver et développer leur identité ». En plus, il avait demandé l'abandon de l'interdiction des prénoms amazighs, la garantie de la liberté de réunion et d'association, ainsi que l'inclusion des émissions en langue amazighe dans les médias publics.

Madame la Présidente,

Mesdames et messieurs les experts et membres du Comité du CERD,

Depuis 2003, à part la création de l'institut Royal de la Culture Amazighe en 2001, l'introduction timide et limitée de l'enseignement de la langue amazighe à partir de 2003 et le lancement de la Télévision amazighe en mars de cette année, aucune avancée significative envers les droits des amazighes (et envers leur langue et culture) n'a été matérialisée par l'Etat marocain, sur le plan de la législation nationale, qui aurait dû se traduire non pas seulement par des dispositions appropriés dans la législation, sinon il aurait dû lui assurer une existence juridique dans la Constitution.

Malheureusement, l'Etat marocain, qui continue de s'inspirer de l'idéologie arabo-islamiste, ne cesse d'exécuter sur le terrain une politique affichée d'apartheid anti-amazigh, qui est reflété par une Constitution dépassée, promulguée par le souverain défunt Hassan II le 2 juin 1961, en stipulant dans son premier article que : « Le Maroc est un royaume arabe et musulman » et dans son article 3 : « la langue arabe est la langue officielle et nationale du pays ».

Même si des modifications superficielles ont eu lieu depuis cette date, les diverses Constitutions se caractérisent toutes par la négation claire de l'identité, de la langue, de la culture, de l'histoire et de la civilisation amazighes. La dernière réforme de « la loi fondamentale du Royaume » de 13 septembre 1996 insiste toujours dans son préambule que : « Le Royaume du Maroc, Etat musulman souverain, dont la langue officielle est l'arabe, constitue une partie du Grand Maghreb Arabe ».

Comme vous voyez, l'actuelle Constitution héritée, en elle-même, constitue la plus importante et la primordiale violation de la Convention internationale relative à la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale, où aucune mention n'est faite à la question et au fait amazighs. Une Constitution où les textes fondamentaux sacralisent la supériorité de la minorité des citoyens qui se disent « arabes » par rapport aux citoyens « amazighophones », appelés à être des dominés et assimilés dans l'idéologie arabo-islamique, par une politique du système éducatif basée sur l'arabisation (qui est d'ailleurs en faillite, selon les rapports mondiaux comme celui de l'Unesco).

Pour vous donner des preuves irréfutables et concrètes de cette «discrimination institutionnalisée», qui reflète bien cette politique raciale d'apartheid anti-amazigh de l'Etat Marocain, nous vous soumettons ces deux documents :

1- Carte de Shorfa (carte qui justifie la lignée généalogique attachée aux saints « arabes », originaires d'Orient) :

Dans cette carte, qui justifie pour ses détenteurs des origines supposées « arabes», il est demandé aux autorités de les respecter et de leurs faciliter les démarches administratives. Par exemple, si un citoyen, qui s'est procuré une origine proche-orientale « arabe » voudrait un acte de naissance, il l'aura sur le champ. Par contre, s'il s'agit d'un citoyen « amazigh », il faut qu'il fasse des va et viens vers les administrations, et dans le cas où il voulait inscrire son enfant au registre de l'état civil, avec un prénom amazighe, alors, il est confronté au refus de l'administration, sous prétexte qu'il y a un ensemble de prénoms agrées par l'administration, qui sont tous des prénoms arabes, et on propose au pauvre parent de choisir un prénom ou carrément on lui impose un autre !

Le constat est qu'il y a des citoyens de première catégorie et d'autres de deuxième catégorie, et qui ne sont plus égaux devant la loi et l'administration!

2- La nouvelle Carte d'identité Nationale :

Les citoyens d'origine amazighe des régions sahariennes, des montagnes de l'Atlas, du Rif sont signalés par le symbole Z en Tifinaghe (la lettre Ƶ écrite en graphie de l'écriture amazighe) et qui caché complètement à l'œil nu dans les nouvelles cartes magnétiques d'identité nationale. On ne peut le détecter qu'en projetant une lumière blanche à travers la carte dans une salle sombre, que vous pouvez visualiser dans le cercle lumineux de la carte ci-après:

Afin de vous relater de cette discrimination raciale envers les citoyens amazighes, (dont les rapports du CMA-PDAM (en anglais) et de l'organisation TAMAYNUT (en arabe) sont un peu plus exhaustifs, et que nous joignons en tant qu'annexes I et II), nous allons vous exposer quelques exemples concrets de victimes de la dite politique de discrimination raciale exercée par l'Etat marocain :

• Expropriation des terres collectives :

Des parcelles de terrains collectives appartenant aux tribus amazighes sont sujettes à un abus d'expropriation de la part des autorités marocaines. L'article 15 de la Constitution affirme qu'« il ne peut être procédé à l'expropriation que dans les cas et les formes prévus par la loi ». Sauf que l'état utilise des lois de 1919, pour déposséder les paysans amazighs de leurs terres, par la force, et par des lois héritées de l'époque coloniale. Les exemples de tribus amazighophones dont sont victimes son nombreux comme celle de CHTOUKA AIT BAHA dans la région de Sousse, à AZAGHAR, dans la localité de HAMMAM au Moyen Atlas, à AZROU,... Le dernier exemple vient de se produire à Marrakech où les forces de l'ordre se sont intervenues dans les communes rurales de l'Ourika et Ait Faska afin de détruire 47 maisons…

• Interdiction de la seule formation politique, qui se base sur la défense des droits des citoyens amazighs, le Parti Démocrate Amazigh Marocain (PDAM) constitué légalement et qui a subi les affres de la justice marocaine aux ordres au sein de la cour de première instance et de la cour d'appel de Rabat, actionnée par le régime pour le rendre illégale, en s'obstinant à lui appliquer la nouvelle loi des partis de manière rétroactive et exclusivement contre ce parti. Une loi carrément discriminatoire qui autorise à la minorité « arabophone » de créer plus de trente partis politiques à base raciale de l' « arabité » ou/et à base religieuse de l' « islamité » et qui exclut catégoriquement la majorité « amazighophone » d'avoir des formations politiques basé sur « l'amazighité », une formation qui dans son préambule fait référence aux droit international et respect de la démocratie et l'édification d'un Etat de droit.

• Condamnation des étudiants amazighs à de lourdes peines, sans preuves ni témoins crédibles et soumis à la torture physique et psychologiques, comme ceux de Meknès (OUSSAIA MUSTAPHA et ADOUCH HAMID) où une femme qui a témoigné contre eux, ayant des antécédents pénales, avouait en pleine audience sa bonne collaboration avec les agents de police ! (voir annexe III le détail de leurs témoignages)

• Attaque des imams, qui utilisent des mosquées, sous la responsabilité et la tutelle du Ministère des Affaires islamiques, pour mener des campagnes de dénigrement contre le mouvement amazigh en l'accusant de complicité avec le sionisme. A Kénitra, à Salé à Rabat et à Nador…Ils exploitent les prêches de vendredi en lançant des propos incendiaires contre les militants amazighs, sans que le Ministre des Affaires islamiques ne les rappelle à l'ordre.

Et si quelqu'un dénonce cette politique d'apartheid, Mr.KHALID NACIRI, Ministre de la Communication et porte parole officiel du Gouvernement marocain, ne mâche pas ses mots, il le traite de déséquilibré mental. Lors d'une conférence de presse, en avril 2009, il a affirmé publiquement que : «Ceux qui affirment qu'au Maroc il y a de la discrimination envers les juifs, les noirs et les amazighs, je doute de leurs équilibres psychiques » !!!

Le pire, c'est si quelqu'un dénonce ce racisme d'Etat, alors il risque carrément la prison, et c'est ce qui lui est arrivé à BOUKFOU ABDELLAH, gérant d'un cybercafé dans la localité de TAGHJIJT, et qui a été condamné à 1 an de prison ferme et 500 DH d'amende, à côté d'autres de ses compagnons, pour « apologie de la haine et de la discrimination raciale » !!!

Nos recommandations :

Nos principales recommandations afin de lutter contre les violations de la Convention internationale relative à la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale, sont celles qui ont été déjà formulées en mai 2006 par le Comité des droits économiques, sociaux et culturels des Nations Unies en direction de l'Etat marocain afin que soit mis fin aux discriminations dont fait l'objet la population amazighe marocaine, à savoir:

• La consécration, prioritaire et urgente, dans la Constitution de la langue amazighe comme une des langues officielles.

• L'introduction de la langue amazighe dans toutes les administrations publiques (administrations officielles, Tribunaux, les centres de santé…).

• La généralisation de l'enseignement de la langue amazighe à tous les niveaux de système éducatif.

• La mise en œuvre des programmes d'alphabétisation des adultes amazighs dans leur langue maternelle, l'amazigh.

• Assurer la liberté aux parents de donner un nom amazigh à leurs enfants.

En plus de ces recommandations, nous demandons aussi la mise en en œuvre de toutes les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). A savoir:

La consolidation des garanties constitutionnelles des droits humains, notamment par l'inscription des principes de primauté du droit international des droits de l'homme sur le droit interne, de la présomption d'innocence et du droit à un procès équitable,...

Le renforcement du principe de la séparation des pouvoirs, et l'interdiction constitutionnelle de toute immixtion du pouvoir exécutif dans l'organisation et le fonctionnement du pouvoir judiciaire.

Et d'expliciter dans le texte constitutionnel, la teneur des libertés et droits fondamentaux, relatifs aux libertés de circulation, d'expression, de manifestation, d'association, de grève…

Veuillez agréer, Madame la Présidente et Mrs./Mmes les experts et membres de CERD, l'assurance de notre considération distinguée,

Signée :
Faroudja MOUSSAOUI,
Présidente du CMA.

Congrès Mondial Amazigh

la politique de «discrimination institutionnalisée» d'apartheid anti-amazigh de l'Etat marocain

Nations Unies
Conseil Economique et Social
Convention Internationale pour l'Elimination de toutes formes de Discrimination Raciale
77e session de CERD
Genève, 16 et 17 août 2010

objet : La politique de «discrimination institutionnalisée» d'apartheid anti-amazigh de l'Etat marocain

Madame La Présidente Fatimata DAH,

Messieurs et Mesdames les experts et membres de CERD,

Votre comité de CERD aura à analyser les deux rapports périodiques, 17 et 18, relatifs à la mise en œuvre par le Royaume du Maroc de la Convention internationale relative à la lutte contres toutes les formes de discrimination raciale les 16 et 17 août 2010, qu'il vous a soumis.

Ce double rapport, écrit originellement en arabe de plus de 60 pages et de plus de 260 paragraphes, traite de la politique générale de l'Etat dans tous les domaines, au lieu de se concentrer uniquement à la politique de discrimination raciale. Comme vous devriez l'observer, ce rapport officiel se présente comme une circulaire – plaidoirie de défense de la politique de l'Etat devant votre instance internationale, et qui a pour but de défendre les fondements idéologiques et les croyances de l'Etat, niant toute avancée du gouvernement en ce qui concerne les discriminations envers les citoyens depuis 2003.

De vos dernières observations finales du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale de mars 2003, le Comité avait «invité l'Etat marocain à reconsidérer la situation des Amazighs à la lumière des accords internationaux relatifs aux droits de l'homme, en vue de garantir aux membres de cette communauté l'exercice de leurs droits à leur propre culture et à l'usage de leur langue maternelle, et de préserver et développer leur identité». En plus, il avait demandé l'abandon de l'interdiction des prénoms amazighs, la garantie de la liberté de réunion et d'association, ainsi que l'inclusion des émissions en langue amazighe dans les médias publics.

Madame la Présidente,

Mesdames et messieurs les experts et membres du Comité du CERD,

Depuis 2003, à part la création de l'institut Royal de la Culture Amazighe en 2001, l'introduction timide et limitée de l'enseignement de la langue amazighe à partir de 2003 et le lancement de la Télévision amazighe en mars de cette année, aucune avancée significative envers les droits des amazighes (et envers leur langue et culture) n'a été matérialisée par l'Etat marocain, sur le plan de la législation nationale, qui aurait dû se traduire non pas seulement par des dispositions appropriés dans la législation, sinon il aurait dû lui assurer une existence juridique dans la Constitution.

Malheureusement, l'Etat marocain, qui continue de s'inspirer de l'idéologie arabo-islamiste, ne cesse d'exécuter sur le terrain une politique affichée d'apartheid anti-amazigh, qui est reflété par une Constitution dépassée, promulguée par le souverain défunt Hassan II le 2 juin 1961, en stipulant dans son premier article que: «Le Maroc est un royaume arabe et musulman» et dans son article 3: «la langue arabe est la langue officielle et nationale du pays».

Même si des modifications superficielles ont eu lieu depuis cette date, les diverses Constitutions se caractérisent toutes par la négation claire de l'identité, de la langue, de la culture, de l'histoire et de la civilisation amazighes. La dernière réforme de «la loi fondamentale du Royaume» de 13 septembre 1996 insiste toujours dans son préambule que: «Le Royaume du Maroc, Etat musulman souverain, dont la langue officielle est l'arabe, constitue une partie du Grand Maghreb Arabe».

Comme vous voyez, l'actuelle Constitution héritée, en elle-même, constitue la plus importante et la primordiale violation de la Convention internationale relative à la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale, où aucune mention n'est faite à la question et au fait amazighs. Une Constitution où les textes fondamentaux sacralisent la supériorité de la minorité des citoyens qui se disent «arabes» par rapport aux citoyens «amazighophones», appelés à être des dominés et assimilés dans l'idéologie arabo-islamique, par une politique du système éducatif basée sur l'arabisation (qui est d'ailleurs en faillite, selon les rapports mondiaux comme celui de l'Unesco).

Pour vous donner des preuves irréfutables et concrètes de cette «discrimination institutionnalisée», qui reflète bien cette politique raciale d'apartheid anti-amazigh de l'Etat Marocain, nous vous soumettons ces deux documents:

1-Carte de Shorfa (carte qui justifie la lignée généalogique attachée aux saints «arabes», originaires d'Orient):

Dans cette carte, qui justifie pour ses détenteurs des origines supposées «arabes», il est demandé aux autorités de les respecter et de leurs faciliter les démarches administratives. Par exemple, si un citoyen, qui s'est procuré une origine proche-orientale «arabe» voudrait un acte de naissance, il l'aura sur le champ. Par contre s'il s'agit d'un citoyen «amazigh», il faut qu'il fasse des va et viens vers les administrations, et dans le cas où il voulait inscrire son enfant au registre de l'état civil, avec un prénom amazighe, alors, il est confronté au refus de l'administration, sous prétexte qu'il y a un ensemble de prénoms agréés par l'administration, qui sont tous des prénoms arabes, et on propose au pauvre parent de choisir un prénom ou carrément on lui impose un autre!

Le racisme en flagrant délit

Le constat est qu'il y a des citoyens de première catégorie et d'autres de deuxième catégorie, et qui ne sont plus égaux devant la loi et l'administration!

2-La nouvelle Carte d'identité Nationale:

Les citoyens d'origine amazighe des régions sahariennes, des montagnes de l'Atlas, du Rif sont signalés par le symbole Z en Tifinaghe (la lettre Z écrite en graphie de l'écriture amazighe) et qui est caché complètement à l'œil nu dans les nouvelles cartes magnétiques d'identité nationale. On ne peut le détecter qu'en projetant une lumière blanche à travers la carte dans une salle sombre, que vous pouvez visualiser dans le cercle lumineux de la carte.

Afin de vous relater de cette discrimination raciale envers les citoyens amazighes, (dont les rapports du CMA-PDAM (en anglais) et de l'organisation TAMAYNUT (en arabe) sont un peu plus exhaustifs, et que nous joignons en tant qu'annexes I et II), nous allons vous exposer quelques exemples concrets de victimes de la dite politique de discrimination raciale exercée par l'Etat marocain:

-Expropriation des terres collectives:

Des parcelles de terrains collectives appartenant aux tribus amazighes sont sujettes à un abus d'expropriation de la part des autorités marocaines. L'article 15 de la Constitution affirme qu'«il ne peut être procédé à l'expropriation que dans les cas et les formes prévus par la loi». Sauf que l'état utilise des lois de 1919, pour déposséder les paysans amazighs de leurs terres, par la force, et par des lois héritées de l'époque coloniale. Les exemples de tribus amazighophones dont sont victimes son nombreux comme celle de CHTOUKA AIT BAHA dans la région de Souss, à AZAGHAR, dans la localité de HAMMAM au Moyen Atlas, à AZROU,... Le dernier exemple vient de se produire à Marrakech où les forces de l'ordre se sont intervenues dans les communes rurales de l'Ourika et Ait Faska afin de détruire 47 maisons...

-Interdiction de la seule formation politique, qui se base sur la défense des droits des citoyens amazighs, le Parti Démocrate Amazigh Marocain (PDAM) constitué légalement et qui a subi les affres de la justice marocaine aux ordres au sein de la cour de première instance et de la cour d'appel de Rabat, actionnée par le régime pour le rendre illégale, en s'obstinant à lui appliquer la nouvelle loi des partis de manière rétroactive et exclusivement contre ce parti. Une loi carrément discriminatoire qui autorise à la minorité «arabophone» de créer plus de trente partis politiques à base raciale de l'«arabité» ou/et à base religieuse de l'«islamité», et qui exclut catégoriquement la majorité «amazighophone» d'avoir des formations politiques basé sur «l'amazighité», une formation qui dans son préambule fait référence aux droit international et respect de la démocratie et l'édificatinn d'un Etat de droit.

-Condamnation des étudiants amazighs à de lourdes peines, sans preuves ni témoins crédibles et soumis à la torture physique et psychologiques, comme ceux de Meknès (OUSSAIA MUSTAPHA et ADOUCH HAMID) où une femme qui a témoigné contre eux, ayant des antécédents pénales, avouait en pleine audience sa bonne collaboration avec les agents de policel (voir annexe III le détail de leurs témoignages)

-Attaque des imams, qui utilisent des mosquées, sous la responsabilité et la tutelle du Ministère des Affaires islamiques, pour mener des campagnes de dénigrement contre le mouvement amazigh en l'accusant de complicité avec le sionisme. A Kénitra, à Salé à Rabat et à Nador... Ils exploitent les prêches de vendredi en lançant des propos incendiaires contre les militants amazighs, sans que le Ministre des Affaires islamiques ne les rappelle à l'ordre.

Et si quelqu'un dénonce cette politique d'apartheid, Mr. KHALID NACIRI, Ministre de la Communication et porte parole officiel du Gouvernement marocain, ne mâche pas ses mots, il le traite de déséquilibré mental. Lors d'une conférence de presse, en avril 2009, il a affirmé publiquement que: «Ceux qui affirment qu'au Maroc il y a de la discrimination envers les juifs, les noirs et les amazighs, je doute de leurs équilibres psychiques»!!!

Le pire, c'est si quelqu'un dénonce ce racisme d'Etat, alors il risque carrément la prison, et c'est ce qui lui est arrivé à BOUKFOU ABDELLAH, gérant d'un cybercafé dans la localité de TAGHJIJT, et qui a été condamné à 1 an de prison ferme et 500 DH d'amende, à côté d'autres de ses compagnons, pour «apologie de la haine et de la discrimination raciale»!!!

Nos recommandations:

Nos principales recommandations afin de lutter contre les violations de la Convention internationale relative à la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale, sont celles qui ont été déjà formulées en mai 2006 par le Comité des droits économiques, sociaux et culturels des Nations Unies en direction de l'Etat marocain afin que soit mis fin aux discriminations dont fait l'objet la population amazighe marocaine, à savoir:

-La consération, prioritaire et urgente, dans la Constitution de la langue amazighe comme une des langues officielles.

-L'introduction de la langue amazighe dans toutes les administrations publiques (administrations officielles, Tribunaux, les centres de santé...).

-La généralisation de l'enseignement de la langue amazighe à tous les niveaux de système éducatif.

-La mise en œuvre des programmes d'alphabétisation des adultes amazighs dans leur langue maternelle, l'amazigh.

-Assurer la liberté aux parents de donner un nom amazigh à leurs enfants.

En plus de ces recommandations, nous demandons aussi la mise en en œuvre de toutes les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). A savoir:

La consolidation des garanties constitutionnelles des droits humains, notamment par l'inscription des principes de primauté du droit international des droits de l'homme sur le droit interne, de la présomption d'innocence et du droit à un procès équitable,...

Le renforcement du principe de la séparation des pouvoirs, et l'interdiction constitutionnelle de toute immixtion du pouvoir exécutif dans l'organisation et le fonctionnement du pouvoir judiciaire.

Et d'expliciter dans le texte constitutionnel, la teneur des libertés et droits fondamentaux, relatifs aux libertés de circulation, d'expression, de manifestation, d'association, de grève...

Veuillez agréer, Madame la Présidente et Mrs./Mmes les experts et membres de CERD, l'assurance de notre considération distinguée.

Signée : Faroudja MOUSSAOUI,
Présidente du CMA

CERD

Awal

16

N°34/245 ■ 1 septembre 2010

Apartheid anti-amazigh au Maroc
De l'étoile juive au Z amazigh

Le Rapport du Congrès Mondial Amazighe (CMA) sur la politique de « discrimination institutionnalisée » d'apartheid anti-amazigh de l'Etat marocain, soumis au Conseil Economique et Social des Nations Unies, dans le cadre de la Convention Internationale pour l'Elimination de toutes les formes de Discrimination Raciale (CERD), à Genève les 16 et 17 août 2010 devrait interpeller l'Etat marocain et sa justice. Il pointe du doigt, non seulement les violations « classiques » des droits des amazighs, violations « banalisées » et légitimées par le discours officiel, mais surtout la politique de discrimination de l'Etat marocain qui a institué l'inégalité entre citoyens comme mode de gouvernance. C'est dans cette perspective que le CMA et l'Association amazigh TAMAYNUT ont rappelé aux membres du CERD les multiples atteintes aux droits du peuple amazighe sur sa terre. Atteintes qui laissent les responsables de l'Etat marocains indifférentes. Responsables qui se livrent à des discours rhétoriques creux en rupture avec la réalité.

Le rapport du CMA revient sur l'interdiction arbitraire du Parti Démocratique Amazigh Marocain par la justice marocaine, l'éternelle mise sous scellées des prénoms amazighs jugés par le pouvoir marocain comme prénoms « étrangers» ou « antinationaux », la campagne virulente menée par les Imams du Ministère des Affaires Religieuses Marocain contre le mouvement et les revendications amazighs, un peu partout dans le royaume, lors de prêches destinées, en principe, à apporter le réconfort aux âmes des croyants ! Les multiples expropriations dont les tribus amazighs sont victimes : leurs terres collectives leur sont « extorquées », souvent par la force pour être cédées à des « investisseurs » dont des holdings arabes comme c'est le cas de la tribu de l'Ourika dans la région de Marrakech. La constitution marocaine qui fait des amazighs, la majorité de la population marocaine, des fantômes non reconnus.

Mais le dérapage de l'Etat marocain se situe ailleurs. Tout en proclamant devant les instances et les ONG internationales sa volonté d'œuvrer pour l'édification d'un « Etat de droit démocratique », l'Etat marocain a institué une « Carte des chorfa », document attestant et justifiant la lignée généalogique attachée aux saints chorfa « arabes » bien sûr. Dans cette carte, il est demandé - noir sur blanc – aux autorités de faciliter les démarches administratives aux détenteurs de cette carte. Ce qui implique que l'Etat marocain a institué une hiérarchie entre citoyen de premier et de deuxième degré. Deux types de citoyens qui ne bénéficient pas des mêmes droits, dans un « Etat de droit démocratique ».

Plus grave et l'affirmation du CMA, selon laquelle, sur les nouvelles cartes (biométriques) d'identité nationales, la lettre amazighe Z, camouflée et invisible à l'œil nu, permet aux « services » de classer les citoyens selon leur appartenance ethnique et reconnaitre les amazighs de ceux qui ne le sont pas. Une pratique, si elle s'avère vraie, révèle la nature fasciste et fascisante du pouvoir marocain qui use de méthodes nazies pour opérer la discrimination entre les citoyens. Le Z amazighe rappelle l'Etoile Jaune que Hitler et ses sbires imposée aux juifs avant la Solution finale.

Le rapport cite également la condamnation arbitraire des étudiants de Meknès a des peines lourdes (dix ans), en l'occurrence MUSTAPHA OUSAYA et HAMID OUADOUCH détenus à la prison de Sidi Saïd de Meknès après avoir subis des tortures inhumaines et un propriétaire d'un cyber-café à Taghjijt ABDELLAH BOUKFOU (un an de prison). Le tord de ces personnes est d'être des amazighs défendant leur amazighité de manière pacifique.

Le rapport du CMA est une sonnette d'alarme qui met en relief les dérapages « officiels » de l'Etat marocain. Dérapages qui sont sources de malaise et hypothèquent la stabilité et la paix sociale. Les violations que le CMA a soumises au CERD, particulièrement le « fichage » des citoyens amazighs, sont inquiétantes et risquent d'alourdir le climat d'incertitude et d'improvisation qui caractérise la politique du gouvernement marocain qui navigue à vue, au lieu d'apporter des solutions apaisantes et sereines à la question amazighe. Comment les amazighes devront-ils percevoir leur « fichage » ? Quel est l'objectif inavoué qui a présidé à cette « mesure » ? Quelles sont les véritables intentions de l'Etat marocain vis-à-vis de l'amazighité et des amazighs ? Continueront-ils à croire aux discours de l'Etat en matière de l'amazighité ? Pourquoi l'Etat marocain a opté pour la classification de ses citoyens, sur des bases ethniques ? Si son intention était de connaitre le nombre d'amazighe, pourquoi n-a-t-il pas eu recours à un recensement crédible et légale ?

Il nous semble irresponsable et anachronique de penser répondre aux revendications amazighs par des méthodes sécuritaires fondées sur la terreur, la bureaucratie et l'arbitraire. Le monde a changé, le Maroc a changé et les amazighs aussi. Le « fichage » des amazighs par le camouflage de la lettre Z sur un document officiel relève de l'irresponsabilité et n'augure rien de bon. Les amazighs sont chez eux et résisteront à toutes les formes de répression, d'oppression et à toutes les politiques visant leur désintégration identitaire. Au lieu de s'atteler à la mise en œuvre des décisions de la plus haute autorité de notre pays, le pouvoir marocain glisse dans la dérive, hypothéquant notre devenir et la stabilité du Maroc.

العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⵍ
AMAZIGH WORLD
DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 123 / Septembre 2010-2960 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

Les Nations Unies recommande au Maroc l'inclusion de tamazight comme langue officielle

Le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale des Nations Unies a examiné les dix-septième et dix-huitième rapports périodiques du Maroc soumis en un seul document (CERD/C/MAR/17-18) à ses 2031e et 2032e séances (CERD/C/SR. 2031 et CERD/C/SR. 2032), tenues les 16 et 17 août 2010. A sa 2046e séance, tenue le 25 août 2010, le Comité a adopté les conclusions suivantes.

Le Comité accueille avec satisfaction les rapports périodiques soumis en un seul document par l'État partie et les renseignements complémentaires apportés oralement par la délégation. Il se félicite du dialogue franc et constructif qu'il a eu avec la délégation de l'Etat partie qui comportait des représentants de divers départements ministériels. Le Comité se félicite en outre de la qualité du document soumis par l'État partie en conformité avec les principes directeurs du Comité en matière d'établissement de rapports.

A. Aspects positifs

1. Le Comité accueille avec satisfaction l'adoption de plusieurs lois visant à prévenir et à lutter contre la discrimination raciale, notamment :

a) Le Code du travail dont les articles 9, 36 et 478 préviennent et protègent contre toute discrimination raciale en matière d'emploi et de profession;

b) La loi sur l'organisation et le fonctionnement des établissements pénitentiaires, dont l'article 51 prévoit qu'il ne sera pratiqué dans le traitement des détenus aucune discrimination fondée sur la race, la couleur, la nationalité, la langue et l'ascendance;

c) La loi No. 62-06 de 2007 qui modifie le Code de la nationalité de 1958 et permet désormais à la femme marocaine de transmettre sa nationalité à ses enfants, à égalité avec les hommes de nationalité marocaine;

d) La loi sur les associations, telle que modifiée en 2002 qui interdit la constitution d'associations sur des bases raciales et qui prévoit la dissolution des associations encourageant toute forme de discrimination raciale;

e) La loi No. 36-04 de 2006 relative aux partis politiques, dont l'article 4 proscrit toute constitution d'un parti politique sur une base discriminatoire, notamment religieuse, linguistique, ethnique ou régionale ou d'une manière générale, sur toute base discriminatoire ou contraire aux droits de l'homme ;

f) Le Code de la presse de 2003, dont l'article 39 bis punit toute incitation à la discrimination raciale, la haine ou la violence raciale ;

g) L'article 721 du Code de procédure pénale qui prévoit l'irrecevabilité d'une demande d'extradition fondée sur des considérations raciales ;

h) La loi No. 09-09 de 2010 relative à la lutte contre les violences lors des manifestations sportives.

4.Le Comité accueille également l'adoption en 2004 par l'Etat partie du Code de la famille qui vise à promouvoir le principe d'égalité entre l'homme et la femme et à déterminer de façon équitable les droits et les devoirs au sein de la famille, ce qui permet de prévenir et de protéger contre la double ou de multiples discriminations.

5. Le Comité note avec satisfaction que l'État partie a pris des mesures et a adopté des programmes et plans pour la promotion des droits de l'homme, en particulier le Plan d'action pour la démocratie et les droits de l'homme lancé en 2009.

6. Le Comité se félicite des informations fournies par l'État partie faisant état de la déclaration faite par le Maroc au titre de l'article 14 de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, permettant dorénavant à tout individu ou à des groupes de personnes au Maroc de se prévaloir des dispositions de la Convention et de saisir le Comité, lorsqu'elles s'estiment victimes de la discrimination raciale.

B. Préoccupations et recommandations

7. Le Comité prend note des explications données par la délégation au sujet de l'approche empêchant l'État partie d'identifier les groupes ethniques ou d'établir une distinction entre les citoyens sur une base ethnique, linguistique ou religieuse, mais il note avec préoccupation l'absence, dans le rapport de l'État partie, de données statistiques concernant la composition ethnique de sa population.

A la lumière de sa Recommandation générale no.8 (1990) concernant l'interprétation et l'application des paragraphes 1 et 4 de l'article premier de la Convention et conformément aux paragraphes 10 à 12 des directives révisées concernant l'établissement de rapports (CERD/C/2007/1), le Comité recommande à l'État partie de fournir des renseignements sur la composition de sa population, l'utilisation de langues maternelles, les langues communément parlées et d'autres indicateurs de la diversité ethnique, ainsi que toute autre information émanant d'études socio-économiques ciblées menées à titre volontaire, dans le plein respect de la vie privée et de l'anonymat des personnes concernées, afin qu'il puisse évaluer la situation de sa population sur le plan économique, social et culturel.

8. Le Comité regrette que le principe de la primauté des traités internationaux sur sa législation interne prévu dans certaines lois de l'Etat partie, notamment le Code de procédure pénale et le Code de la nationalité ne soit pas consacré dans la constitution de l'Etat partie.

Le Comité recommande à l'État partie de consacrer dans sa constitution le principe de la primauté des traités internationaux sur sa législation interne, afin de lui donner une portée générale et de permettre aux justiciables d'invoquer devant les tribunaux les dispositions pertinentes de la Convention.

9. Le Comité est préoccupé par le fait que la définition prévue par la législation de l'Etat partie relative à la discrimination raciale n'est pas pleinement conforme aux dispositions de l'article premier de la Convention (art. 1).

Le Comité recommande à l'État partie d'amender sa législation ou d'adopter une législation spécifique relative à l'interdiction de la discrimination raciale qui soit en pleine conformité avec l'article premier de la Convention.

10. Le Comité note avec préoccupation que les dispositions du Code pénal de l'Etat partie ne recouvrent pas entièrement les incriminations prévues à l'article 4 de la Convention (art. 4).

Rappelant ses Recommandations générales nos. 1 (1972), 7 (1985) et 15 (1993) d'après lesquelles les dispositions de l'article 4 ont un caractère impératif et préventif, le Comité recommande à l'État partie, dans le cadre de la prochaine réforme générale de la justice, d'inclure dans son Code pénal des dispositions donnant pleinement effet à l'article 4 de la Convention, en particulier une incrimination spécifique sur la diffusion d'idées racistes. Le Comité recommande également à l'Etat partie de prévoir dans sa législation pénale le motif raciste comme circonstance aggravante de la discrimination raciale.

11. Le Comité prend note des renseignements fournis par l'Etat partie sur les mesures prises pour promouvoir la langue et la culture amazighes, notamment son enseignement, ainsi que le renforcement des capacités de l'Institut royal de la culture amazighe. Le Comité est cependant préoccupé par le fait que la langue amazighe n'est pas toujours reconnue comme langue officielle par la constitution de l'Etat partie, et de ce que certains amazighs continuent d'être victimes de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé, surtout lorsqu'ils ne s'expriment pas en arabe (art. 5).

Le Comité recommande à l'État partie d'intensifier ses efforts de promotion de la langue et de la culture amazighes, notamment par son enseignement, et de prendre les mesures nécessaires pour s'assurer que des amazighs ne soient victimes d'aucune forme de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé. Il encourage également l'Etat partie à envisager l'inscription dans sa constitution de la langue amazigh comme langue officielle et à assurer également l'alphabétisation des amazighs dans cette langue. Le Comité recommande enfin à l'Etat partie, dans le cadre de la Commission consultative de Régionalisation, de mettre un accent particulier sur le développement des régions habitées par les amazighs.

12. Le Comité s'interroge sur la signification et la portée de la notion de « prénom à caractère maro-

cain » prévue à l'article 21 de la Loi No. 37-99 de 2002 relative à l'état civil et dont l'application par des officiers d'état civil continue d'empêcher l'enregistrement de certains prénoms, en particulier amazighs (art. 5).
Le Comité recommande à l'État partie de clarifier la signification et la portée dans sa législation de la notion de « prénom à caractère marocain » et de garantir pleinement l'application par les officiers d'état civil de la circulaire du Ministère de l'intérieur de mars 2010 relative aux choix des prénoms, afin d'assurer pour tous l'inscription de prénoms, en particulier des prénoms amazighs.
16. Le Comité note avec préoccupation que le Code de nationalité ne prévoit pas la transmission par la femme marocaine de sa nationalité à son époux d'origine étrangère, comme c'est le cas pour des hommes de nationalité marocaine (art. 5).
Le Comité encourage l'Etat partie à réviser son Code de la nationalité afin de permettre à la femme marocaine de transmettre sa nationalité à son époux d'origine étrangère à égalité avec les hommes de nationalité marocaine.
17. Le Comité s'inquiète de ce que le Code de la famille n'est pas uniformément appliqué à tous les marocains sur le territoire national et de ce que son ignorance par les juges dans les régions éloignées du pays peut induire des doubles ou multiples discriminations (art. 5).
Le Comité recommande à l'Etat partie de prendre toutes les mesures nécessaires afin de s'assurer de la pleine application du Code de la famille de manière uniforme sur tout le territoire national et d'éviter que certaines catégories parmi les plus vulnérables de sa population, en particulier les femmes et les enfants résidant dans les régions éloignées, ne soient victimes de doubles ou multiples discriminations. Le Comité rappelle tout spécialement à l'Etat partie sa Recommandation générale no. 25(2000) concernant la dimension sexiste de la discrimination raciale.
18. Le Comité prend note des diverses possibilités ouvertes pour déposer une plainte pour faits de discrimination raciale. Le Comité est cependant préoccupé par la difficulté de certaines personnes vulnérables à avoir accès à la justice. Le Comité est également préoccupé par le fait que l'Etat partie n'ait pas fourni suffisamment d'informations sur les plaintes déposées, les poursuites engagées, les condamnations et les peines prononcées (art. 6).
a) Se référant à sa recommandation générale no. 31 (2005) concernant la discrimination raciale dans l'administration et le fonctionnement du système de justice pénale, le Comité rappelle que l'absence de plaintes et d'actions en justice de la part des victimes de discrimination raciale peut être révélatrice de l'inexistence d'une législation spécifique pertinente, de l'ignorance des recours disponibles, de la crainte d'une réprobation sociale ou de représailles, ou du manque de volonté des autorités chargées d'engager des poursuites. Le Comité recommande à l'Etat partie : de promouvoir la législation relative à la discrimination raciale, d'informer la population, en particulier les catégories vulnérables, notamment les amazighs, les saharawis, les noirs, les non-ressortissants, les réfugiés, les demandeurs d'asile, de toutes les voies de recours juridiques disponibles, de simplifier ces recours et de leur en faciliter l'accès ; et d'envisager d'adopter la méthode du « testing » afin de récolter des preuves de discrimination raciale.
b) Le Comité recommande en outre à l'Etat partie de prévoir dans sa législation le renversement de la charge de la preuve pour des faits de discrimination raciale en matière civile;
c) Le Comité recommande enfin à l'Etat partie de lui fournir dans son prochain rapport des données complètes sur les plaintes déposées, les poursuites engagées, les condamnations et les peines prononcées pour des faits de discrimination raciale.
19. Le Comité est préoccupé par la persistance de difficultés rencontrées par les personnes appartenant à des catégories vulnérables ne parlant pas l'arabe, notamment certains amazighs, les saharawis, les noirs, les non-ressortissants, les réfugiés, les demandeurs d'asile, pour communiquer avec la justice à tous les stades des procédures judiciaires, ce qui est susceptible de violer leurs droits à un traitement égal, ainsi qu'à une protection et un recours effectifs devant les juridictions (art. 5 et 6).
Le Comité recommande à l'Etat partie de veiller à la pleine application des articles 21, 73, 74 et 120 du Code de procédure pénale, afin de garantir un service d'interprétation, notamment en procédant à la formation de plus d' interprètes assermentés, et de s'assurer que des justiciables appartenant à des catégories vulnérables et ne parlant pas l'arabe, notamment les amazighs, les saharawis, les noirs, les migrants, les réfugiés, les demandeurs d'asile, puissent bénéficier d'une bonne administration de la justice.
20. Le Comité prend note des mesures et initiatives prises par l'Etat partie pour assurer la formation et la sensibilisation aux droits de l'homme, notamment la « Plate-forme citoyenne de promotion de la culture des droits de l'homme » mise en place en 2006. Le Comité s'inquiète cependant de la persistance de stéréotypes racistes et de la perception négative des amazighs, des saharawis, des noirs, des non-ressortissants, des réfugiés, des demandeurs d'asile, auprès du reste de la population de l'Etat partie (art. 7).
Le Comité recommande à l'État partie d'accentuer ses efforts de formation aux droits de l'homme, en particulier à la lutte contre la discrimination raciale, de même que ses efforts de sensibilisation à la tolérance, à l'entente interraciale ou interethnique et aux relations interculturelles, auprès des agents chargés de l'application des lois, notamment des personnels de police et de la gendarmerie, de la justice, de l'administration pénitentiaire, des avocats, ainsi que des enseignants. Il recommande également à l'Etat partie de poursuivre ses initiatives de sensibilisation et d'éducation du public, à la diversité multiculturelle, à l'entente et à la tolérance, notamment à l'égard de certaines catégories vulnérables, en particulier de certains amazighs, des saharawis, des noirs, des non-ressortissants, des réfugiés et des demandeurs d'asile.
29. Le Comité recommande à l'État partie de soumettre son dix-neuvième, vingtième et vingt-unième rapports périodiques soumis en un seul document, attendu le 17 janvier 2013, qui tiendra compte des directives concernant l'élaboration des documents propres au Comité pour l'élimination de la discrimination raciale, adoptées par le Comité à sa soixante et onzième session (CERD/C/2007/1) qui ne devrait pas dépasser 40 pages et traitera tous les points soulevés dans les présentes observations finales.

Source : http://www2.ohchr.org/

Bereberes denuncian discriminación en Marruecos

Una delegación del Congreso Mundial Amazigue ha presentado ante Naciones Unidas un informe sobre la situación en Marruecos y la discriminación contra la población beréber.

Pedro Canales
25-08-2010
http://www.elimparcial.es/mundo/bereberes-denuncian-discriminacin-en-marruecos-69633.html

Una delegación del Congreso Mundial Amazigue (CMA) —reagrupamiento de beréberes de África del Norte, que reúne varias asociaciones lingüísticas y culturales— ha presentado ante el Comité contra la Discriminación Racial de Naciones Unidas en Ginebra, un informe sobre la situación en Marruecos y la persistencia de prácticas discriminatorias contra la población beréber.

El documento del CMA recoge los avances producidos en el Reino marroquí desde la llegada al trono de Mohamed VI, pero recuerda que ya en 2003 la ONU "invitó al Estado marroquí a reconsiderar la situación de los Amazigues (beréberes) a la luz de los acuerdos internacionales relativos a los derechos del hombre" con el objetivo de garantizar a esta comunidad "el derecho a su propia cultura y a utilizar su lengua maternal, con el fin de preservar su identidad".

Sin embargo, el informe pormenoriza una serie de discriminaciones como la existencia en Marruecos de un llamado "documento de identidad shorfa" que se otorga a personas que demuestran su filiación árabe y ser descendientes del profeta Mahoma. En dicho documento se pide a la Administración que dé prioridad su poseedor y que le otorgue privilegios a los que el resto de ciudadanos no acceden.

Igualmente, según publica el CMA, en el nuevo Documento Nacional de Identidad electrónico en vigor en Marruecos, existe una letra Z, visible con las lámparas infrarrojas existentes en todas las Comisarías y puestos fronterizos, que identifica a los ciudadanos amazigues, lo que el informe denuncia como una forma de señalar el origen étnico propia de regímenes xenófobos o discriminatorios.

A estas denuncias se añade la de la expropiación de tierras pertenecientes a algunas tribus beréberes, y la prohibición que se mantiene en vigor del Partido Democrático Amazigue marroquí, fundado hace años y que no ha recibido nunca la autorización administrativa para realizar sus actividades políticas.

Según el CMA ha denunciado en Ginebra "desde algunas mezquitas controladas por el ministerio de Asuntos religiosos se lleva a cabo una campaña contra las organizaciones beréberes a las que se acusa de colaborar con Israel", tema éste muy sensible entre la población de todos los países árabes, entre ella la marroquí.

Ante esta situación las organizaciones culturales y políticas beréberes piden a las Autoridades marroquíes una decidida "lucha contra las violaciones de la Convención internacional relativa a la discriminación racial" y que se respeten los derechos enunciados por las Naciones Unidas en 2006 en los que se insta a Marruecos a considerar la lengua amazigue como una de las lenguas oficiales ; que se introduzca en las Administraciones públicas ; que se generalice su enseñanza ; que se lleve a cabo un programa de alfabetización de adultos en su lengua vernácula ; y sobre todo que se asegure la libertad de los progenitores para dar un nombre amazigue a sus hijos, lo que ahora está abiertamente discriminado.

Desde la creación del Instituto Real de la Cultura Amazigue en 2001, por decisión del rey Mohamed VI, los avances en esta materia han sido tímidos y las trabas de la administración arabófona ingentes. Más allá de los aspectos puramente lingüísticos y culturales, lo que se oculta tras estas discriminaciones es una lucha política, de la que no está exenta tampoco la minoría marroquí de confesión judía sometida a los ataques públicos combinados de la corriente panárabe y la islamista que utiliza a menudo eslóganes antisemitas.

Bereberes marroquíes denuncian ante ONU discriminación en su carné identidad

EFE, Rabat.

El Congreso Mundial Amazigh, que defiende los derechos de los bereberes, denunció hoy ante la ONU discriminaciones contra esa población por parte del Estado marroquí, incluida la inclusión en el carné de identidad de una grafía oculta que les identifica como tales.

En una carta enviada a la Convención Internacional para la Eliminación de todas las Formas de Discriminación Racial, que desde ayer y hasta hoy analiza en Ginebra el informe de Marruecos, el organismo acusó a las autoridades marroquíes de practicar una "discriminación institucionalizada" contra ese grupo.

En el nuevo carné de identidad electrónico marroquí "a los ciudadanos de origen amazigh de las regiones saharianas, de las montañas del Atlas y del Rif se les marca con la letra Z escrita en bereber, oculta a primera vista pero visible al proyectar una luz blanca contra el carné en una sala oscura", denuncia la nota.

Esto constituye, según dijo a EFE el vicepresidente del CMA, Rachid Raha, "una prueba irrefutable" de la marginación de ese colectivo, que "los diferencia como ciudadanos de segunda" y entre otras consecuencias puede ocasionarles problemas en el mercado laboral y en las gestiones en la Administración pública.

Desde la última evaluación de la Convención en 2003, en la que se instó a Marruecos a "reconsiderar la situación de los bereberes en vista de los acuerdos internacionales sobre derechos humanos para garantizarles el ejercicio de sus derechos", no se han experimentado según el CMA progresos destacables.

Aparte de una "tímida y limitada" introducción de la enseñanza de la lengua bereber en 2003 y del lanzamiento este año de una cadena de televisión dedicada en exclusiva a ese colectivo, "no se ha materializado ningún avance significativo", señala el comunicado.

La más importante de las violaciones de la Convención denunciadas por el Congreso parte de la Constitución, "donde no se hace ninguna mención a la cuestión amazigh" y los textos "sacralizan", según ellos, "la superioridad de la minoría de los ciudadanos, arabófona".

Los bereberes son los habitantes autóctonos del Norte de África, incluidos los tuareg, y se hallan repartidos en el Rif, el Atlas y el Sur de Marruecos, además de en Argelia, el sur de Túnez, Libia, Egipto, Mauritania y en toda Europa debido a la emigración.

http://www.adn.es/internacional/20100817/NWS-1077-ONU-Bereberes-discriminacion-marroquies-identidad.html